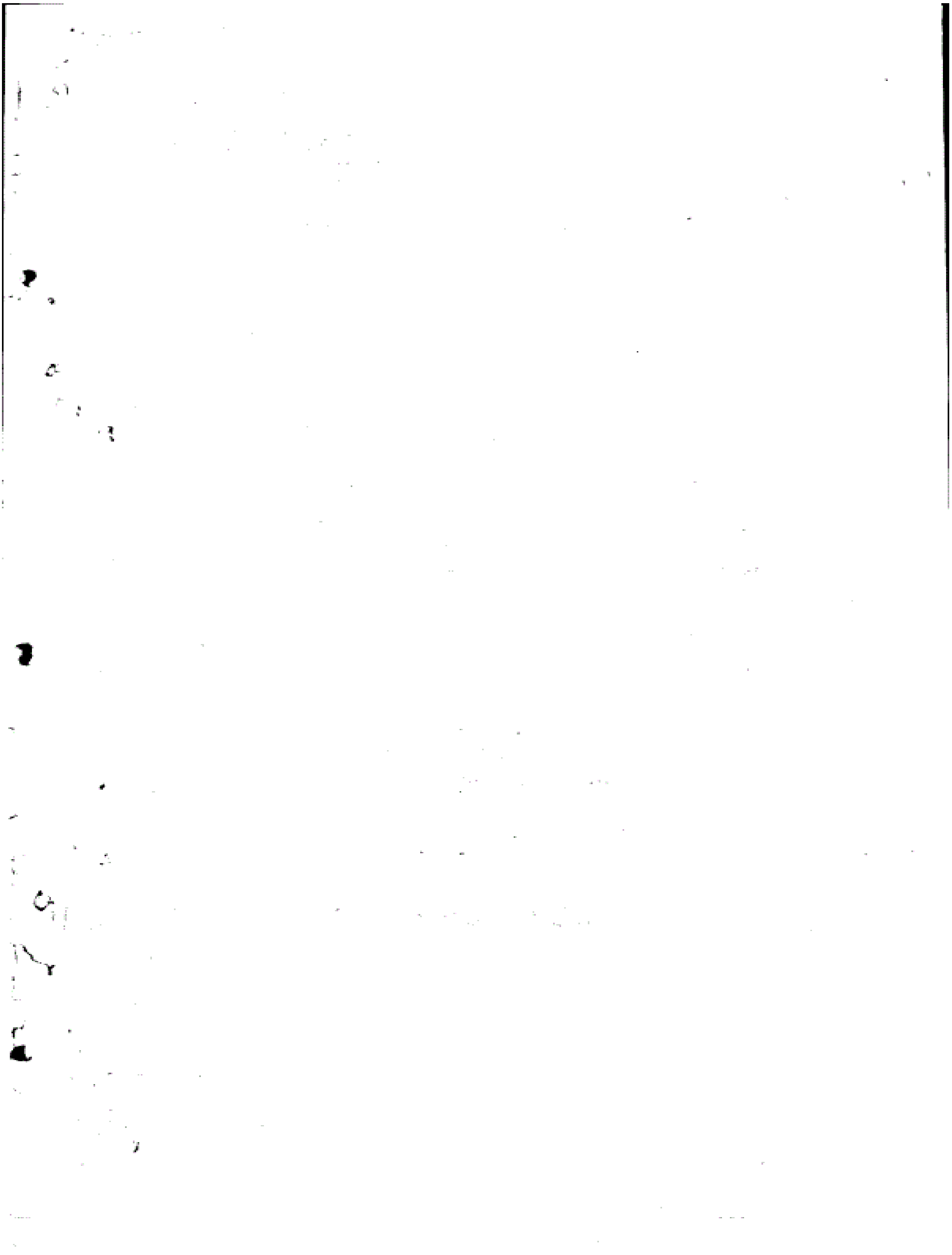
المكتبة النحوية
الدراسات
٦

إعراب الأفعال

الدكتور علي أبو المكارم

الطبعة الثالثة
١٤١٢ ـ ١٩٩٢



إهــداء

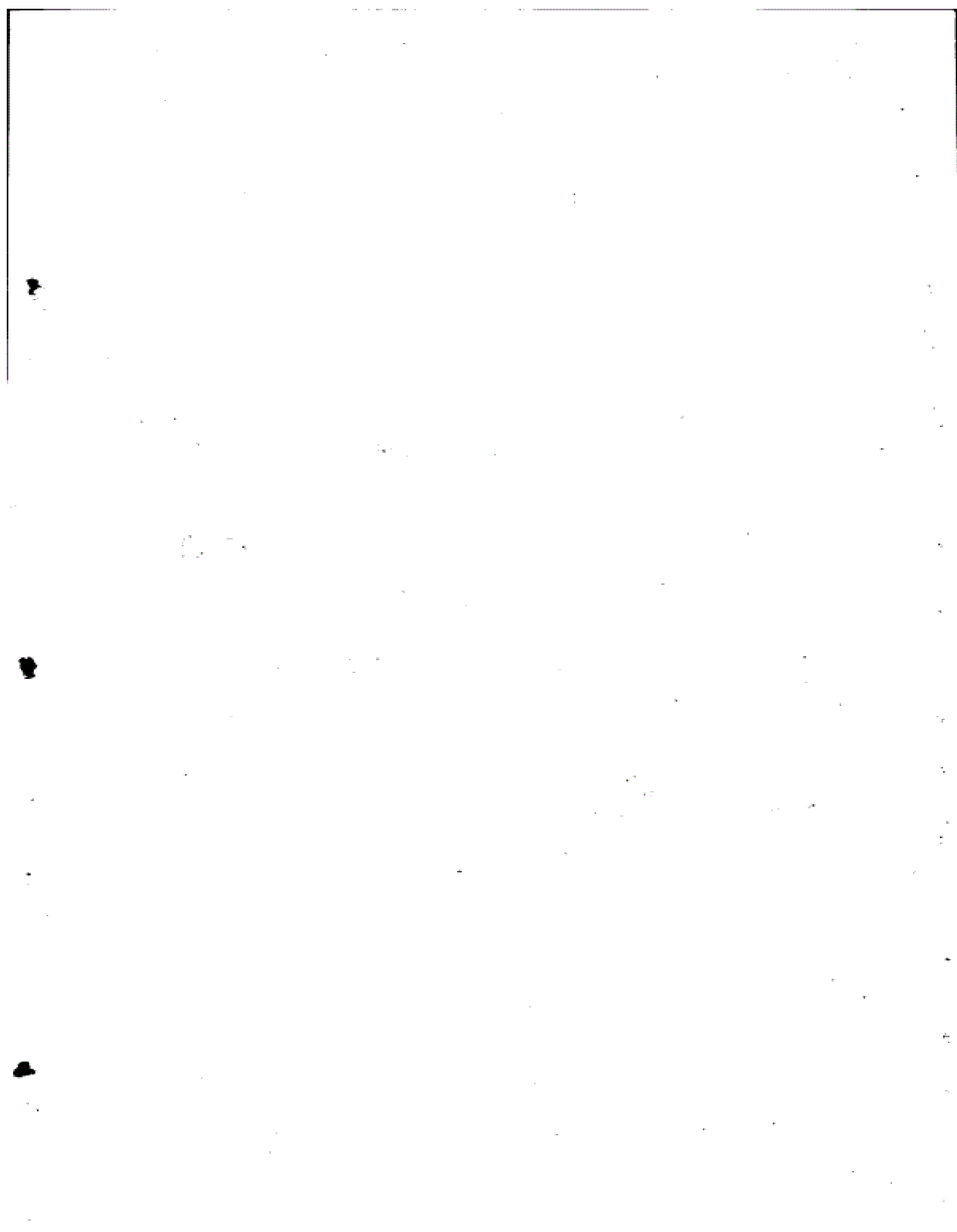
إلى شقيقي :

الأستاذ الدكتور محمود أبو المكارم

الأستاذ بكلية الطب ، جامعة الأزهر

تحية لجهد مثمر ، رفعت به — أيها العزيز — رأس وطننا ؟

علي



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذه الدراسة فى « إعراب الأفعال » ليست فى جوهرها سوى محاولة لتطبيق قواعد « منهج التحليل » ، وهو المنهج الذى حددنا أسسه ومقوماته، وجلونا خصائصه ومراحله ،فى بحثنا عن : « الحذف والتقدير فى النحو العربى» منذ أكثر من ربع قـرن من الزمـان .

وفى هذه المحاولة التطبيقية نتناول بصورة مباشرة القواعـد التفصيلية فى هذا الموضوع المحدد من الموضوعات النحوية ، دون أن نلجأ إلى تحليل الأصول النظرية التى تصدر عنها هذه القواعد ، مع إدراكنا الذى يرقى إلى مرتبة اليقين بأن دراسة القواعد فرع عن دراسة الأصول ، ووعينا الذى يكاد يصبح بديهة بأن البحث فى الأصول يجب أن يسبق أى بحث فى الفروع ؛ إذ إن الاتفاق على الأصول هو وحده الذى يحسم كل خلاف فى الفروع ، فضلا عن أن الاختلاف فى الفروع قد يرتد إلى شيء من الاختلاف فى الأصول. ولكننا برغم هذا الإدراك والوعى نقدم على هذه الخطوة فى دراسة القواعد التفصيلية لإعراب الأفعال فى العربية رعاية لأمرين لا سبيل إلى تجاوزهما :

أول هذين الأمرين أنه قد سبق أن تناولنا بالتحليل فى أكثر من كتاب الأصول الكلية للفكر النحوى ، كما سبق أن حددنا بالتفصيل الدلالات الفلسفية والاجتماعية للمناهج اللغوية ، والمواقف الحضارية التى تصدر عنها ، والظروف الموضوعية التى حدت بنا إلى وضع ما أسميناه « منهج التحليل »

استكمالا لما فى هذه الأصول والمناهج من قصور ، بحيث صار هذا المنهج — دون تعصب — قادرا على تمييز ما فى التراث من أصيل ينبغى الحفاظ عليه ، وما فيه من زائف يجب التخلص منه ، وتحديد ما فى المناهج اللغوية المعاصرة من قواعد تتلاءم مع الخصائص الموضوعية للعربية ، وما فيها من أصول قد تتناقض معها . وحسبنا أن نشير إلى آخر ما أصدرناه فى هذا المجال ، وهو كتاب : « تقويم الفكر النحوى » الذى نشرته دار الثقافة ببيروت منذ بضعة أسابيع .

وثانى الأمرين اللذين يجب رعايتهما أن تقديم النماذج التطبيقية إحدى الوسائل العملية لإثبات مدى ما يتسم به منهج ما من صلاحية أو قصور ، ونحسب أنه قد آن الأوان لكى نخطو هذه الخطوة ، فنجعل دراسة القواعد الخاصة بإعراب الأفعال فى العربية مجالا للتثبت من مجموعة من الحقائق المنهجية على رأسها حقيقتان : الأولى ضرورة الفصل فى مستويات الأداء اللغوى بين نصوص اللغة الفصحى ونصوص اللهجات القبلية ، وعدم الخلط بين هذه النصوص المتعددة المستويات فى التقعيد للعربية الفصحى ، والثانية الالتزام بتحليل ما هو موجود بالفعل فى نصوص اللغة من ظواهر ، وليس افتراض ما ليس له فيها وجود ، تحت إلحاح التصورات الفلسفية أو الأفكار المنطقية الشكلية أو المؤثرات الكلامية .

ومن هنا كانت هذه الدراسة عن « إعراب الأفعال » تعبيراً عن نظرة شاملة للأصول المنهجية ، ونتاجا لرؤية متكاملة فى التقنين النحوى ، فى الوقت نفسه الذى تعد فيه عملا فى صميم القواعد التفصيلية ، وتناولا مباشراً لنموذج مما فى مجال التقعيد فى التراث ، وما ورد فيه فى تراثنا النحوى ليس شيئاً قليلا ، بل إنه يتميز بتنوع المذاهب إلى مدى جد فسيح ، وتعدد الاتجاهات

بصورة بالغة الثراء ، ووفرة الآراء إلى حد تصبح معه محاولة استقصائها عملا باهظ الأعباء ، بيد أنه تبقى مع ذلك حقيقة تحكم هذه المذاهب والاتجاهات والآراء جميعا،وهى أن تلك المذاهب مع تنوعها لا تصدر عن الحقائق الموضوعية وحدها بل تدع للتناول الذاتى فيها نصيبا ، وأن تلك الاتجاهات مع تعددها لا تنبض على ركائز من نظرة مطلقة تتسم بالشمول بل تتصف بجزئية النظر مع تعميم ما يصدر عنها من أحكام ، وأن تلك الآراء على وفرتها لا تعبر عن رؤية منهجية تتسع لجميع الحقائق ،ومن هنا فإننا حين اتفقنا مع بعض المذاهب أو التقينا مع بعض الاتجاهات أو ارتضينا بعض الآراء لم يكن موقفنا صادراً عن محاولة ترجيح مذهب أو تفضيل اتجاه أو الأخذ برأى ، وإنما ارتكزت مواقفنا على مقومات منهجية واستندت إلى أسس موضوعية ، بحيث يصح لنا فى النهاية أن نقول إن مادة هذه الدراسة وإن لم تكن جديدة فإن معالجتها هى الجديدة ، بما فى هذه المعالجة من التزام موضوعى بقواعد المنهج التحليلى ، وما أسلم إليه هذا الالتزام من نتائج ذات خطر فى البحث النحوى .

وتقع هذه الدراسة — كما سيرى القارىء فى خمسة فصول :

— خصصنا الفصل الأول منها لتحديد أنواع الأفعال فى العربية ، وقد حددنا فى بداية هذا الفصل الأساس الذى استند إليه النحاة فى تقسيمهم الأفعال وهو الربط بين الصيغ الفعلية وأقسام الزمان ، وناقشنا هذا الأساس ، وانتهينا من هذه المناقشة إلى أنّ من الحتم رفض هذا الأساس للتقسيم لاعتماده على فكرة عقلية فلسفية ، ومن ثم لابد من البحث عن أساس لغوى غير منطقى ، وقد ارتضينا فى هذا الشأن الأخذ بفكرة العلامات دون التعريفات ، التى لو أحسن استخدامها لأمكن حل عدد من مشكلات التصنيف فى كثير من الكلمات وتفسير ما فى الصيغ الفعلية من تعدد فى الدلالات .

— ودرسنا فى الفصل الثانى التصنيف النحوى للأفعال وفقا لظاهرة التصرف الإعرابى ، وقد عنينا فيه بشكل خاص بتحليل بعض القضايا النحوية المتصلة بهذا التصنيف ، ومن بينها قضية حركة بناء الفعل الماضى ، وقضية اعتبار فعل الأمر مبنياً أو معرباً ، تبعاً للاختلاف فى كونه صيغة فعلية مستقلة أو صورة من صور المضارع ، ثم قضية إعراب الفعل المضارع وبنائه ومايتصل بذلك من دراسة التفرقة التى اصطنعها النحويون بين نونى التوكيد المباشرة وغير المباشرة عند اتصال كل منهما به .

— وفى الفصل الثالث تناولنا الحالات الإعرابية الثلاث للفعل المضارع ، والعلامات الدالة على هذه الحالات ، وقد ختمنا هذا الفصل بتحديد موقفنا من قضيتين ، تتصل الأولى منهما بالعلامات ، وهى دعوى تقدير الحركة الإعرابية فى بعض أنواع الأفعال رفعاً ونصبا . وتمتد الثانية عن الحالات ، وهى اختلاف المحل الإعرابى للمضارع المبنى ، وقد أثبت التحليل الموضوعى أن تقدير الحركة الإعرابية مجرد دعوى ليس فى الواقع اللغوى ما يؤيدها ، فى حين دل هذا التحليل على أن اختلاف الحالات الإعرابية للمضارع المبنى حقيقة لغوية لا سبيل إلى تجاهلها .

— أما الفصل الرابع فقد تحدثنا فيه عن نصب الفعل المضارع ، وبدأناه باستعراض الخلاف بين النحاة فى تحديد عوامل النصب فيه ، ثم ناقشنا هذه الأسباب وفقا لما يفرضه منهج التحليل اللغوى من التزام بالنصوص ووقوف عند ظواهرها وعدم تجاوزها أو إهمالها ، وقد أسلمت هذه المناقشة إلى الأخذ بوجهة النظر القائلة بأن نواصب الفعل المضارع عشر وليس أربعة فحسب ، وبذلك رفضنا القول بإضمار (أن) جواز أو وجوبا على نحو ما قرر جمهور

النحاة ، ثم تناولنا كل أداة من الأدوات العشر التي ينصب المضارع بعدها بالتحليل من حيث تحديد معانيها ، ومواقعها ، وشروط عملها .

واهتم الفصل الأخير بدراسة جوازم الفعل المضارع ، سواء فى ذلك جوازم الفعل الواحد ، أو جوازم الفعلين .

* * *

بقيت فى ختام هذه المقدمة ملحوظات ثلاث نحسب أن من الجدى ذكرها بين يدى هذه الدراسة :

الملحوظة الأولى : أننا قد اعتمدنا اعتماداً كبيراً على استخدام أسلوب (الجداول) فى دراسة بعض القضايا التي تناولتها هذه الدراسة ، وبصفة خاصة فى مجال تحديد أنماط المسلك اللغوى للكلمات والأنواع ، وقد تضمنت هذه الدراسة خمسة جداول : يصور الأول حركة البناء فى الفعل الماضى ، ويؤكد الثانى بواسطة المقابلة والمقارنة بين أواخر الأفعال المبنية بناء فعل الأمر لا إعرابه ، ويكشف الثالث عدم وجود فارق فى حالة المضارع عند اتصاله بنون التوكيد المباشرة ونون التوكيد غير المباشرة إذ يلزم آخر الفعل حالة واحدة مع كل منهما ، وأما الجدول الخامس فقد قصد به تحديد علامات إعراب المضارع فى حالاته الثلاث .

والملحوظة الثانية : أننا التزمنا فى دراسة كل موضوع من موضوعات هذه الدراسة بذكر الشواهد النحوية التقليدية فيه ، كما حرصنا على أن ننهى كل موضوع بالإشارة إلى أبيات ابن مالك التي تناولته ، وكان هدفنا من

وراء ذلك مزدوجاً : وهو تيسير المقابلة بين هذه الدراسة وغيرها من الكتب النحوية من ناحية ، ثم الرغبة فى تأكيد الاتصال العضوى بينها وبين التراث النحوى من ناحية أخرى ، ووراء هذا الهدف المزدوج يقين بأن القصد من هذه الدراسة ليس رفض القديم ، ومن ثم لا ينبغى الانسلاخ منه ، وإنما تأكيد الجوانب الإيجابية فيه ، ولا يكون ذلك بغير الالتحام به ، لاستخلاص ما يجب استخلاصه منه ، وكأننا بذلك نعيد تشكيله من داخله .

والملحوظة الثالثة : أننا لم نشأ أن نثقل هوامش هذه الدراسة بالإشارة إلى صفحات المراجع والمصادر التى عدنا إليها أثناء البحث ، إذ لو فعلنا ذلك لاضطررنا إلى تخصيص جزء كبير من الصفحات لذكر مراجع الدراسة ومصادرها ، فى حين يمكن الاكتفاء بإشارة مجملة إليها ، فإن من بينها كثيراً من الكتب النحوية القديمة ، على رأسها كتاب سيبويه وشرح السيرافى له ، ومن بينها مؤلفات : الأبدى وابن أبان ، والأسفراييني ، والأميرى ، وابن الأنبارى ؛ وابن برهان ، والثمانينى ، وأبى حيان ، والشيخ خالد ، والخضرى ، والدماميني ، والرضى ، والزجاج ، والزجاجى ، والزمخشرى ، وابن السراج ، والسيوطى وابن العريف ، والفارسى ، وابن أم قاسم ، وابن مالك ، وابن هشام ، وابن يعيش . وغيرهم كثير . كما أن منها كثيراً من الدراسات المعاصرة فى النحو واللغة ، سواء ما يتصل منها بالأصول النحوية ، أو ما يقتصر على عرض القواعد الجزئية ، ولا نحسب القارىء المتخصص ـ الذى كتبت هذه الدراسة له ـ فى حاجة إلى الاشارة إليها .

وبعد :

فإنى أرجو مخلصاً أن تسهم هذه الدراسة فى إرساء قواعد منهج التحليل

اللغوى ، حتى تكون خطوة على الطريق ، نحو الغاية التى يسعى إليها حثيثا جيلنا ، مستلهما القيم المثلى فى تراثنا ، معبراً عن أصالة الموضوعية فيه ، مجسداً حيوية المعاصرة له .

والله من وراء القصد ؟

على أبو المكارم

فهرس

الفصل الأول

أنواع الأفعال

(١٧ ــ ٥١)

الفصل الثانى

التصنيف النحوى للأفعال

(٥٢ ــ ٨٦)

الفصل الخامس

جوازم الفعل المضارع

(١٦٤ – ٢٢٢)

الفصل الأول

أنواع الأفعال

من الحقائق التى توشك أن تكون مسلمة فى التراث النحوى أن « الأفعال مساوقة للزمان »، وتقتضى هذه المساوقة أمرين : أولهما أن يكون الزمان مقوما من مقومات الأفعال ، بحيث يوجد عند وجودها ، وتنعدم عند عدمه . وثانيهما أن يكون كل من الزمان والأفعال متماثلا فى أنواعه ، وعلاقات هذه الأنواع بعضها ببعض ، وعلاقات أنواع الأفعال بأنواع الزمان ، وأنواع الزمان بأنواع الأفعال ، أيضاً .

ومرد هذا « التلازم » و « التماثل » بين الأفعال والزمان عند النحاة العرب منهجهم فى تحليل الأفعال . هذا المنهج الذى لا يستند إلى دراسة صيغها وأنماطها ووظائفها وعلاقاتها فحسب ، وإنما يبدأ قبل دراسة هذه الصيغ والأنماط والوظائف والعلاقات من نظرة فلسفية منطقية تحكم هذه الدراسة وتحدد تشكيل نتائجها . ونقطة البدء التى انطلق منها النحاة تقول : إن الأفعال أحداث ، وإن كل حدث لابد له من زمن ، وهكذا كان « منطقيا » أن ينتهى النحاة إلى نتيجتين : الأولى : أنه لابد لكل فعل من زمن يقع فيه ، والأخرى أنه لابد لكل زمان من صيغة فعلية تعبر عنه . ومن ثم كان طبيعيا أن نجد فى التراث النحوى هذا التقرير « للتساوق » بين الزمان والأفعال ، تعبيراً عن التلازم بين الزمان والأفعال أولا ، وتصويراً للتماثل بين أنواعهما واطراد علاقات هذه الأنواع ثانيا .

وتطبيقاً لهذا المنهج الفلسفى المنطقى نفسه ، حين أراد النحاة تحديد أنواع الأفعال فى العربية بدءوا من النظريات الفلسفية الخاصة بالزمان ، حتى يضمنوا المطابقة بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان . ولما كانت النظريات الفلسفية الخاصة بالزمان متعددة تعددت النظريات النحوية الخاصة بتقسيم الأفعال ، بحيث يمكن أن نجمل آراء النحاة فى تقسيم الأفعال مجرد صدى لمواقف الفلاسفة من أقسام الزمان :

فجمهور النحاة يرى أن أنواع الفعل فى العربية ثلاثة ، هى : الفعل الماضى ، والفعل المضارع ، وفعل الأمر ، تطبيقاً للنظرية الثلاثية للزمان ، التى تقسمه إلى ثلاثة أقسام : الزمن الماضى ، والزمن الحال ، والزمن المستقبل. وبذلك جعلوا لكل قسم من الزمان نوعا من الأفعال ، حتى إن بين هؤلاء النحويين من رأى أن دلالة المضارع الأصلية على الزمن الحال عند تجرده من الصيغ التى تحدد زمنه مثل : السين، وسوف ، ولم ، ولن، أولى من دلالته على الاستقبال ، رعاية لهذه المطابقة بين الزمان والأفعال .

ومعنى هذا أن الفعل الماضى مرتبط بالزمن الماضى ، وأن الأمر مرتبط بالمستقبل ، وأن المضارع يدل على الحال ، ولكن بما أن لحظة الحال قصيرة وممتدة فى المستقبل ، وبما أن المستقبل امتداد للحال ، رأى النحويون أن من الممكن أن يشمل زمن المضارع المستقبل أيضاً بهذا الاعتبار .

والكوفيون — ومعهم أبو الحسن الأخفش — قد رفضوا هذا التقسيم للأفعال، مستندين بدورهم إلى النظرية الثنائية للزمان ، تلك التى تقرر تقسيم الزمان إلى مرحلتين فحسب ، إحداهما : الزمان الماضى ، والأخرى : الزمان المستقبل ، ومن ثم ترفض هذه النظرية وجود مايسمى بزمان الحال ،

إذ أنه إما أن يكون قد وقع فعلا فيكون ماضيا ، وإما أن يكون لم يقع بعد فيكون مستقبلا .

وقد بنى هذا الفريق من النحويين بدورهم على هذا التقسيم للزمان تقسيمهم للأفعال إلى قسمين فحسب ، هما : الفعل الماضى ، والفعل المضارع . واضطرهم هذا التقسيم إلى القول بأن مايسمى بفعل الأمر ليس نوعا مستقلا قائماً بنفسه ، وإنما هو صورة من صور المضارع ومقتطع منه ، فأصل : قم بواجبك — مثلا — : لتقم . ولما كثرت صيغة الأمر للمخاطب ، مفردا وغيره ، استثقل مجىء لام الأمر ، فحذفت ، وحذف أيضاً حرف المضارعة ، تخفيفاً ، وهكذا وجدت صيغة الأمر ! ! .

وقد أراد هذا الفريق من النحويين الاستدلال — لغويا — على ماذهب إليه فلسفيا ، فذكر أنه قد وردت نصوص كثيرة تشير إلى أن أصل الأمر هو المضارع ؛ إذ تجد فى هذه النصوص أمراً للمخاطب ليس بصيغة الأمر المعروفة ، وإنما بصيغة المضارع المسبوقة بلام الأمر ، ومن ذلك قوله تعالى : (فبذلك فلتَفْرَحوا ، هو خير مما يجمعون) فى قراءة مرفوعة للنبى من طريق أبى بن كعب ، وهى قراءة عدد كبير من الصحابة والتابعين . ومن ذلك أيضاً ماروى عن النبى صلوات الله عليه انه قال : « ولتزرّه ولو بشوكة » أى : زرّه ، وقوله أيضاً فى بعض مغازيه : « لِتَأْخُذُوا مصافكم » أى: خذوا ، وقوله فى حديث آخر : « لِتَقُومُوا إلى مصافكم » أى : قوموا . ومن هذه النصوص أيضاً عدد من النصوص الشعرية نحو قول الشاعر :

لِتَقُمْ أنت يا ابن خير قريش فتقضّى حوائج المسلمينا

أى : قم ، وقول الآخر :

فلتكن أبعد العداة من الصلـــــح من النجم جاره العيوق

أى : كن ، وقوله :

لتبعد ، إذ نأى جدواك عنى فــلا أشقى عليك ولا أبالى

أى: ابعد .

وهكذا ينتهى هذا الفريق من النحويين إلى أن هذه النصوص الكثيرة تشهد بأن الأصل فى الأمر أن يكون باللام الداخلة على الفعل المضارع ، سواء كان أمراً للمخاطب أو للغائب «إلا أنه لما كثر استعمال صيغة الأمر للمخاطب وجرت على الألسنة أكثر من الغائب استثقل مجىء اللام فيه مع كثرة الاستعمال ، فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف » .

وبهذا يخلص هؤلاء النحويون إلى القول بأن تقسيم الأفعال إلى نوعين فقط — وهما : الماضى ، والمضارع — أمر يستند إلى النظرة العقلية الزمنية ، كما يرتكز على النصوص اللغوية المروية معا .

ومن المؤكد أن هذا الموقف من النحاة البصريين والكوفيين جميعاً ، غير سليم، وهو مثال واضح للخلط المنهجى فى الدراسات النحوية ، فنقطة البدء التى انطلق منها الفريقان — وهى العلاقة بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان ، ليست نتاج التحليل اللغوى ، وإنما أثر التفكير الفلسفى المنطقى ، ومن ثم لم يخضع كل من الفريقين لما يسلم إليه التحليل اللغوى من نتائج ، وإنما حاول كل منهما — بدلا من ذلك — أن يفرض على هذا التحليل الوصول إلى نتائج تتجافى — على نحو أو آخر — مع الواقـــع اللغوى ، ولاسند لها من أساليبه .

لقد كان « التقسيم الفلسفي للزمان » سبباً فى الوصول إلى نتيجتين متناقضتين فى آن واحد ، تقول الأولى إن أفعال اللغة ثلاثة أنواع ، وتقرر الثانية أن الأفعال ذاتها ، وتطبيقاً للاعتبار نفسه ، نوعان فحسب . وليس من شك فى أن هذا التناقض يعود إلى خطأ الربط بين ماهو لغوى وما هو غير لغوى فى تحديد ظواهر اللغة وفهم علاقاتها وتفسير خصائصها ، إذ يجعل هذا التحديد والفهم والتفسير ليس إلى اللغة ذاتها وإنما مرده إلى أشياء خارجة عنها ، الأمر الذى ينتهى — بالضرورة — إلى التناقض مع ظواهر اللغة نفسها ، بدلا من أن يكون التحليل تعبيراً عنها من حيث كونه تسجيلا لخصائصها ، وتحديداً لمقوماتها ، وجلاء لعلاقاتها ، وتصنيفا لظواهرها . وحسبنا أن نشير هنا إلى عدد من صور التناقض التى وقع فيها النحاة بالفعل فى تناولهم لأنواع الأفعال .

١ — لقد استند النحاة فى ربطهم بين الأفعال والزمان إلى مقدمتين تقولان : إن الأفعال أحداث ، وكل حدث لابد له من زمان . فتناقضوا مع الواقع اللغوى الذى يقرر أن كثيراً من الأفعال لاتتضمن أحداثا ، ويطرد ذلك فى نحو : نعم ، وبئس ، وغيرهما من أفعال المدح والذم ، وعسى وحرى واخلولق من أفعال الرجاء ، وأنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق من أفعال الشروع ، ولا يحسبن أحد أن الأفعال التى لاتتضمن أحداثا محصورة فى نطاق الماضى وحده ، فإن من بينها مثلا كاد وأوشك ، وكان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وهى جميعا أفعال متصرفة . وهى جميعاً تخلو من الدلالة على الأحداث ، وهكذا يصبح الربط بين الفعل والزمن ليس مفتقراً إلى سند يرتكز عليه فحسب ، بل مجافيا للواقع اللغوى أيضاً .

٢ — حين أصر النحاة على ربط الأفعال بالزمان ، جعلوا لكل فعل زمنا يختص به ، فتناقضوا مع الواقع اللغوى الذى يقرر أن الفعل الواحد قابل التعبير عن أزمان شتى لا يحددها غير السياق .

إن الفعل الماضى — مثلا — كما يعبر عن ماضى الزمان يعبر عن الحال فى ألفاظ العقود ، نحو : بعتبه ، واشتريت ، وزوجتك بنتى ، وقبلت ، ويعبر عن المستقبل إذا وقع فى سياق الشرط نحو : إن حضر محمد رحبت به . والفعل المضارع بدوره يمكن أن يعبر عن الماضى فى نحو : لم يحضر خالد ، ولما يذاكر بعد ، فضلا عن تعبيره عن الحال والاستقبال . والسؤال الذى يطرح نفسه أمام إصرار النحاة على ربط الفعل الماضى بالزمن الماضى والفعل المضارع بالزمن الحال والمستقبل معا ، هو : هل يظل كل من الفعلين يحمل زمنه الخاص به فى نحو الأمثلة التى ذكرناها أو يتجرد منها ، إذا قلنا إن الفعل لازال يحمل زمنه الخاص وإن الزمن الذى تحدد فى التعبير مرده إلى صيغ أخرى فى التركيب ، كان معنى ذلك أن الجملة الواحدة ، فى الموقف اللغوى الواحد ، تحمل زمانين متناقضين ، وذلك مستحيل . وأما إن قلنا إن الفعل قد تجرد من الزمن حتى يمكن تقرير وحدة الزمان فى الجملة دون أن ننزلق إلى التناقض فى الجمع بين زمانين ، لم يكن لتجرد الفعل من الزمن معنى غير طواعية الفعل فى التعبير عن أى زمان ، وهو ما قررناه من أن الواقع اللغوى يؤكد قابلية الأفعال للتعبير عن المراحل المختلفة للزمان وفقا لما يمنحه لها السياق ، أى : التركيب فى داخل الموقف اللغوى الخاص .

٣ — فإذا انتقلنا إلى موقف الكوفيين وأبى الحسن الأخفش القائلين بالتقسيم الثنائى للأفعال ، وجدنا صورة صارخة للتناقض مع ما يسلم إليه الواقع اللغوى من ظواهر تعدد أنواع الأفعال وأنماطها . وما استشهد به

هؤلاء النحويون من نماذج تدل على استخدام صيغة المضارع المقترن بلام الأمر في أمر المخاطب لا يسلم إلى ماقرروه من انتفاء الوجود المستقل لصيغة « فعل الأمر » في اللغة ، بل إن هذه النصوص — على تعددها — لا تقدم دليلا كافياً على تطور صيغة « فعل الأمر » عن صيغة « المضارع المقترن بلام الأمر » ، ولعل أقصى ما يمكن الوصول إليه من هذه النصوص أن هذا الأسلوب من أساليب الأمر — وهو صيغة المضارع المقترن بلام الأمر — قد استخدم في اللغة أيضاً . وإن كان استخدامه قليلا بالقياس إلى الصيغة الشائعة في الأمر ، وهي الصيغة التي اصطلح عليها بصيغة « فعل الأمر » .

وحتى لو افترضنا — مع الكوفيين ومن ذهب مذهبهم — أن هذه القلة في استخدام صيغة المضارع المقترن بلام الأمر تشير إلى انقراض استخدامها اكتفاء بصيغة فعل الأمر ، وسلمنا — معهم — بأن هذه النصوص تشير إلى حدوث تطور في الدلالة اللغوية على الأمر ، تم فيه الانتقال من الصيغة الأولى إلى الصيغة الثانية ، فإنه يكون من قبيل التناقض أن نقرر أنه لا وجود لفعل الأمر المستقل في اللغة ، ذلك أن كلا من الصيغتين الفعليتين لها وجود لاسبيل إلى إنكاره . والدلالة العلمية التي يمكن قبولها من هذا التحليل لن تكون رفض الاعتراف بصيغة « فعل الأمر » ، وإنما تفسير ما أصاب هذه الصيغة من تطور ، ومن ثم يصبح هذا الموقف كله داخلا في إطار الدراسة التاريخية للظواهر اللغوية ، الأمر الذي لا مفر من تجنبه عند التحليل الموضوعي لهذه الظواهر .

نخلص من هذا كله إلى أن الأساس في تقسيم الأفعال وتحديد أنواعها لا ينبغي أن يكون الزمان ، وإنما يجب أن يكون العلامات الخاصة التي تميز كل نوع من أنواع الأفعال ؛ إذ أن هذه العلامات — وحدها — هي المقياس الموضوعي

للوقوف على هـــذه الأنواع والكشف عن خصائصها ودلالاتها وأنماط استعمالاتها . وسوف نجد فى هذا المجال أن النحاة أنفسهم قد توصلوا إلى عدد من العلامات ، التى يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات .

* * *

المجموعـة الأولى ، تضم علامتين ، وتميز هذه المجموعة الصيغة التى اصطلح عليها بصيغة للماضى من غيرها .

أما العلامة الأولى فهى تاء التأنيث الساكنة .

وتلحق آخر الفعل للدلالة على كون الفاعل مؤنثاً ، سواء كان مفرداً أو مثنى ، أو جمعاً ، وذلك إذا كان اسما ظاهراً ، كما فى مثل قول الأعشى :

قالتْ هريرة لما جئت زائرها

ويلى عليك وويلى منك يا رجـــل

وقول امرىء القيس :

وأنا الذى عرفتْ معـــد فضله

ونشدت عن حُجْر بن أم قطام

فكل من قال وعرف ، فعل ماض ، لاتصال تاء التأنيث به ، والفاعل فيهما مفرد مؤنث .

ونحو قول زهير بن جناب الكلبى :

وحـــق لمن أتتْ مائتان عاماً

علـــــيه أن يَمَلَّ من الثَّواء

فأتى فعل ماض ، وقد اتصلت به تاء التأنيث لأن الفاعل مثنى مؤنث .

ونحو قول النابغة الذبياني :

فتى كملتْ أخلاقه غير أنه
جواد فما يبقى من المال باقيا

فكمل فعل ماض اتصل به تاء التأنيث لأن الفاعل جمع مؤنث .

ومثله قول امرىء القيس أيضاً :

قفانبك من ذكرى حبيب وعرفان
ورسم عفتْ آياته منذ أزمان
أتتْ حجج بعدى عليه فأصبحت
كخط زبور فى مصاحف رهبان

فكل من عفى ، وأتى ، فعل ماض اتصل به تاء التأنيث لأن الفاعل فيهما جمع مؤنث ، وحذفت الألف فيهما تخلصا من التقاء الساكنين : الألف المحذوفة ، وتاء التأنيث الساكنة .

كذلك تلحق تاء التأنيث الساكنة آخر الفعل إذا كان فاعله ضميراً يعود على مؤنث ، كما فى قول النابغة :

نفس عصام سوّدتْ عصاما
وعلمتْهُ الكرّ والإقداما
وصيّرتْهُ ملكا هماما
حتى علا وجاوز الأقواما

فسودَّ ، وصيّر ، و علّم ، أفعالٌ ماضية لاتصال تاء التأنيث بها ؛ وفاعلها جميعاً ضمير يعود إلى مؤنث هو (النفس) .

وقد احترز النحاة بشرط كون التاء فى آخر الفعل من التى تقع فى أوله ، وهى تاء المضارعة . فإنها لا تدخل على الماضى .

كذلك احترزوا بشرط كون التاء ساكنة من التاء المتحركة ، فإنها تلحق الأسماء والحروف ، ولا تلحق الأفعال . وتكون هذه التاء متحركة حركة إعراب كما تكون متحركة حركة بناء :

تكون متحركة حركة إعراب إذا كانت التاء واقعة فى آخر الأسماء الصفات ، مثل : قائمة ، فاهمة ، ونحوها .

وتكون متحركة حركة بناء إذا كانت واقعة فى آخر الأسماء المبنية ، نحو : لا حولَ ولا قوةَ ، أو الحروف نحو : لاتَ ، وربتَ ، وثمتَ ونحوها ، والتاء فيها لتأنيث الحرف نفسه ، لا لتأنيث شيء آخر .

وأما العلامة الثانية : (فهى تاء الفاعل) .

وتلحق آخر الفعل للدلالة على الفاعل أو نائبه . وتكون مضمومة للدلالة على المتكلم المفرد، سواء كان مذكراً أو مؤنثاً ، نحو قول عنترة :

وقد قلتُ إنى قد سَلَوْتُ عن الهوى
ومن كان مثلى لا يقول ويكذب
هجرتُك فامضى حيث شئت وجرّبى
من الناس غيرى فاللبيب يجرّب

وقول امرىء القيس :

وإذا أُذيتُ ببـــلدة وَدَّعتُها

بل لا أقيم بغـــير دار مقام

فقال ، وسلا ، وهجر ، وودّع ، أفعال ماضية لاتصال تاء الفاعل بها ، وهى التاء المضمومة الدالة على المتكلم المفرد .

وأما : أُذِى ، فهو فعل ماض أيضاً ، لاتصال التاء به كذلك ، بيد أنه مبنى لغير الفاعل .

كما تكون التاء مفتوحة للدلالة على المخاطب المفرد المذكر ، نحو قول امرىء القيس :

أفســدتَ بالمنّ ما أوليت من نعم

ليس الكريم إذا أســدى بمنّان

وقول طرفة :

وإن أحسن بيت أنت قائله

بيت يقال إذا أنشدتَه : صـــدقا

فكل من: أفسد، وأنشد، فعل ماض ، لاتصال تاء الفاعل به، وهذه التاء مفتوحة للدلالة على المخاطب المفرد المذكر .

كما تكون مكسورة إذا أريد بها الدلالة على المخاطبة المفردة المؤنثة ، كما فى قول المرقش الأكبر :

إنا محيوك يا ســـلمى فحيينا

وإن سقيتِ كرام الناس فاســـقينا

وإن دعوتِ إلى جُلّى ومكرمة

يوماً سراة كرامَ الناسَ فادعينا

فكل من : سقى ، ودعا ، فعل ماض ، لاتصال تاء الفاعل به ، وهى مكسورة للدلالة على المخاطبة المفردة المؤنثة .

وثمــة فروق ثلاثة بين هاتين التاءين : (تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل) :

أولها : أن تاء التأنيث ساكنة دائمــاً ، ولا تتحرك مطلقاً إلا لسبب صوتى ، كالتخلص من التقاء الساكنين ، أما تاء الفاعل فتحركة دائماً . وحركتها حركة بناء لا حركة إعراب .

ثانيها : أن ما قبل تاء التأنيث مفتوح دائماً، فى حين أن ماقبل تاءالفاعل ساكن دائماً .

وثالثها : أن تاء التأنيث حرف لامحل له من الإعراب ، وأما تاء الفاعل فاسم لإسناد الفعل إليها ، ومن ثم فإنها مبنية فى محل رفع .

وتختص هذه المجموعة من العلامات بالصيغة الفعلية التى اصطلح النحاة على تسميتها « صيغة الماضى » وقد استخدم هـذا الاصطلاح للإشارة إلى أنه قـد شاع استعمال هذه الصيغة للدلالة على أحداث وقعت فى الزمن الماضى ، بيد أن دلالة هذا الفعل على الزمن الماضى ليست شرطـاً ، فإنها تستخدم على غيرالماضى من الزمان ، على نحو ما سنشرح ذلك بعد قليل حين تتناول الدلالات الزمنية للأفعال .

ومن خصائص هذه المجموعة من العلامات ، جواز خـلو الفعل من علامتيها معاً ، وحينئذ يجب أن ينظر فى الفعل ، هـل يصلح لدخول أى من هاتين العلامتين عليه أولا ؟ فإن صلح ، كان الفعل ماضياً . وإن لم يصلح لم يكن من قبيل الأفعال الماضية .

تطبيق على علامات الماضي :

باستخدام أسلوب العلامات ، نستطيع أن نحسم الخلاف الذى استشرى بين النحويين فى تصنيف بعض الكلمات ، نحو : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس .

أما (نعْم) و (بِئْسَ [1]) فقد رفض فريق من النحويين كبير – منهم الكوفيون والفراء – كونهما أفعالا ، مستندين فى ذلك إلى أمرين :

الأول — « أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول : نعم الرجل أمس ، ولا نعم الرجل غدا ، وكذلك — أيضاً — لا تقول : بئس الرجل أمس ، ولا : بئس الرجل غداً .

والثانى — أنهما لا يتصرفان ، والتصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرفا دل ذلك على أنهما ليسا فعلين .

ومن ثم ذهب هذا الفريق إلى القول باسميتهما ، باعتبار أنهما صفة لموصوف محذوف أقيم كل منهما مقامه ، فكأنك إذا قلت : نعم الرجل زيد ، كان أصل التركيب : الرجل نعم الرجل زيد ، فحذفتَ الموصوف ، وهو الرجل ، وأقمتَ الصفة ، وهى : نعم الرجل ، مقامه ، وكما كان الرجل اسما فكذلك ماقام مقامه ، والرجل المذكور — بناء على هذا — مرفوع بنعم ، كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل لا بالفعل .

---

(١) ورد فى فعلى (نعم) و(بئس) الأوجه الآتية:
١ — على وزن (فعِل) بفتح الفاء وكسر العين ، فيقال . نعِم وبئِس .
٢ — على وزن (فعْل) بفتح الفاء وسكون العين ، فيقال : نعْم وبأْس .
٣ — على وزن (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين ، فيقال . نِعْم وبِئْس .
٤ — على وزن (فِعِل) بكسر الفاء والعين معا ، فيقال نِعِم وبِئِس وهذه الأوجه كلها جائزة فى كل ذى عين حلقية من (فعل) بفتح الفاء وكسر العين فعلا كان أو اسما ، كما نص على ذلك ابن مالك فى كتابه تسهيل الفوائد .

وقد أيد هذا الفريق تصنيفه لنعم وبئس ، وعدهما من قبيل الأسماء، بعدد من الأدلة أهمها دليلان :

أولهما : دخول حروف الجر عليها ، فقد جاء عن العرب : ما زيد بنعم الرجل ، وقال حسان بن ثابت :

ألست بنعم الجـــار يؤلف بيته
أخاقلة أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا

كما حكى عن العرب أيضاً قولها : نعم السير على بئس العير ، وروى الفراء عن أعرابي قوله : والله ما هى بنعم المولودة . فنعم وبئس ، فى هذه النصوص جميعاً قد دخلت عليها حروف الجر . وهى خاصة بالأسماء .

ثانيهما : دخول حرف النداء عليهما، نحو قول العرب : يانعم المولى ويانعم النصير ، فنداؤهم نعم دليل على اسميتها ، لأن النداء من خصائص الأسماء .

وقد رفض جمهور النحويين هذا الاتجاه القائل باسمية نعم وبئس ، وناقش أدلته ، منتهياً إلى رد هذا الاتجاه بأسره ، والقول بفعلية (نعم) و (بئس) على النحو الآتى :

أولا : أن دخول حرف النداء عليهما لا حجة فيه على اسميتهما ، لأن المقصود بالنداء محذوف للعلم به والتقدير : ياالله نعم المولى ونعم النصير أنت .

ثانياً : أن دخول حروف الجر عليهما ليس فيه ـ بدوره ـ حجة على اسمية أى منهما ، لأن الحكاية فيه مقدرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة فى فعليته ، وحسبنا دليلا على ذلك ما ورد فى قول الشاعر :

والله مالَيلى بنام صاحبه
ولا مُخَالِطِ اللَّيانِ جانبُه

فلو صح أن مجرد دخول حرف الجر دون رعاية تقدير الحكاية كاف للحكم باسمية الكلمات ، لوجب أن يحكم على (نَامَ) بالاسمية . وإذا كان ذلك ليس صحيحاً، ويجب تقدير الحكاية فيه، فقد وجب تقدير الحكاية في جميع الأمثلة التي وردت فيها (نعم) و (بئس) مصحوبة بحروف الجر . فيقدر في قول حسان :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته أخا قلة معدم المال مصرما :

أن الأصل : ألست بجار مقول فيه نعم الجار . وكذلك في باقي الأمثلة ، فيقدر أن تراكيبها الأصلية هي :

والله ما زيد برجل مقول فيه نعم الرجل، ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير ، والله ماهي بمولودة مقول فيها نعم المولودة .

ثالثاً : أن عدم تصرفهما ، وعدم اقتران الزمان بهما ، لا دليل فيه على اسميتهما أيضاً ، ذلك أنهما إنما امتنعا من التصرف ، والاقتران بالزمان ، لأن دلالتهما مقصورة على اللحظة دون غيرها ، فنعم استخدمت لغاية المدح ، وبئس استعملت في غاية الذم ، وأنت إنما تمدح أو تذم بما هو موجود بالفعل في الممدوح أو المذموم ، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع .

إن هذا الخلاف كله يمكن أن نحسمه لو لجأنا إلى أسلوب تناول الصيغ وفقاً لمنهج التحليل اللغوى ، الذى لايعتمد على مقولات ذهنية بل يرتكز على علامات خارجية ، فلو استخدمنا علامات المجموعة الأولى التي تميز ماضي الأفعال لا نتهينا إلى أن كلا من (نعم) و (بئس) فعل ماض ، ألا ترى أن كلا منهما تدخل عليه ـ باطراد ـ تاء التأنيث الساكنة ، وهي لا تدخل

إلا على الفعل الماضي دون سواه ، فيكون القول باسميتهما مع ذلك ضرباً من اللجج الذى لا جـدوى معه فى تحليل الظواهر ولا غناء فيه فى صياغة قواعدها .

— وأما (ليس) فقد ذهب بعض البصريين ، وعلى رأسهم أبو على الفارسى وأبو بكر بن شقير إلى أنها حرف ، مستدلين على ذلك بأمور ، أهمها :

أولا : عدم دلالتها على الزمان ، فهى تخالف بذلك الأفعال التى يجب — عند النحاة — أن تكون دالة على زمان .

ثانياً : القياس على (ما) النافية ، رعاية لما بينهما من تشابه فى أمور ثلاثة : أولها أن كلا منهما لنفى الحال ، وثانيها أن كلا منهما لا يقبل تصرفاً ، وثالثها أن كلا منهما يبطل عمله بدخول إلا على الخبر ، نحو قول الله تعالى : ما محمد إلا رسول ، ومثل قول العرب : ليس الطيب إلا المسكُ ، برفع ما بعد إلا فى المثالين .

ثالثاً : ما ورد من نصوص لغوية عوملت فيها ليس معاملة الحروف لا الأفعال :

ومن ذلك حذف نون الوقاية مع ياء المتكلم ، نحو ما حكى عن بعض العرب أنه قيل له : فلان يتَهَدَّدُكَ ، فقال : عليه رجلا ليسى « فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية ، ولو كانت فعلا لوجب أن يأتى بها كسائر الأفعال » .

ومن ذلك أيضاً عدم مراعاة الأصل عند اتصالها بالتاء : مضمومة ، نحو : لستُ ، أو مفتوحة ، نحو : لستَ ، أو مكسورة ، نحو : لستِ . ولو كانت (ليس) فعلا لوجب أن ترد إلى الأصل فيقال حينئذ : لِيست بكسر الياء ، فلما لم ترد إلى الأصل — وهو الكسر — دل ذلك على أنها عوملت معاملة الحروف .

ولقد بلغ أصحاب هذا الاتجاه به مداه ، حين رأوا أنه يمكن إهمال (ليس) وعدم إعمالها ، قياساً لها على (ما) حيث وردت فى نصوص كثيرة لا عمل لها . « وقد حكى سيبويه فى كتابه أن بعض النحاة يجعل (ليس) بمنزلة (ما) فى اللغة التى لا يُعْمِلُونَ فيها ما ، فلا يُعْمِلُونَ (ليس) فى شىء ، وتكون كحرف من حروف النفى ، فيقولون : ليس زيد منطلق » برفع : منطلق ، إهمالا لليس .

ورفض فريق آخر من النحويين ـ منهم الكوفيون وبعض البصريين ـ القول بحرفية (ليس)، ذاهبين إلى أنها فعل ماض لدخول علاماته عليها .

ولو تأملنا موقف كل فريق ، لوجدنا تناقضا مع الواقع اللغوى ، أو مع الأسس العقلية التى قنن النحاة فى ضوئها هذا الواقع .

— أما الفريق الأول الذى قال أصحابه بحرفية (ليس) فإنه قد أهمل الواقع اللغوى الذى يشهد بوجود فوارق أسلوبية بين كل من (ليس) و (ما) ، ولكنه أغفل هذه الفوارق لا لشىء إلا ليسلم له قياسه المثلى الذى ألحق فيه ليس بـ (ما) .

— وأما الفريق الثانى الذى اضطر أصحابه إلى الاعتراف بفعلية (ليس) رعاية للخصائص التركيبية التى تميزها عن (ما) ، فإنه قد تناقض مع المقومات الذهنية التى صدر عنها فى تعريف الأفعال وتحديد أنواعها ، وهى العلاقة بين الفعل والزمان .

ولو التزم النحاة بتحليل الواقع اللغوى دون أن يفرضوا على هذا الواقع ماليس فيه خضوعا لمؤثرات ذهنية ، لما كان لهذا الخلاف فى تصنيف (ليس) وجود ، فإنها تقبل باطراد علامتى المجموعة الأولى ، الخاصة بماضى الأفعال .

— وأما (عسى) فإنها تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن فى أخبارها ،

وتتضمن - كما ذكر سيبويه « الطمع والإشفاق » وقد فسر ذلك ابن يعيش بأنه : الطمع فى المستقبل ، والإشفاق أن لا يكون ، وأما الفيروزبادى ، فإنه قدم فيه تفسيرا مغايرا إلى حد ما ، إذ جعل الطمع ترجيـــا للمحبوب، والإشفاق خشية من المكروه .

وقد رأى فريق من النحويين ، منهم الكوفيون ، أنها حرف لا فعل مستندا فى ذلك إلى عدد من الأدلة أهمها ثلاث :

أولا : أن لفظها حقيقة فى صورة الماضى ، ولكن معناها منصب على المستقبل ، إذ أنه الراجى إنما يرجو فى المستقبل لا فى الماضى ، وهكذا أشبهت (عسى) (ليس) فى أنها بدت فى صورة مغايرة لزمانها ؛ فإن ليس - كما رأينا - تنصب على نفى الحال .

ثانياً : أنها تفيد الترجى فشابهت (لعل) ، ولعل حرف باتفاق .

ثالثاً : أنها لما دلت على قرب الفعل الواقع فى خبرها جرت مجرى الحروف، لدلالتها على معنى فى غيرها ، والأفعال تدل على معنى فى نفسها لا فى غيرها .

ومن الواضح أن الكوفيين قد وقعوا فى تناقض مع أنفسهم ، حين قرروا حرفية (عسى) ، فى الوقت الذى انتهوا فيه إلى فعلية (ليس) .
ولقد علل الكوفيون قولهم بفعلية (ليس) بجواز دخـــول علامات الأفعال عليها ورفضوا الإقرار بفعلية (عسى) مع جواز دخول العلامات ذاتها عليها، ودليلهم الأول تجسيد واضح لهذا التناقض ، فإنهم يقررون وجود وجوه شبه بين عسى وليس ، ثم يفرقون فى التصنيف النحوى بينهما .

وأما الدليلان الباقيان ، فإنهما يتناقضان وما تقرر فى التراث النحوى من أن شبه الحرف معنى مضعف للأسماء لا للأفعال ، ولذلك كانت الأسماء التى تشبه الحروف مبنية لا معربة ، أما الأفعال فإنها يمكن أن تشبه الحروف

دون أن تتأثر ؛ إذ أن معانى هذه الحروف مستفادة ومكتسبة من الأفعال ، ألا ترى - مثلا - إلى التشابه بين فعل الاستفهام وهمزته ، وفعل الاستثناء وأدواته ، مما قد يسلم إلى القول بأن هذه الحروف تفيد معانى الأفعال ، وإن لم نفته من ذلك بالضرورة إلى القول بأن هـــذه الحروف تعمل عمل هذه الأفعال أيضاً .

وقد رفض فريق آخر من النحويين القول بحرفية «عسى» ، مستنداً إلى جواز دخول علامات الفعل الماضى عليها ، إذ يجوز اتصال ضمير الفاعل بها على نحو اتصاله بالأفعال ، نحو قولك : عَسَيْتُ أن أفعل كذا ، بفتح السين ، وعَسِيتُ بالكسر أيضاً ، كما يجوز اتصال تاء التأنيث الساكنة بها فيقال : عَسَتْ .

ومن الحق أن نقرر أن هـذا هو الأسلوب الذى كان يجب أن يلتزم به النحويون عند تصنيفهم للصيغ ، ولو فعلوا ذلك دائماً لأنقذوا أنفسهم من مزالق التناقض التى ترَدوا فيها ، وجنبوا التراث النحوى كثيرا مما فيه من أخطاء .

* * *

والمجموعة الثانية من العلامات تضم علامتين أيضاً ، هما :

العلامة الأولى — أن تكون الصيغة مبدوءة بأحد الأحرف الأربعة التى تجمعها كلمة : (أنيت) أو (نأيت) ، وهى الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء .

— وتستخدم (الهمزة) فى حالة إسناد الفعل إلى المتكلم المفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، نحو : أجلس .

— و (النون) فى حالة إسناد الفعل إلى المتكلم الذى معه غيره ، سواء كان

واحداً أو أكثر من جنس واحد أو متعدد ، وكذلك تستعمل للمتكلم الواحد الذى يعظم نفسه ، نحو قول الشاعر :

إنا لنرخص يوم الروع أنفسنا

ولو نسام بها فى الأمن أغلينا

— و (التاء) فى حالة إسناد الفعل إلى المخاطب ، مطلقاً ، مفرداً ، أو مثنى ، أو جمعاً ، مذكراً ، أو مؤنثاً . وكذلك تستعمل فى حالة إسناد الفعل إلى المفردة الغائبة ، ومثناها ، نحو :

أنت تحسن القيامَ بعملكَ : للمخاطب المفرد المذكر .

وأنت تحسنين القيام بعملكِ : للمخاطبة المفردة المؤنثة .

وأنتما تحسنان القيامَ بعملكما : للمثنى المخاطب ، مذكراً أو مؤنثاً أو مشتركا .

وأنتم تحسنون القيامَ بعملكم : لجماعة المخاطبين الذكور .

وأنتن تحسنّ القيام بعملكن : لجماعة المخاطبات الإناث .

وهى تحسن القيام بعملها : للغائبة المفردة المؤنثة .

والطالبتان تحسنان القيام بعملهما : لمثنى الغائبتين .

— و (الياء) فى حالة إسناد الفعل إلى غير ما سبق ، وذلك فى الغائب المذكر مطلقاً : مفرداً ، أو مثنى ، أو جمعاً ، وكذلك أيضاً — جمع المؤنث الغائب ، نحو :

هو يحسن القيام بواجبه : للغائب المفرد المذكر .

والطالبان يحسنان القيام بواجبهما: لمثنى الغائب المذكر.

وهم يحسنون القيام بواجبهم : لجمع المذكر الغائب.

وهن يحسنّ القيام بواجبهن : لجمع المؤنث الغائب.

والعلامة الثانية صلاحية الكلمة لدخول بعض الصيغ الخاصة بهذا النوع فقط من الأفعال ، وهذه الصيغ هي :

السين ، وسوف : للدلالة على التسويف

ولم وأخواتها الجازمة .

وأن وأخواتها الناصبة .

وتختص هذه المجموعة من العلامات بما أسماه النحاة « الفعل المضارع » : الذي آثر الجمهور إطلاق هذا المصطلح عليه انطلاقا من المدلول اللغوي للفظ « المضارعة » وهو المشابهة ، ويرى هؤلاء أن ثمة وجوه شبه بين صيغة المضارع وصيغة اسم الفاعل هي التي أجازت إطلاق هذا المصطلح عليه.

يقول سيبويه في تقرير ذلك : « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل ، حتى كأنك قلت : إن زيداً لفاعل ، فيما تريد من المعنى ، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم .

وتقول : سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى . كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة » .

ومن بعد سيبويه يقول المبرد :

« وإنما قيل لها مضارعة ، لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى ، تقول : زيد قائم ، فيكون المعنى فيهما واحدا ، كما قال عز وجل : (وإن ربك ليحكم بينهم) أي : لحاكم .

وتقول : زيد يأكل ، فيصلح أن يكون فى حال أكل ، وأن يأكل فيما يستقبل ، كما تقول : زيد آكل ، أى : فى حال أكل ، وزيد آكل غدا .

وتلحقها الزوائد لمعنى ، كما تلحق الأسماء « الألف واللام » للتعريف ، وذلك قولك : سيفعل ، وسوف يفعل . وتلحقها اللام فى : إن زيدا ليفعل ، فى معنى : لفاعل » .

ونرجو أن نشرح مواقف النحاة بالتفصيل من قضية المشابهة بين الفعل المضارع واسم الفاعل بعد قليل ، حين نتناول التصنيف النحوى للأفعال .

وتتميز هذه المجموعة بأن الفعل لا يخلو من علامتيها معاً : إذ لا يخلو من وجود حرف من أحرف المضارعة فى أوله . بيد أن وجود هذه الأحرف فى بداية الفعل لا يكفى للقطع بنوعه ، إذ يحتمل أن يكون الفعل ماضيا أو أمرا . نحو : أكرمْتُ الضيف حين تفضل بزيارتى ، ونحو : أحْسِنْ استقبال ضيفك وتَقَدمْ له بخير ما عندك . ومن ثم فإن الذى يقطع بنوع الفعل هو صلاحيته لاستقبال الصيغ الخاصة التى تميزه عن سواه .

• • •

وأما المجموعة الثالثة من مجموعات العلامات ، فإنها تضم بدورهـــا علامتين أيضا :

أما العلامة الأولى : فهى الدلالة على الطلب ، أى الرغبة فى وقوع « شىء ما » بعد لحظة التكلم ، سواء كان هذا الوقوع على الفور أو على التراخى ، ويتحدد ذلك من السياق .

وأما العلامة الثانية : فصلاحيته لقبول بعض اللواصق المميزة ، وهى : ياء المؤنثة المخاطبة ، ونون التوكيد ، خفيفة أو ثقيلة .

وتختص هذه المجموعة من العلامات بما يصطلح عليه جمهور النحاة « بفعل »

الأمر » كما تتميز بعدم خلو الفعل من علامتيها معا ؛ إذ لا بد من تضمنه معنى الطلب دائما ، مع صلاحيته لاتصال ياء المؤنثة المخاطبة به ، أو دخول نون التوكيد فى آخره ، إذا لم يكن أى منهما فيه بالفعل.

فلو كانت الصيغة دالة على الطلب ولكنها لم تصلح لتقبل ياء المؤنثة المخاطبة أو نون التوكيد نحو : صه ، ومه ، وآمين ، وعليك محمدا ، وإليك الكتاب، لم تكن من قبيل فعل الأمر ، وسنتناول هذه النقطة ، بعد قليل .

وكذلك لو قبلت الصيغة ياء المؤنثة المخاطبة أو نون التوكيد دون دلالة على الطلب ، نحو : أنت تؤدين واجبك بصورة طيبة ، ويجلسنَّ محمد فى مكانه، لم تكن من قبيل فعل الأمر أيضا ، وإنما من قبيل الفعل المضارع .

تطبيق على علامات الأمر :

لو لجأنا إلى استخدام أسلوب التمييز بين الأفعال بواسطة العلامات لأمكن حسم كثير من صور الخلاف بين النحويين فى تصنيف بعض الكلمات ، كما فعلوا فى نحو كلمة : (هات) :

لقد نظر كثير من النحويين فوجدوا أن الكلمة تفيد معنى الطلب ، وكأنها لا تستخدم إلا فى الأمر ، فهل هى فعل أمر ؟

— هنا اختلف النحويين ، فقال فريق منهم – على رأسهم الخليل بن أحمد – أنها فعل أمر ، وأن الهاء فى أولها بدل من همزة : آتى يؤاتى ، واستدلوا على فعليتها بتصرفها تصرف الأفعال، إذ يقال: هات ، للمفرد المذكر، وهاتى ، للمفردة المؤنثة ، وهاتيا : للمثنى مذكرا ومؤنثا ، وهاتوا : لجمع المذكر وهاتين : لجمع المؤنث . ويشهد لهذا التصرف عندهم قول الله تعالى : (قل : هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) .

— ورفض فريق آخر من النحويين — من بينهم الزمخشري — هـــذا الاتجاه، ورأوا أن الكلمة اسم لا فعل، أو هي على وجه التحديد: اسم فعل، ومعنى هذا الاسم: أعط، أو ناول، وقد كسر آخره هرباً من التقاء الساكنين. واضطر هؤلاء إلى تعليل ظهور الضمير في نحو الأمثلة التي ذكرها أصحاب الاتجاه الأول بقوة الشبه بين كلة (هات) والأفعال، ولكنهم رفضوا أن تكون قوة الشبه هذه مسلمة بالضرورة إلى اعتبار الكلمة فعلا.

وبشيء من التأمل يسير، يتضح أن كلا من الفريقين قد وقع في أخطاء كان من الممكن تجنبها لو اتبع أسلوب العلامات. وأول هذه الأخطاء أنهم عالجوا الصيغة بمعزل عن الواقع اللغوي، الذي يشهد بأنها كما تستخدم في الأمر يأتي منها غير الأمر أيضاً، إذ يقال: هاتى. بمعنى: عاطى، فتكون فعلا ماضياً، وتدخل عليه علامات الماضي، كما يقال: يهاتى، فتكون فعلا مضارعاً وورد في الشعر:

لله ما يعطى وما يهاتى

ومن ثم فإن ورود: هات، إذن شيء طبيعي، واعتبارها فعل أمر لا شبهة فيه ولا حرج معه، ويقطع بصحة هذا الاعتبار قبولها لياء المؤنثة المخاطبة بالإضافة إلى ما فيها من الدلالة على الطلب، وهما العلامتان اللتان تميزان هذا النوع من الأفعال.

تطبيق على علامات الأفعال

لا مفر الآن ـ بعد أن حددنا مجموعات العلامات المميزة للأفعال ـ من أن نعتبر هذه العلامات منطلقاً لتحديد موقف في قضيتين بالغتي الدقة والتعقيد، وهما « تعدد الدلالات الزمنية للأفعال » ، و « تصنيف أسماء الأفعال » ، وسنحاول هنا ـ بكثير من الإيجاز ـ أن نحدد طبيعة كل من القضيتين ، وأن نبرز المحور الأساسي الذي ينبغي أن يحكم التحليل النحوي لهما .

تعدد الدلالات الزمنية للأفعال :

يرى النحويون أن لكل فعل من الأفعال زمناً أصليا يرتبط به ، فالفعل الماضي يتصل بالزمن الماضي وينحصر فيه ، والفعل المضارع يرتبط بالزمن الحال الممتد إلى المستقبل ويدل عليه . وفعل الأمر مقصور على المستقبل لا يتجاوزه ، بيد أن الواقع اللغوي لا يؤيد هذا الحسم في دلالات الأفعال ، على نحو ما قرر النحويون .

— وفي هذا الواقع لا ينحصر ماضي الأفعال في ماضي الزمان ، بل يتجاوز الماضي إلى الدلالة على الحال حيناً ، وعلى المستقبل أحياناً .

يدل على الحال إذا قصد به الإنشاء ، نحو : بعت ، واشتريت ، وغيرهما من ألفاظ العقود كزوجتك ، وقبلت ، إذ هي جميعاً عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ، ونحوها : أقسمت عليك أن تصالح وتصفح .

كما يدل أيضا على المستقبل ، ويطرد ذلك في مواضع عديدة ، منها :

١ — إذا اقتضى الفعل طلباً ، مثل : فلان رحمه الله ، وغفر الله لك ، وعزمت عليك إلا شرفتني بزيارة .

٢ — إذا اقتضى الفعل وعدا ،مثل قوله تعالى: (إنا أعطيناك الكوثر).

٣ — إذا عطف على ما علم استقباله، مثل قوله تعالى : (يقـــدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار) و (يوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات) .

٤ — إذا نفى بلا أو إن بعد قسم ، نحو قوله تعالى : (ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده) .

٥ — إذا وقع فى سياق أدوات الشرط ، نحو : إن حضر خالد استقبلته بترحاب .

بل إن الصيغة الفعلية الواحدة يمكن أن يتعدد زمنها بتعدد المواقف اللغوية فيها ، ومن ذلك مثلا حين يقع الفعل بعد أداة التحضيض ، نحو : هلا قمت بواجبك ، فإنه إذا كان القصد التوبيخ كان زمن الصيغة ماضياً ، وإن أريد الحث على الفعل كان زمنها مستقبلا . ومن ذلك أيضاً إذا وقع الفعل بعد همزة التسوية ، نحو: سواء على أقمت أم قعدت . وغيرها كثير .

—وفى هذا الواقع أيضاً لا يقتصر الفعل المضارع على الدلالة على الحال الممتد إلى المستقبل ، إذ يمكن أن يدل على الحال وحده ، كما يمكن أن يدل على المستقبل دون سواه ، بل يمكن ـ أيضاً ـ أن يدل على الماضى .

— يدل على الحال فحسب فى مواضع كثيرة ، منها :

١ — إذا اقترن بلفظ يدل على الحال ، مثل : الآن ، والساعة .

٢ — إذا كان منفياً بليس ، أو ما ؛ لأنها لنفى الحال .

٣ — إذا دخل عليه لام الابتداء .

— ويدل على المستقبل فقط فى مواضع عديدة ، منها :

١ — إذا اقترن بظرف مستقبل، سواء كان معمولا له أو مضافاً إليه، نحو : أزورك إذا تزورني، فالفعلان مستقبلان ؛ لعمل الأول في إذا — وهي ظرف خاص بالزمان المستقبل — وإضافة الجملة التي منها الثاني إليها.

٢ — إذا اقتضى طلباً، نحو قوله تعالى: (والوالدات يرضعن أولادهن) وقوله : (لينفق ذو سعة من سعته) ، و(ربنا لاتؤاخذنا)

٣ — إن دل على وعد أو وعيد، نحو قوله تعالى . (يعذب من يشاء، ويغفر لمن يشاء) .

٤ — إن وقع في سياق أداة جزاء، نحو : كيف تصنع أصنع .

٥ — إن وقع بعد حرف تنفيس، مثل قول الشاعر :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا ... وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

٦ — إن وقع بعد أداة ناصبة، مثل : أن، أو لن، أو كي، أو إذن.

— ويدل على الماضي إذا وقع بعد بعض الأدوات الجازمة، وهي : لم، ولما.

— وفي الواقع اللغوي يدل الأمر على الطلب، ومن ثم يتصل بالمستقبل، بيد أنه يبقى أن نتذكر دائماً أن من المستقبل ما هو مطلق لم يقع بعد بأي وجه من الوجوه، ومنه ما هو نسبي وقع باعتبار ولم يقع بآخر . وإذا صح أن صيغة الأمر في نحو : ابذل ما في وسعك للخير واحرص ما أمكنك على البر، قد أفادت المستقبل المطلق، فإنها في نحو : كنت دائماً أقول له ابذل ما في وسعك للخير واحرص ما أمكنك على البر، تتحول إلى مستقبل نسبي فحسب ؛ إذ وقعت في سياق الماضي فهي داخلة في إطاره الزمني على نحو من الأنحاء .

وواضح أن هذا التعدد فى أزمنة الأفعال يتناقض والمبدأ النحوى الذى يقرر لكل نوع من الأفعال قسما من الزمان يدل عليه ويرتبط به ، فكيف واجه النحويون هذه المشكلة ، وكيف نستطيع نحن من جانبنا أن نواجهها .

أما النحويون فقد ذهبوا إلى ضرورة التفرقة بين الزمن الذى يدل عليه الفعل ، والزمن المستفاد من السياق ، والأول عندهم ثابت لاتغير فيه ، وأما الثانى فيمكن أن يتغير إذ لا يلزم حالة واحدة ، وهكذا إذا قلت مثلا لم يحضر محمد حفل الأمس ، كانت دلالة (يحضر) وحدها فى إطار الزمن الحال الممتد فى المستقبل ، وأما فى داخل نطاق التركيب فإن زمنها ينقلب إلى المضى ، وكذلك لو قلت أيضاً : إن حضر الضيف أكرمه ، كانت دلالة كلمة (حضر) وحدها منصبة على الماضى ، ولكن فى نطاق التركيب نقل الشرط معناها إلى المستقبل . وبهذا يتصور النحويون أنهم حلوا مشكلة تعدد الدلالات الزمنية للأفعال ، فإن الأزمنة فيها إذاً لم تتعدد ، وإنما الذى تعدد هو الدلالات الزمنية المستفادة من الأساليب اللغوية فى السياقات المختلفة .

ونحن نرى أن هذه التفرقة بين زمن الفعل وزمن السياق تفرقة مصطنعة، فضلا عن أنها لا تحقق الغاية التى قصد إليها النحاة من حل مشكلة تعدد الدلالات الزمنية للأفعال ، ذلك أننا أمام احتمالات ثلاثة :

أولها : أن يكون الفعل قد تضمن (زمنه) الأصلى فى كل الأحوال، ومن ثم يكون فى نطاق جملة مثل : لم يحضر محمد الحفل ، زمنان : أولها زمن الفعل وهو الحال ، وثانيهما الزمن المستفاد من السياق وهو الماضى ، وواضح ما فى هذا الموقف من تناقض ذهنى فضلا عما فيه من تناقض لغوى .

والاحتمال الثانى: أنه ليس فى الجملة سوى زمن واحد هو ما يعبر عنه النحاة بزمن الفعل الأصلى ، وعلى ما فى هذا الافتراض من بعد عن الواقع اللغوى ،

الذى يفيد فى نحو الجملة التى مثلنا بها زمنا مخالفا للزمن الأصلى على نحو ما حدده النحاة..

والاحتمال الثالث أن يكون فى الجملة زمان واحد، هو — فى نحو المثال الذى ذكرناه — مخالف لما قرره النحاة من زمان الفعل الأصيل فيه، وهذا ماتؤيده الأساليب اللغوية وتشهد بصحته.

وإذا بطل — كما هو واضح — الاحتمالان الأولان، صح الاحتمال الثالث، ومع صحته ليس ثمة مفر من الاعتراف بأن الفعل يمكن أن يتجرد من الزمن الذى قرر النحاة وجوده فيه وارتباطه به، ولا مجال لإنكار إمكان تعدد أزمنته وفقا لما يقع فيه من سياقات وأساليب.

نخلص من هذا كله إلى أن ادعاء التفرقة بين مايسمى بزمن الفعل الأصلى ومايسمى بزمن السياق لاسبيل إلى إقراره؛ إذ ليس إلا نوعا من التعسف فرضه النحويون لحل مشكلة لاوجود لها فى الواقع اللغوى، ولم يلجئهم إليها إلا المقابلة الضرورية بين ماقادتهم إليه مناهجهم من تصورات ذهنية، وماقدمه الواقع من أساليب لغوية، ولو أن النحاة تجنبوا منذ البداية الربط بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان اكتفاء بتحديد هذه الأنواع بواسطة العلامات لجنبوا أنفسهم كثيراً من العناء والأخطاء، ولأنقذوا التراث النحوى من كثير من صور الخلط وأنماط الاضطراب.

أسماء الأفعال:

ثمة قسم من الكلمات فى العربية الفصحى رأى النحاة عند تحليله أنه يشبه الأفعال من بعض الوجوه، ويشبه الأسماء من بعض الوجوه، فأطلقوا عليه مصطلح « أسماء الأفعال » للإشارة إلى هذا التشابه مع النوعين كليهما.

أما التشابه مع الأفعال فيبدو واضحاً فى أمرين :

أولهما : الدلالة على ماتدل عليـــه الأفعال من أمر أو نهى ، مقترنا بالزمان [1] الخاص .

وثانيهما : عملها عمل الأفعال ، سواء فى حاجتها إلى مرفوع ومنصوب ، أو اكتفائها بمرفوع فحسب .

وأما التشابه مع الأسماء فيظهر فى أمور ثلاثة :

الأول : جواز الإسناد إليها ، أى : وقوعها فاعلا أو نائب فاعل ، نحو قول زهير فى مدح هرم بن سنان :

---

(١) ينقسم هذا النوع من الكلمات بحسب الزمن عند النحويين إلى ثلاثة أقسام ، هى :
أولا ـ ما يدل على الزمن الماضى ، مثل : (شتان) بمعنى افترق ، ولاتستعمل إلا فى المعانى والأحوال ، كالعلم والجهل ، والصحة والمرض و (هيهات) بمعنى : بعد .
ثانيا ـ ما يدل على الحال الممتد إلى المستقبل ، مثل : (آوه) بمعنى أتوجع ، (أف) بمعنى : أتضجر ، و (واها) بمعنى أعجب .
وهذان القسمان يتسمان بقلة عدد كلماتهما ، وعدم جواز القياس عليهما .
ثالثا ـ ما يدل على المستقبل وحده ، مثل : (صه) بمعنى : اسكت ، و (مه) بمعنى : اكفف أو انكفف ، و (آمين) بمعنى : استجب و (نزال) بمعنى : انزل ، وكذلك بابه وهو كل فعل ثلاثى تام متصرف مثل (تراك) بمعنى : اترك ، و (نظار) بمعنى انظر .
ومن هذا القسم أيضا عدد من الصيغ التى سبق استخدامها فى الأساليب العربية ، ثم نقلت إلى الدلالة على الطلب ، مثل : (عليك) بمعنى : الزم ، و (إليك) بمعنى : تنح ، وكلاهما فى الأصل جار ومجرور ، ومثل : (دونك) بمعنى : خذ ، و (مكانك) بمعنى : اثبت ، و (أمامك) بمعنى : تقدم ، و(وراءك)بمعنى : تأخر . وجميعها فى الأصل ظروف مكان ، ومثل (رويد) بمعنى أمهل ، و (بله) بمعنى : دع ، وكلاهما فى الأصل مصدر ، بيد أن (رويد) مصدر مرخم لفعل موجود هو أرود ، أما (بله) فمصدر لم يستخدم له فعل وكذلك لم يستخدم لمرادفه وهو دع ، ومن ثم لايوجد إلا مصدر يفيد معناه بلفظ آخر ، وهو : الترك .
وهذا القسم كما ترى من كلماته ، منه ماهو محفوظ لاسبيل إلى القياس عليه ، ومنه ماهو مقيس يجوز باطراد محاكاته ، ومن ثم كان هذا القسم شائع الاستعمال فى الأساليب اللغوية بالمقارنة إلى القسمين السابقين .

ولنعم حشو الدرع أنت إذا
دُعِيَتْ (نزالِ) ولُجَّ في الذُّعر

فقد وقعت (نزال) هنا مرفوعة، لأنها نائب فاعل للفعل (دُعِي)، والفعل — كما تقرر عند النحاة — لا يسند إلا إلى اسم محض.

كذلك جاز أن تقع مفعولا، ومن ذلك قول ربيعة بن مقروم الضبيّ:

فدعوا (نزالِ) فكنت أوّلَ نازل
وعــلام أركبه إذا لم أنزل

فقد وقعت (نزال) في البيت مفعولا (لدعا)، ومعلوم أن المفعول لا يكون جملة إلا بعد القول. ومن ثم تحتّم القول بأنها وقعت في البيت موقع الأسماء المفردة.

والثاني: حكاية بنائها إذا نقلت إلى العلمية وسمى بها وفي آخرها الراء نحو: حضار، وسفار. فهي مبنية نظراً لأنها اسم منقول فبقي على بنائه ولم يعرب، ولو كان فعلا لوجب إذا نقل إلى العلمية أن يعرب، نحو: تغلب، و: اضرب.

والثالث، أنها تنون فرقا بين المعرفة والنكرة، فإذا قلنا مثلا: صهْ — بدون تنوين —، كان معرفة. وأما إذا قلت: صهٍ — بالتنوين — كان نكرة. والتنوين — كما هو معروف — من خصائص الأسماء.

ولقد كان الأمر الطبيعي بعد هذا التصور النحوي لهذا القسم من الكلمات أن ينتهي النحويون إلى تصنيفها على أنها نوع رابع مستقل من الكلمات العربية يتميز — أسلوبيا — بوجود بعض خصائص الأسماء فيه، وقبول بعض كلماته بعض علاماتها، في الوقت نفسه الذي توجد بعض خواص الأفعال به، دون أن تقبل أي منها شيئاً من علاماتها.

بيد أن هذه النتيجة الطبيعية لم يصل إليها من النحاة العرب إلا أبو جعفر ابن صابر وتفر منهم قليل ، وأما سائر النحويين فقد آثروا الالتزام بالتقسيم الثلاثى للكلمات إلى أسماء وأفعال وحروف ، ومن ثم لم يجدوا مفراً من محاولة إدماج هذا النوع من الكلمات فى أحد الأقسام الثلاثة :

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى القول بأنها أفعال ، رعاية لما بينها وبين الأفعال من شبه ، متغافلين عدداً من العناصر التى لاسبيل فى التحليل اللغوى إلى إغفالها ، وأهم هذه العناصر :

أولا — صور التشابه التى تجمع بين هذه الكلمات والأسماء .

ثانياً — عدم قبول هذه الكلمات أيا من علامات الأفعال .

ثالثاً — اختلاف النسق فى استخدام هذه الكلمات واستخدام الافعال ؛ إذ يجب أن تلحق بالأفعال الضمائر ، فى حين لاتلحق الضمائر هذه الكلمات ، وإنما تلزم حالة واحدة للمفرد والمثنى والجمع جميعاً .

وأما البصريون فقد لجئوا — خلاصا من هذه المآخذ — إلى تقرير اسمية هذه الكلمات ، مراعاة لما بينها وبين الأسماء من تشابه ، بيد أنهم — بدورهم — وقعوا فى عدد من الأخطاء التى لامجال لإساغتها ؛ وعلى رأسها إهمال صور التشابه الذى بينها وبين الأفعال ، ثم التناقض مع التعريفات التى قدموها للأسماء والأفعال معا .

ونحسب أن المنطلق الذى يجب أن يبدأ منه التصنيف النحوى لهذه الكلمات يجب أن يراعى أمرين :

أولهما : عدم الالتزام سلفا بحصر الكلمات العربية فى ثلاثة أنواع فحسب ، هذا الالتزام الذى لم يفرضه التحليل الموضوعى لأنماط الكلمات العربية ،

وإنما استمد وجوده من التأثر النحوى بالمناهج الفلسفية الإغريقية ، تلك التى بدأت بتقسيم الوجود وانتهت بتقسيم الكلمات الدالة على هذا الوجود ، بدأت بتقسيم الوجود إلى أقسام ثلاثة ، هى : الذوات ، والأحداث ، والعلاقات . أما الذوات فهى الأمور المادية أو المعنوية ، مثل : الزعيم والشعب والباب ، والتسلط والصبر والثقافة . وأما الأحداث فهى الأمور التى تقع فى زمان خاص ، نحو الضرب والأكل ، إذ يقع فى زمان نستطيع أن نحدده من خلال الكلمات ، مثل : أكل أو : سيأكل ، ومن الطبيعى أن تكون ثمة علاقات بين الذوات والأحداث ، كالعلاقة بين الأكل والشخص الذى يأكل ، والضرب وذلك الذى وقع منه أو عليه ، وهذا هو النوع الثالث من أنواع الوجود ، وهو العلاقات القائمة بين الذوات والأحداث .

وانتهت تلك الفلسفة بتقسيم الكلمات إلى ثلاثة أقسام أيضاً ، مراعاة لهذه الأنواع من الموجودات ، فقسمت الكلمة إلى : اسم وهو ما يدل على الذات ، وفعل وهو ما يدل على الحدث ، ونوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث ، أو بين الاسم والفعل ، وقد أطلق عليه أفلاطون لفظ العلاقة .

ولعل من الواضح الآن أن النحاة العرب قد اكتفوا فى تحديدهم لأنواع الكلمات العربية بمحاكاة هذا التقسيم فى اللغة الإغريقية عوضا عن التحليل الموضوعى الذى يجب أن يبدأ دون التزام سابق بنتائج محددة .

والأمر الثانى الذى يجب رعايته الالتزام بما يفرضه منهج التحليل العلمى من عدم الانتقال بالحكم من الكليات إلى الجزئيات ، وإنما على العكس من ذلك ضرورة البدء بالجزئيات ثم الانتقال منها إلى الكليات بعد استقراء الجزئيات ذاتها ، أى بعد تحليل الجزئيات تحليلا يحيط بأبعادها ، ويلم بخصائصها ، ويحدد طبيعة العلاقات التى تربطها ببعضها ، وتفصلها عن سواها . غير غافل

عن اختبار المقاييس التى يتوصل إليها والنتائج التى ينتهى فى كل مرحلة عندها؛ إذ أنه إذا لم يقم بهذا الاختبار الضرورى والدائم يكون عرضة للوقوع أسير بعض الظواهر العرضية أو الأساليب الخاصة ، الأمر الذى قد لايتيح له القدرة على الحكم الصحيح على مايتناول من ظواهر وأساليب ، وقد يدعوه ذلك إلى الانزلاق فى خطر تعميم مقاييس لايثبت الواقع اللغوى دقتها من ناحية ، أو يضطره إلى القول باستثناءات تشهد بالضرورة بعدم صلاحية هذه المقاييس دائماً للتطبيق فى الوقت الذى يفترض فيه أنها ركيزة كل تطبيق .

فى ضوء هاتين الدعامتين بوسعك أن تتخذ موقفا ، تأخذ فيه على جمهور البصريين أنهم أقروا بتعريف للأفعال يجعل دلالتها مزدوجة تدل على الحدث والزمان ، ثم رفضوا الإقرار بفعلية أسماء الأفعال مع دلالتها على الحدث والزمان معاً ، وترد فيه موقف الكوفيين الذين اعترفوا بوجود علامات محددة للأسماء وأخرى للأفعال ، ثم رفضوا الاعتراف باسمية أسماء الأفعال مع أنها لاتقبل شيئاً من علامات الأفعال وقدتقبل بعض علامات الأسماء . ومن المرجح أنك ستنتهى من ذلك إلى ما انتهى إليه أبو جعفر بن صابر من تصنيف هذه الكلمات على أنها نوع مستقل قائم بذاته ، لا هو أسماء ، ولا هو أفعال ، ولا هو حروف أيضاً .

* * *

فى ختام هذا الفصل لايفوتنا أن نشير إلى أن ابن مالك لم يلجأ فى ألفيته إلى تحديد الأفعال بواسطة التعريفات ، ومن ثم لم يقل بهذا الربط بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان، وإنما استخدم فى مجال تحديده لهذه الأنواع أسلوب العلامات فقال :

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يلى لَمْ، كـ : يشَمّ

وماضِيَ الأفعالَ (بالتا) مِزْ ، وسِمْ
بالنونِ فعلَ الأمرِ إنْ أمرٌ فُهِمْ

فجعل علامة الفعل للمضارع صحة وقوعه بعد أداة الجزم التى مثل لها بلم، مستغنيا عن ذكر العلامة الأخرى — وهى بدؤه بحرف من حروف المضارعة الأربعة — بالمثال وهو : يشم .

وجعل علامة الفعل الماضى صلاحيته لقبول التاء، وهى تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل .

وأما علامة فعل الأمر فهى قبوله لنون التوكيد مع دلالته على الطلب .

الفصل الثانى

التصنيف النحوى للأفعال وفقاً لظاهرة التصرف الإعرابى

نقصد بظاهرة « التصرف الإعرابى » — كما سبق أن حددنا ذلك فى كتابنا : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى — مدى التغير والثبات فى أحوال أواخر الكلمات العربية ، وهى بهذا التحديد تتناول النوعين اللذين تنقسم إليهما الكلمات العربية ، وهما : الكلمات التى تتغير أواخرها تبعاً لتغير مواقعها التركيبية فى الجملة العربية ، وتلك التى يلزم آخرها حالة واحدة بالرغم من تعدد مواقعها التركيبية . ونحن نؤثر استخدام مصطلح: «التصرف الإعرابى» دون مصطلحات أخرى مثل : « تعاقب الحركات فى أواخر الكلمات » و « تغير الحركات فى أواخر الكلمات » و « ظاهرة الإعراب » و « الحركة الإعرابية » لسببين :

أولهما : أن التعبير بكلمتى « تغير » و « تعاقب » لايتسم بالدقة العلمية ، ذلك أن الظاهرة لاتقوم على لحظ التغير الحركى فحسب ، بل تشمل أيضاً كما ذكرنا تلك الكلمات التى لاتتغير أواخرها بل تلازم حالة واحـــدة ، وهى الكلمات التى يصطلح عليها بالكلمات « المبنية » ، ومن ثم يكون إطلاق لفظ « التغير » أو « التعاقب » على الظاهرة بأسرها متسما بكثير من التجوز ؛ لدلالته على مدلول لايدخل أصلا ضمن الاصطلاح .

وثانيهما : أن كلا من مصطلح « الإعراب » و « الحركة الإعرابية » قد تحدد مضمونه فى البحث النحوى ، بحيث إذا أطلق لايدل على غير الحالات

الإعرابية الأربع ومصطلحاتها من رفع ونصب وجر وجزم ، دون أن يتضمن حالات البناء المقابلة ومصطلحاتها من ضم وفتح وكسر وسكون .

ونعني بالتصنيف النحوي للأفعال وفقاً لهذه الظاهرة تحديد الأشكال المختلفة لأواخر الأفعال من حيث تغيرها أو ثباتها ، أو على حسب المصطلح النحوي : من حيث إعرابها وبنائها . وسوف نلحظ — بادىء ذى بدء — أن بين النحويين خلافاً بعيد الشقة حول علاقة « الإعراب » و « البناء » بكل من الأسماء والأفعال ، ويمكن أن نميز فى هذا الاختلاف ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : يرى أصحابه — وهم البصريون — أن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال . أما أنه أصل فى الأسماء فلأن الاسم عندهم يقبل بصيغة واحدة معانى مختلفة ، وهى : الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعانى من الصيغة ، وذلك نحو : ما أحسن زيداً ، بالنصب فى التعجب ، وبالرفع فى النفى ، وبالجر فى الاستفهام ، فلولا الإعراب لوقع اللبس ، وأما أن الإعراب فرع فى الأفعال فلأن الأفعال لامجال فيها لهذا اللبس الذى من أجله كان الإعراب .

وأما الاتجاه الثانى : — وأصحابه هم الكوفيون — فيرفض أن يكون الإعراب فرعا فى الأفعال ، ويرى أنه أصل فى الأسماء والأفعال جميعاً ، إذ أن اللبس الذى أوجب دخول الإعراب فى الأسماء موجود فى الأفعال أيضاً فى مواضع ، نحو : لاتأكل السمك وتشرب اللبن ، فإنك إذا نصبت الثانى دلت على النهى عن الجمع بينهما ، وإذا جزمته عنيت النهى عنهما معاً ، وأما إذا رفعته فإنك تنهى عن الأول وحده وتبيح الثانى . وهكذا لولا الإعراب فى الفعل ما أمكن فهم هذه المعانى المختلفة من التركيب .

وقد ذهب أصحاب الاتجاه الثالث — وهم من متأخري النحاة — إلى عكس ماذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول ، ورأوا أن الاعراب بالفعل أحق؛ ذلك أنه قد وجد فيه - عندهم - بلا سبب ، ومن ثم دل على أنه له بذاته على سبيل الأصالة ، وأما الاسم فإنه قد دخله لسبب منع اللبس كما قال البصريون ووافقهم الكوفيون ، فتبين أنه لم يدخله إلا لعلة ، ومعنى ذلك أنه دخل الأسماء لا لذاتها ومقتضى ذلك أنه فرع فيها .

ومن الواضح أن المنطلق الذى بدأ منه أصحاب كل اتجاه من هذه الاتجاهات الثلاثة هو البحث عن العلة ، والبحث عن العلة غائية أو سببية مسألة أخذت طابعاً ميتافيزيقيا تحت إلحاح الافكار الفلسفية والمنطقية ، الأمر الذى نأى بها عن رعاية الواقع اللغوى ، وقصر الاهتمام به ، وتركيز العناية عليه ، واضطرها - على العكس من ذلك - إلى المغامرة فى البحث عن المجهول دون ضابط من موجود ، وفى المجهول المثبت الصلة بالوجود يصبح لحظ الظواهر تعبيراً عن ذات الباحث أكثر مما هو تصوير لخصائص الواقع ، وهكذا يمكن أن تصل من خلال الظواهر ذاتها إلى نتائج متناقضة فى اتجاهاتها ؛ إذ تتعدد بتعدد أصحابها . وقد يكون فى هذا بعض الفائدة فى التربية العقلية الجدلية ، بيد أنه لافائدة فيه - على الإطلاق - فى التحليل اللغوى ، ولا جدوى منه - بلا جدال - فى التقعيد النحوى .

فلنتجاوز إذن هذه القضية الذهنية إلى ما وراءها من تحديد مواقف النحاة من كل نوع من أنواع الأفعال الثلاثة .

أولاً : الفعل الماضى

الفعل الماضى مبنى دائماً باتفاق النحويين ، ويرى الجمهور أن الأصل فيه أن يبنى على الفتح ، معللا ذلك بأن حركة البناء المحتملة لا تخلو أن تكون واحدة من أربع : الفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، أو السكون .

— وقد امتنع بناء الماضى على السكون تمييزاً له عن فعل الأمر الذى يشيع السكون فيه .

— وامتنع بناؤه على الكسر لأنه العلامة الأصلية للجر ، وهى حالة إعرابية خاصة بالأسماء .

— وامتنع بناؤه على الضم لأنه يسلم إلى خلط بين صيغة الفعل الماضى المسند إلى المفرد فى حال بنائه على الضم ، وصيغة الفعل الماضى المسند إلى ضمير جمع المذكر فى حالة حذف (الواو) كما تفعل بعض القبائل العربية اكتفاء بالفتحة التى قبلها ، حيث يقال فى هذه الحالة : الرجالُ جلسُ ، فلو قيل : محمد جلسُ ، لاختلطت صيغة الفعل مع اختلاف الفاعل فيهما ، ويشهد لحذف الواو التى تقع ضميرا قول الشاعر :

فلو أن الأطبا كانُ حولى
وكان مع الأطباء الأساة[1]
إذاً ما أذهبوا ألمًا بقلبى
وإن قيل : الأطباء الشفاة

فقد اكتفى الشاعر بضم نون كان عند ذكر الضمير = وهو الواو إذ الاصل . كانوا حولى .

---

(١) نرجح أن حذف الواو هنا ليس مرده إلى ظاهرة صوتية، وإنما سببه ضعف قدرة الشاعر الوضيفية ، وضحالة معجمه اللغوى ، وحسبك أن تقرأ البيتين لتجد فيهما عددا من الظواهر التى تؤكد ذلك ، منها : تكرار بعض الألفاظ دون مسوغ فنى ، وقصر للممدود ، وحذف الضمير . وهذا كله يميل بنا إلى اعتبار هذا التعليل نوعاً من التعسف فى تفسير الظواهر اللغوية .

وهكذا يحتم النحاة أن تكون حركة البناء الأصلية هي الفتح تمييزاً للفعل الماضي عن الأمر، والاسم، وتفرقة فيه بين أحوال إسناده إلى المفرد والجمع.

والأصل في حركة الفتح هذه أن تكون مذكورة تظهر في آخر الفعل ولكنها قد تقدر إذا تعذر ظهورها.

فهي تظهر إذا كان الفعل صحيح اللام، غير مسند إلى واو الجماعة، أو إلى ضمير من ضمائر الرفع المتحركة. (أنظر المجموعة ا) من الجدول رقم (١).

وتقدر ـ باتفاق النحويين ـ إذا كان الفعل معتل اللام (انظر المجموعة ب) من الجدول رقم (١).

لكن الفعل قد يخرج عن هذا الأصل فيبنى على الضم، أو السكون:

وهو يبنى على الضم إذا أسند إلى واو الجماعة، مثل: جلسُوا، (انظر المجموعة (ح) من الجدول رقم (١)؛ لأن هذه الواو ـ صوفيا ـ حرف مد ولا يكون ماقبلها إلا مضموماً، وهي في التحليل الصوتي ليست إلا مدة طويلة. هذا إذا كان الفعل صحيحاً، وأما إذا كان معتلا حذفت الواو وفتح ما قبلها، فيقال: دَعَوْا، ورمَوْا، (انظر المجموعة: د)، والأصل فيما يرى النحويون: دعَوُوا، ورَمَيُوا، تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين، فالتقى ساكنان: الألف، والواو التي هي ضمير جماعة الذكور، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين وبقيت الفتحة للدلالة على الألف المحذوفة.

ويمكن تلخيص هذه التغيرات في الخطوات الآتية:

١ — دَعَوُوا — رَمَيُوا: الواو الأولى في الكلمة الأولى وكذلك الياء في الكلمة الثانية لام الفعل، والواو الأخيرة الضمير.

٢ — دَعَاوْ — رَمَاوْ : الألف المنقلبة عن لام الفعل لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والواو هى الضمير. وهما ساكنان.

٣ — دَعَوْا — رَمَوْا : حذفت الألف لالتقاء الساكنين مع ترك ما قبلها مفتوحاً للدلالة عليها ، وبذلك يكون وزن كل من الكلمتين : فَعَوْ.

ويبنى الفعل على السكون إذا أسند إلى ضمير من ضمائر الرفع المتحركة (انظر المجموعة : هـ).

ويرى جمهور النحاة أن البناء على الضم والسكون عارض فى الأفعال الماضية؛ لأن الأصل بناء الماضى على الفتح.

ومن النحاة من يقدر حركة الفتح حتى مع الضم والسكون ، ذاهباً إلى أن حركة البناء هى الفتح وحده ، وأما السكون فقد جاء لسبب صوتى هو دفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وكذلك الضم جاء لسبب صوتى أيضاً هو مناسبة واو الجماعة.

وجلى أن فيما يقرره هؤلاء النحاة تناقضاً ، إذ أن الأصل فى حركة البناء الثبات واللزوم ، وتقديرها تقرير بعدم وجودها فضلا عن ثبوتها ولزومها.

جدول رقم (١) نماذج

حركة بناء الفعل الماضي

ا — جَلَسَ .	ب — دعا — دَعَتْ
جَلَسَتْ .	رمى — رَمَتْ .
جَلَسَا .	سعى — سَعَتْ .
جَلَسَتَا .	
ﺟ — جَلَسُوا .	د — دَعَوْا .
دفعوا .	رَمَوْا .
نصروا .	سَعَوْا .

هـ — جَلَسْتُ	دَعَوْتُ	رَمَيْتُ
جَلَسْنَا	دَعَوْنَا	رَمَيْنَا
جَلَسْتَ	دَعَوْتَ	رَمَيْتَ
جَلَسْتِ	دَعَوْتِ	رَمَيْتِ
جَلَسْتُمَا	دَعَوْتُمَا	رَمَيْتُمَا
جَلَسْتُمْ	دَعَوْتُمْ	رَمَيْتُمْ
جَلَسْتُنَّ	دَعَوْتُنَّ	رَمَيْتُنَّ
جَلَسْنَ	دَعَوْنَ	رَمَيْنَ

في المجموعة (ا) : بنى الفعل على الفتحة الظاهرة في آخره .

في المجموعة (ب) : بنى الفعل على فتح مقدر على الألف في آخره سواء كانت الألف مذكورة أو محذوفة تخلصا من التقاء الساكنين .

في المجموعة (ج) : بنى الفعل على الضم لاتصاله بواو الجماعة .

في المجموعة (د) : بنى الفعل على الضم المقدر على اللام المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

في المجموعة (هـ) : بنى الفعل على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك .

ثانياً : فعل الأمر

الأمر صيغة فعلية دالة على الطلب ، ويذهب جمهور النحويين إلى أن له مصطلحات محددة تختلف باختلاف أطراف الموقف اللغوى الذى يستخدم فيه، فإن كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى قيل له : أمر ، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له : دعاء ، وإن كان من النظير للنظير قيل له : طلب ، أو التماس .

وقد اعترض بعض النحويين على تعدد المصطلحات الدالة على « الأمر » ، ذاهبين إلى أن هذه المصطلحات منبتة الصلة بالواقع اللغوى ، فضلا عن أنه قد ورد من النصوص اللغوية ما يناقضها ، ومن ذلك قول عمرو بن العاص مخاطباً معاوية بن أبى سفيان :

أمرتك أمراً جازما فعصيتنى

قد استخدم عمرو — وهو دون معاوية مرتبة — لفظ (الأمر) للدلالة على طلبه من معاوية .

وقد رد الجمهور هذا الاتجاه، مخرجا بيت عمرو بن العاص بأحد احتمالين: أولهما: أن يكون عمرو يرى نفسه فوق معاوية ومن حقه أن يصدر إليه أمراً، والآخر: أن يكون البيت من قبيل الضرورة الشعرية .

ولعل مرد هذا الاختلاف إلى الخلط بين « الأمر » باعتباره طلباً يستلزم بالضرورة طالباً ومطلوباً منه ، قد يتحد مستواهما وقد يختلف ، « والأمر » باعتباره صيغة لغوية تدل على الطلب ، وهذه الصيغة لا تتأثر بأنماط العلاقات

بين الأطراف المشاركة فيه ومن ثم لا حاجة إلى تعدد المصطلحات الدالة عليها . فسواء كان الطلب من الأعلى ، أو من الأدنى ، أو من المساوى ، فإن المقصود باصطلاح « فعل الأمر » هذا النوع الخاص من الأفعال التى تدل على الطلب مع تضمنها لياء المؤنثة المخاطبة أو نون التوكيد ، أو صلاحيتها لقبولها .

وفعل الأمر يشتق من الفعل المضارع ، وعلى ذلك إذا أردنا الإتيان بصيغة الأمر بدأنا بذكر صيغة المضارع ثم تناولناها بالتغيير على النحو الآتى :

١ — حذف حرف المضارعة ، سواء كان الهمزة أو النون أو التاء أو الياء .

٢ — إذا كان ما بعد حرف المضارعة المحذوف متحركا بقى على حركته .

أما إذا كان ساكنا فإنه يجاء بهمزة للنطق بالساكن .

٣ — تحرك الهمزة التى يؤتى بها للنطق بالساكن بأحد الحركات الثلاث :

فهى تفتح إذا كانت موجودة فى الفعل الماضى مفتوحة ، وحذفت فى المضارع ، مثل : أكرم : يكرم : أكرم[1] .

(١) يعلل النحويون هنا لمسألتين : الأولى حذف الهمزة من أول الفعل المضارع ، والثانية فتح الهمزة فى أول الأمر ، ويرى النحويون أن الهمزة حذفت من أول المضارع كراهية لاجتماع همزتين فى حالة الإسناد إلى ضمير المتكلم ، نحو : أأكرم ، ثم حمل على ذلك الفعل المسند إلى غير المتكلم ، طردا للباب على وتيرة واحدة .

ويرون أن السبب فى فتح همزة الأمر هو أنها همزة القطع التى كانت موجودة فى الفعل الماضى وحذفت فى المضارع ، وأن السبب فى إعادتها أمران : الأول : أن الداعى لحذفها — وهو حرف المضارعة — قد زال ، والثانى أنه لما حذف حرف المضارعة وكان ما بعده ساكنا احتيج إلى همزة للنطق بالساكن ، ورد ما حذف — وهو همزة القطع — أولى من الإتيان بهمزة جديدة هى همزة الوصل .

وتضم إذا كان الحرف الثالث مضموماً (١)، نحو: أُدْعُ، أُنصر، اُخْرُج، وتكسر فيما عدا ذلك، نحو: اِفتحَ، اِفْهم، اِلزَمْ، اِمْضِ.

• • •

تصنيف فعل الأمر.

ثمة خلاف طويل بين النحاة في تصنيف فعل الأمر، وهل هو معربٌ أو مبنى، ومرد هذا الخلاف إلى ما بين النحويين من اختلاف في اعتبار صيغة الأمر نوعاً مستقلاً من الأفعال أو صورة من صور المضارع، على نحو ما فصلنا القول فيه في الفصل السابق. بحيث يمكن أن يعد الخلاف في إعراب الأمر أو بنائه ليس إلا نتيجة تطبيقية للخلاف في اعتباره نوعاً مستقلا أو صورة من صور المضارع.

فجمهور النحاة الذين ذهبوا إلى أن الأمر نوع مستقل من الأفعال رأوا أنه مبنى، وحجتهم في ذلك أمران:

أولهما: اعتبار الأصل، أو: استصحاب حال الأصل، وأصل الأفعال كلها البناء، والمضارع لم يعرب إلا لكينونته على صورة ضارع فيها الأسماء، أى: شابهها، فإذا أتينا منه بصيغة الأمر ونزعنا حرف المضارعة من أوله قلنا: افهم، مثلا، تغيرت الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم ولم يعد ثمة وجه شبه يسمح بالربط بين صيغة الأمر والاسم، وهكذا عاد الفعل إلى أصله وهو البناء.

وثانيهما: شهادة ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال، كنزَالِ،

---

(١) يعلل النحويون ضم الهمزة في هذا الموضع بأن الفاصل بين الهمزة والضمة الثالثة ساكنٌ، وهو حاجز غير حصين كما يقول النحاة، ومن ثم وجب عندهم ضم الهمزة مراعاة للتناسق الصوتي حتى لا ينتقل من كسر إلى ضم لو كسرنا الهمزة.

وتَرَاكِ ، ومَناعِ ، ونَعاه ، وحَـذارِ ، ونَظارِ — وهي جميعاً مبنية لنيابتها عن فعل الأمر ، فنزال نزلت منزلة : انزل ، وتراك ، في منزلة اترك ، ومناع ، بمنزلة : امنع ، وهكذا . ويشهد لبناء هـذا الوزن كثير من النصوص اللغوية ، ومنها قول زهير :

ولأنت أشجع من أسـامة إذ
دعيت نزال ولج في الذعـر

أراد : انزل ، وقول الآخر :

تراكهـا من إبل تراكهـا
أما ترى الموت لدى أوراكها

أراد : اترك ، وقول الآخر :

مناعهـا من إبل مناعهـا
أما ترى الموت لدى أربـاعهـا

أراد : امنع ، وقول جرير :

نعاء أباليـلى لكل طِمِرَّة
وجرداء مثل القوس سمح حجولها

أراد : انع ، وقول أبي النجم :

حـذار من أرماحنـا حـذار

أراد : احذر ، وقول رؤبة :

نظـار كي أركبها نظـار

أراد : انظر ، ويستنتج البصريون من هذه الأمثلة والشواهد أن فعل الأمر لا بد أن يكون مبنياً ، إذ قد بنى ما ناب عنه وهو أسماء الأفعال . وإذا كان الفرع قد بنى ، فلا بد أن يكون الأصل مبنياً .

ورد الكوفيون هـذا الدليل للبصريين بأن المتفق عليه هو كون اسم الفعل مبنياً ، ولكن كون بنائه لأنه مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ فعل الأمر تقرير غير صحيح ، فإن اسم الفعل قد بنى عندهم لشبهه بالحرف ، إذ قد تضمن معنى لام الأمر ، ومن ثم بنى كما تبنى بقية الأسماء التى تتضمن معانى الحروف ، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام .

والكوفيون والأخفش الذين ذهبوا إلى أن الأمر ليس سوى صورة من صور المضارع رأوا أنه من الحتم القول بإعراب فعل الأمر ، ومن ثم يكون عندهم ملازماً لحالة إعرابية واحدة هى الجزم ، وجازمه لام الأمر المحذوفة للتخفيف ، فإذا قلت: اذهب ، مثلا ، كان الأصل عندهم : لِتَذْهَبْ ، ثم حذفت اللام تخفيفا،وما حذف للتخفيف فى حكم الملفوظ به، ففعل الأمر — إذاً — مجزوم باللام المحذوفة .

وقد استدل الكوفيون ومن نحا نحوهم على ما ذهبوا إليه بعدد من الأدلة كان أبرزها ما يأتى :

١ — أن الأمر ليس نوعاً مستقلا وإنما هو مضارع حذفت منه لام الأمر وحرف المضارعة تخفيفاً .

يدل على ذلك عندهم أمران :

الأول : أن الطلب ليس مقصوراً على صيغة فعل الأمر ، بل تشترك معها فيه من الصيغ الفعلية صيغة المضارع المقترن بلام الأمر ، ولا مجال للقول بأن صيغة فعل الأمر هي الأصل ، إذ لو صح ذلك لأمكن الإتيان بصيغة منه في حالة طلب المتكلم من نفسه أو من الغائب ، فثبت العكس وهو أن المضارع المقترن بلام الأمر هو الأصل ، بدليل إمكان استعماله في كل أحوال الطلب من المتكلم أو من المخاطب أو من الغائب جميعاً .

والثاني : ما بين آخر فعل الأمر وآخر المضارع المجزوم من تشابه إلى درجة التطابق، وهو تطابق يقطع بوحدة العوامل المؤثرة فيه ، والعلامات الناتجة عنها ، ومن ذلك مثلا : اغزُ ، و : ارمِ ، و : اخشَ ، بحذف حرف العلة فيها، كما تقول : لم يغزُ ، ولم يرمِ ، ولم يخشَ . ولم يعهد كون البناء بالحذف.

ورفض البصريون هذه الفكرة من وجوه ثلاثة :

أولها : أن الحذف للتخفيف إنما يكون لكثرة الاستعمال ، ويختص ذلك بما يكثر فيه بالفعل الاستعمال ، ومثال ذلك حذف النون في : لم يكن ، حيث يجوز أنه تقول : لم يك ، لكثرة الاستعمال ، في حين لم تحذف النون في: لم يهن، مثلا ، لعدم كثرة استعمالها ، فادعاء حذف اللام وحرف المضارعة مع جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقل في الاستعمال دليل على أن ما ادعى من التعليل ليس عليه تعويل .

والثاني : أنه لو صح أن أصل الأمر هو المضارع المقترن بلام الأمر لأدى ذلك إلى القول بأن الفعل متضمن معنى لام الأمر ،وإذا تضمن الفعل معنى لام الأمر فقد تضمن معنى الحرف،وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً لا معرباً .

والثالث : أن التماثل فى المسلك الإعرابى لكل من الفعلين : المضارع والأمر ، ليس سوى نوع من التشابه فى النتائج مع اختلاف المقدمات، صحيح أن حروف العلة قد حذفت من الفعلين بيد أن سبب حذفها فى كل منهما يختلف عن سبب حذفها فى الآخر ، أما فى الفعل المضارع فقد حذفت لأن الحذف علامة من العلامات الإعرابية الدالة على حالة الفعل ، وأما فى فعل الأمر فلم تحذف لكونه مجزوماً ، وإنما لتحقيق الاتساق فيه بين كل من الفعلين الصحيح والمعتل ، وتفسير ذلك أن هذه الحروف الثلاثة قد جرت مجرى الحركات الثلاث لشبهها بها ، بل إنها — فى الحقيقة — امتداد لها كما ذكر ابن الأنبارى فى الإنصاف ، ولما حذفت الحركات فى الفعل الصحيح وحل السكون محلها ، وجب حذف حروف العلة فى الفعل المعتل تحقيقاً للاتساق بين الفعلين الدالين على الأمر : الصحيح ، والمعتل .

٢ — الدليل الثانى للكوفيين القياس على فعل النهى ، والنهى ضد الأمر ، والقاعدة أنه كما يقاس الشىء على مثله يقاس على ضده ، وفعل النهى معرب مجزوم ، نحو : لا تفعل ، فوجب أن يكون فعل الأمر — بدوره — معرباً مجزوماً .

وقد رد البصريون هذا الدليل أيضاً ، بأن فعل النهى مضارع مشابه للأسماء ، فاستحق الإعراب ، وأما فعل الأمر فلا يشبه الاسم بوجه من الوجوه ، ومن ثم بقى على أصله وهو البناء .

٣ — الدليل الثالث للكوفيين جواز عمل الحرف مع حذفه ، وذلك مطرد — باعتراف البصريين أنفسهم — فى الحروف العاملة فى الأسماء والأفعال ، ومن ذلك :

(أ) حذف حرف الجر مع بقاء عمله .

يطرد حذف (رب) مع بقاء عملها وذلك إذا وقعت بعد حرف من ثلاثة :

الواو ، مثل قول الشاعر

وبـــلدٍ مغبّرة أرجـــاؤه
كأنّ لون أرضـــه سماؤه

أى : ورب بلد ، والفاء ، نحو :

فحورٍ قد لَهَوْتُ بهنَّ عين

أى : فرب حورٍ ، وبل ، نحو :

بل بـــلدٍ ملء الفجاج قتمـــه
لا يشترى كتّانه وجهرمـــهُ

أى : بل رب بلدٍ .

(ب) حذف حرف الجزم مع بقاء عمله .

يشيع حذف الجازم مع بقاء عمله عند البصريين كما فى قول متمم ابن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى
لك الويل حرَّ الوجه أو يبك من بكى

أى : أولِيَبْكِ، فحذفت اللام الطلبية مع بقاء عملها وهو الجزم ، ومن ذلك قول الشاعر :

محمد تفـــدِ نفسَك كلُّ نفس

إذا ما خفت من أمر تبـــالا

أى : لِتَفْدِ ، فحذفت اللام وبقى عملها . وكذلك قول الآخر :

من كان لايزعـــم أنى شاعر

فَيَدْنُ منى تنهـــه المزاجر

أى : فليدن ، ثم حذفت اللام مع بقاء عملها فى الفعل ، وقوله :

فتضحى صريعاً لا تقوم لحاجـــة

ولا تسمع الداعى ويُسْمِعْكَ من دعا

أى : وَلْيُسْمِعْكَ .

ولا يقتصر حذف الجازم على الأمثلة وإن كثرت ، بل هو مطرد — أيضاً — فى الشرط فى المواضع الثمانية المعروفة : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، والتحضيض ، والرجاء . وسنتناول هذه المواضع بالشرح والتمثيل والتحليل فى الفصل الذى سنعقده لجزم المضارع .

(ﺣ) حذف حرف النصب مع بقاء عمله فى الفعل .

يطرد عند جمهور النحويين حذف (أنْ) الناصبة للمضارع مع بقاء عملها فى الفعل إذا وقعت فى موضع من خمسة [1] :

(١) لنا وجهة نظر فى حذف العامل فى هذه المواضع يوسعك العودة إليها فى الفصلين التاليين .

١ — بعد اللام المسماة بلام الجحود، نحو قوله تعالى : (ما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم).

٢ ـ بعد أو المقدرة بحتى أو إلا نحو قول الشاعر :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى

فما انقادت الآمال إلا لصابر

٣ — بعد حتى إذا كان الفعل بعدها مستقبلا ، نحو قول الله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله) .

٤ — بعد الفاء المصطلح عليها بفاء السببية ، وهى التى تقع فى جواب نفى محض أو طلب محض .

٥ — بعد الواو المصطلح عليها بواو المعية ، وهى الواقعة أيضاً فى جواب نفى محض أو طلب محض .

ويستنتج الكوفيون من هذه الأمثلة والشواهد جواز عمل الحرف مع حذفه ، سواء كان عمله الجر فى الأسماء . أو الجزم أو النصب فى الأفعال ، ومن ثم جاز أيضاً عمل « اللام » الطلبية مع حذفها فى فعل الأمر .

ويرفض البصريون من جانبهم هذا الدليل ، منكرين القول بجواز عمل الحرف مع حذفه مطلقا ، ذاهبين إلى أن القاعدة الأساسية أنه إذا حذف الحرف حذف كل ماله من عمل ، إذ الحرف العامل مؤثر ، فإذا زال المؤثر زال

بزواله كل ماله من تأثير . وهكذا يضطرون إلى رد ما استـــدل به الـكوفيون .

(١) أما بالنسبة لحذف رب مع بقاء عملها بعد الفاء أو الواو أو بل . فإنما جاز بقاء هذا العمل لأن «فيما بقى من هذه الأحرف دليلا على ما أتى وبيانا عنه » ، أى أن حروف العطف تتضمن بالضرورة الإشارة إلى رب المحذوفة . وإذا كانت هذه الأحرف الباقية دليلا على «رب» وبيانا لها فقد جاز حذفها إذ المحذوف بهذه المثابة فى حـكم الثابت . وهذا مخالف لما ادعاه الـكوفيّون من حذف اللام الطلبية فى أول الأمر ، فإنه ليس فى اللفظ مايدل عليه أو يبين عنه .

(ب) وشبيه بهذا القول ما قاله البصريون فى حذف أداة الشرط الجازمة فى المواضع المشار إليها من قبل ، فإن هذا الأداة إنما حذفت لدلالة هذه المواضع عليها وبيانها لها ، ومن ثم يكون المحذوف فيها كالثابت .

(ج) وأما ما استدل به الـكوفيون من شواهد وأمثلة حذف فيها حرف الجزم ولبس بأداة شرط وبقى عمله فقد خرجها البصريون من وجوه أهمها الدفع بأحد أمرين :

الأول ـ عدم صحة الأبيات.

الثانى — القول باعتبارها ضرورة شعرية ، وما حذف للضرورة لايجعل أصلا يقاس عليه .

بعد هذا العرض المفصل لاتّجاه الفريقين فى تصنيف فعل الأمر لانجد مناصا من تسجيل أهم مانراه من ملحوظات عن « المشكلة » و « النهج » الذى سلـكه النحويون فى علاجها .

أما عن المشكلة فقد اتضح أنها قد نشأت تحت إلحاح عاملين : أولهما هل فعل الأمر نوعاً مستقلا من الأفعال أو مجرد صورة من صور المضارع ؟! ، وثانيهما هل الإعراب أصل فى الأسماء وحدها أو فيها وفى الأفعال أيضاً ؟! وإذا كان من الممكن ادعاء أن العامل الأول يعبر عن محاولة الاتصال المباشر بالصيغ الفعلية فى اللغة ، وإن كانت محاولة لم توفق - كما سنذكر بعد قليل - فى اختيار المنهج الذى يتلاءم مع المادة ، فإن من المؤكد أن العامل الثانى ليس إلا ضربا من البحث فى العلل لا فى الظواهر ، بل هو بحث فى العلل باعتبارها صانعة الظواهر ، أى أنه يبدأ مما ليس له فى واقع اللغة وجود ليُحَكِّمَهُ فيما هو موجود ، ومن ثم لم يكن الفيصل فى تحديد أنواع الأفعال ما فى اللغة من أفعال وإنما ما فى الذهن من تصور لأقسام الزمان ، كما لم يكن محور تصنيفها وفقاً لظاهرة التصرف الإعرابى المسالك الذى تتبعه أواخرها تبعاً لتعدد مواقعها فى التركيب اللغوى ، وإنما الفكرة العقلية السابقة على التحليل اللغوى ، والتى قررت سلفا أصالة الإعراب فى نوع بعينه من الكلمات .

وأما عن المنهج الذى سلكه النحويون فى تناولهم لهذه المشكلة فمن الواضح أنه لم يقف عند التحليل الموضوعى للصيغ ، وإنما تجاوزه إلى استخدام منهج القياس ، والقياس عملية إلحاق شكلية تعتمد على تصور علاقة بين طرفين يحمل بمقتضاها أحدهما على الآخر ويعطى حكمه ، وهو وإن كان عملية عقلية إلا أنه لا ينحصر فى القضايا الذهنية وإنما يتحول عند أصحابه إلى قوالب عملية صالحة للتطبيق فى كل المواقف وكافة المجالات . ولقد كان الأخذ به فى مجال التقنين النحوى سبباً فى كثير مما فى قواعده من اضطراب وتناقض . وحسبك

أن تتأمل ما قدم كل من البصريين والكوفيين فى هذه القضية لترى إلى أى مدى صار القياس لب البحث النحوى وليس النصوص . فالبصريون يبدءون بقياس اسم الفعل على فعل الأمر ، وبما أن اسم الفعل مبنى باتفاق فقد وجب أن يكون فعل الأمر مبنيا أيضاً ، والكوفيون يردون هذا القياس بقياس آخر هو قياس اسم الفعل على الحرف ، لتضمنه معناه . ثم يرون أن القياس الجدير بالاعتبار هو قياس فعل الأمر على الفعل المضارع المجزوم ، وبذلك يصح لهم القول بأن الأمر بدوره مجزوم ، ويستدلون لصحة هذا القياس بقياس حذف اللام الطلبية مع بقاء عملها وهو الجزم على عدد آخر من العوامل الإعرابية التى أجاز النحاة حذفها مع بقاء عملها فى الأسماء والأفعال .

وليس من شك فى أن وضع المسألة على هـــذا النحو ، ثم معالجتها وفقاً لهذا المنهج ، قد انتهى بها إلى أن تكون مشكلة عصية الحل ، لا لشىء إلا لأن الفريقين كليهما لم يلتزما بالوقوف عند الواقع اللغوى وحـــده بالتحليل لا يتجاوزه إلى التعليل ولا إلى التأويل ، ولا يهمله بالقياس ولا بما يسلم إليه القياس من افتراض ظواهر وأحكام .

ولو التزمنا بمنهج التحليل لانتهينا إلى عدد من الحقائق نوجز أهمها فيما يأتى :

أولا : أن آخر فعل الأمر يخضع باطراد للتغيرات الآتية :

١ — حذف النون إذا كان الفعل من الأفعال « الخمسة » .

٢ — حذف حرف العلة إذا كان الفعل من الأفعال الناقصة .

٣ — الضبط بالسكون فى غير هذين الموضعين .

(انظر الجدول رقم (٢) : المجموعة (١) .

ثانياً : أن هذه التغيرات تشبه ما يطرأ على الفعل المضارع من تغيرات في حالة الجزم .

(انظر الجدول رقم (٢) : المجموعة (ب) .

ثالثاً : أن التغيرات التي في فعل الأمر ملتزمة دائماً ، فلا يوجد فعل أمر بقيت فيه النون مع إسناده إلى ألف اثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، ولا ظل في آخره حرف العلة إذا كان مختوماً بها ، ولا شغلت آخره حركة إذا لم يكن واحداً من النوعين ، في حين أن التغير في الفعل المضارع مرهون بحالة الجزم .

رابعاً : أن الإعراب ليس مطلق التغير في أحوال أواخر الكلمات . وإنما التغير الناتج عن تعدد علاقات الكلمات داخل التراكيب اللغوية ، ومن ثم فإن الكلمات التي تتغير أواخرها مع ثبات علاقاتها لا تكون معربة ، ويرتد هذا التغير فيها حينئذ إلى سبب آخر غير ما في الإعراب من أسباب ، وحسبك أن تتأمل أحوال أواخر الفعل الماضي لتجد هذه الحقيقة من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى استدلال .

(انظر الجدول (٢) المجموعة (ج) .

خامساً : أن من الجلي أن التغير في آخر فعل الأمر لا يعبر عن تعدد في علاقاته داخل التراكيب اللغوية ، فهي تغيرات شبيهة بما يحدث في آخر الماضي من ضم أو فتح أو سكون . ومن المؤكد — في ضوء الحقائق التي أشرنا إليها في الفقرتين السابقتين — أن التصنيف الدقيق لهذه التغيرات ينتهي بها إلى أنها علامات بناء وليست علامات إعرابية .

سادساً : أنه يتحتم إعادة النظر في علامات البناء التي ذكرها النحاة حتى

تشمل ما هو مطرد فى فعل الأمر من علامات ، وإن كنا نرى — منذ الآن — أن القول بحذف النون فى فعل الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة إنما يقوم على افتراض وجودها ، وافتراض وجود النون مبنى على الربط بين صيغة الأمر وصيغة المضارع ، وهو نمط من القياس لا تشهد به النصوص اللغوية ، الأمر الذى يفرض علاجا مختلفاً للأفعال الخمسة فى حالة المضارع وفى حالة الأمر .

أما حذف حروف العلة فى فعل الأمر فإنها يجب أن تدرس ضمن ظاهرة الخصائص الصوتية والنظام المقطعى لحروف العلة فى العربية الفصحى .

جدول رقم (٢)

نموذج

للتغير في آخر فعل الأمر

نوع الفعل : مثال	(أ) المفرد المذكر	(ب) المفردة المؤنثة	(ح) المثنى	(ى) جمع المذكر	(ه) جمع المؤنث
١ سالم : جلس	اِجلسْ	اِجلسي	اجلسا	اجلسوا	اجلسْنَ
٢ مهموز : قرأ	اِقرأْ	اِقرئي	اقرآ	اقرءوا	اقرأْنَ
٣ مضعف الثلاثي : ردّ	رُدّ ـ أردد	ردّى	ردّا	ردّوا	ارددْنَ
» الرباعي : قلقل	قلْقِلْ	قلقلى	قلقلا	قلقلوا	قلقلْنَ
٤ مثال : وضع	ضَعْ	ضعى	ضعا	ضعوا	ضعْنَ
٥ أجوف واوى : قال	قُلْ	قولى	قولا	قولوا	قلْنَ
» يائى : سار	سِرْ	سيرى	سيرا	سيروا	سِرْنَ
٦ الناقص : رمى	اِرمِ	ارمى	ارميا	ارموا	اِرمِينَ
» : دعا	اُدعُ	ادعِى	اُدعُوَا	ادعوا	اُدعُون
» : سعى	اِسعَ	اِسعى	اسعيا	اسعوا	اِسعين
٧ اللفيف المفروق : وقى	قِ	قى	قيا	قوا	قين
» المقرون : طوى	اِطوِ	اِطوى	اطويا	اطووا	اطوين

(ب)

نماذج

للتغير فى آخر المضارع المجزوم

المخاطب نوع الفعل	مثال	(أ) المفرد المذكر	(ب) المفردة المؤنثة	(جـ) المثنى	(د) جمع المذكر	(هـ) جمع المؤنث
١ ســــالم	: يجلس	لم تجلسْ	لم تجلسى	لم تجلسا	لم تجلسوا	لم تجلسن
مهموز	: يقرأ	لم تقرأ	لم تقرئى	لم تقرآ	لم تقرءوا	لم تقرأن
٣ مضعف الثلاثى	: يرد	لم تردّ لم تردد	لم تردى	لم تردا	لم تردوا	لم ترددْن
الرباعى	: يقلقل	لم تقلقلْ	لم تقلقلى	لم تقلقلا	لم تقلقلوا	لم تقلقلن
٤ مثـــال	: يضع	لم تضعْ	لم تضعى	لم تضعا	لم تضعوا	لم تضعن
٥ أجوف واوى	: يقول	لم تقلْ	لم تقولى	لم تقولا	لم تقولوا	لم تقلن
« يائى	: يسير	لم تسرْ	لم تسيرى	لم تسيرا	لم تسيروا	لم تسرن
٦ الناقص	: يرمى	لم ترمِ	لم ترمى	لم ترميا	لم ترموا	لم ترمين
	: يدعو	لم تدعُ	لم تدعى	لم تدعوا	لم تدعوا	لم تدعون
	: يسعى	لم تسعَ	لم تسعى	لم تسعيا	لم تسعوا	لم تسعون
٧ اللفيف المفروق	: يقى	لم تقِ	لم تقى	لم تقيا	لم تقوا	لم تقين
« المقرون	: يطوى	لم تطوِ	لم تطوى	لم تطويا	لم تطووا	لم تطوين

	الفاعل: نوع الفعل	مثال	متكلم: واحد	متكلم: أكثر من واحد	مخاطب: واحد مذكر	مخاطب: واحد مؤنث	مخاطب: مثنى مذكر / مؤنث	مخاطب: جمع مذكر	مخاطب: جمع مؤنث	غائب: واحد مذكر	غائب: واحد مؤنث	غائب: مثنى مذكر	غائب: مثنى مؤنث	غائب: جمع مذكر	غائب: جمع مؤنث
١	سالم	: جلس	جلستُ	جلسنا	جلستَ	جلستِ	جلستما	جلستم	جلستن	جلسَ	جلستْ	جلسا	جلستا	جلسوا	جلسنَ
٢	مهموز	: قرأ	قرأتُ	قرأنا	قرأتَ	قرأتِ	قرأتما	قرأتم	قرأتنّ	قرأ	قرأتْ	قرءا	قرأتا	قردوا	قرأن
٣	مضعف الثلاثى	: رد	رددتُ	رددنا	رددتَ	رددتِ	رددتما	رددتم	رددتنّ	ردّ	ردّتْ	ردّا	ردّتا	ردّوا	رددنَ
	« لرباعى	: قلقل	قلقلتُ	قلقلنا	قلقلتِ	قلقلت	قلقلتما	قلقلتم	قلقلتنّ	قلقلَ	قلقلتْ	قلقلا	قلقلتا	قلقلوا	قلقلنَ
٤	مثال	: وضع	وضعتُ	وضعنا	وضعتِ	وضعتَ	وضعتما	وضعتم	وضعتن	وضع	وضعتْ	وضعا	وضعتا	وضعوا	وضعنَ
٥	أجوف واوى	: قال	قُلْتُ	قُلْنَا	قُلْتِ	قُلْتِ	قُلْتُما	قُلْتُم	قُلْتُنّ	قال	قالت	قالا	قالتا	قالوا	قُلْن
	« يائى	: سار	سِرْتُ	سِرْنا	سِرْتَ	سِرْتِ	سِرْتما	سِرْتُم	سِرْتُنّ	سار	سارتْ	سارا	سارتا	ساروا	سِرْن
٦	الناقص	: رمى	رميْت	رمينا	رميتِ	رميْت	رميتُما	رميتُم	رميتُنّ	رمى	رمتْ	رميا	رمتا	رموْا	رمَين
	«	: دعا	دعوْتُ	دعونا	دعوْتَ	دعوتَ	دعوْتُما	دعوْتم	دعوتُنّ	دعا	دعت	دعوا	دعتا	دعوْا	دعوْن
	«	: سعى	سعيتُ	سعينا	سعيتَ	سعيتِ	سعيتما	سعيتم	سعيتُنّ	سعى	سعت	سعيا	سعتا	سعوْا	سعَين
٧	لفيف مفروق	: وقى	وقيْتُ	وقينا	وقيتَ	وقيتِ	وقيتُما	وقيتم	وقيتن	وقى	وقت	وقيا	وقتا	وقوْا	وقيْن
	« مقرون	: طوى	طويتُ	طوينا	طويتَ	طويتِ	طويتما	طويتم	طويتنّ	طوى	طوت	طويا	طوتا	طووْا	طويْن

ثالثاً : الفعل المضارع

يتفق النحويون على أن الإعراب يدخل الفعل المضارع ، بيد أنهم لايكادون يتفقون على ذلك حتى ينشب الخلاف بينهم فى سبب هذا الإعراب ، بحيث يمكن أن نميز فى هذا الخلاف اتجاهين :

أما الاتجاه الأول فيرى أصحابه ـ وهم الكوفيون ـ أن الإعراب إنما يدخل الكلمات للتفرقة بين معانيها وللدلالة على تعدد علاقاتها ، وذلك ينطبق على الأسماء وعلى الفعل المضارع أيضاً ، إذ أن المضارع تدخله المعانى المختلفة فضلا عن أن زمنه يمتد فيشمل أوقاتا طويلة ، وبوسعك الوقوف على هذه المعانى المختلفة التى يفيدها المضارع إذا رجعت إليه فى حالاته الإعرابية الثلاث مثل : محمد يجلسُ ، بالرفع ، ومحمد لن يجلسَ ، بالنصب ، ومحمد لم يجلسْ ، بالجزم فإن المثال الأول يتضمن إثبات هذا الحدث الخاص ، وهو الجلوس ، فى زمن ممتد من الحال إلى الاستقبال ، والمثال الثانى يدل على نفى هذا الحدث فى المستقبل ، وآخر الأمثلة وإن اشترك مع المثال الثانى فى إفادته النفى ، فإن النفى فيه منصب على الماضى لايتجاوزه ، وهكذا تختلف المعانى التى يفيدها الفعل المضارع فى أحواله المختلفة . كذلك — أيضاً — يتضمن الفعل المضارع الدلالة على الأوقات الطويلة ، ألا يدل أصلا عند النحويين على زمن الحال الممتد إلى المستقبل ؟! والمستقبل مدى مفتوح لايعلم إلا الله مداه .

وقد وافق البصريون على تضمن الفعل المضارع لمعان متعددة فى المواقف اللغوية المختلفة ـ ولكنهم رفضوا أن يكون ذلك سببا لإعرابه ، إذ أن اللغة تتضمن كثيراً من الصيغ التى تفيد معانى كثيرة دون أن تكون

معربة ، ومنها على سبيل المثال الحروف ، فإنها جميعاً مبنية بالرغم من إفادتها معانى متعددة فى التراكيب المختلفة ، تأمل — مثلا — كلمة (ألا) فى قول الله تعالى : (ألا إنهم هم السفهاء) وقول الشاعر :

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته
وآذنت بمشيب بعده هرم

وقول الآخر :

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما
قد حدثوك فما راء كمن سمعا

وقوله :

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه
فيرأب ما أثأت يد الغفلات

وقوله :

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد
إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى

فإنك مدرك أنها قد أفادت التنبيه فى الآية ، والتوبيخ فى البيت الأول ، والعرض فى الثانى ، والتمنى فى الثالث ، والاستفهام عن النفى فى الرابع ، ومع ذلك لم يقل أحد من النحاة إنها معربة ، ألا يدل ذلك على أن إفادة المعانى المتعددة لا يسلم بالضرورة إلى الإعراب .

كذلك وافق البصريون على إفادة الفعل المضارع زمناً طويلا ، ولكنهم رفضوا أن يكون هذا هو السبب فى إعرابه ، فإن الفعل الماضى عندهم يفيد زمناً أطول من المضارع ، ومع ذلك لم يقل أحد من النحاة بإعرابه ، وأجمع الكل على بنائه . ووجهة نظرهم فى أن زمن الماضى أطول من زمن المضارع مبنى على أمرين : أولهما ما تقرر عند النحاة من أن زمن الفعل الماضى هو الماضى من الزمان ، وزمن الفعل المضارع الحال الممتد فى المستقبل ، وثانيهما تَصَوُّرُ أن الماضى أطول من المستقبل ، ويعللون هذا التصور بأن المستقبل دائماً يتحول إلى ماض ، أما الماضى فلا سبيل إلى جعله مستقبلا ، وإذاً فإن الماضى يتضمن المستقبل وزيادة ، ويخلصون من ذلك إلى أنه إذا كان الماضى — وهو الأطول زمناً — مبنى ، فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذى هو دونه معرباً ، ولو أن أطول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضى بدوره معرباً، فلما لم يعرب دل ذلك على أن تعليل الكوفيين ليس عليه تعويل .

وأما الاتجاه الثانى — وأصحابه هم البصريون الذين يرفضون ما ذكره الكوفيون من أسباب لإعراب الفعل المضارع — فإنهم يقدمون بدورهم أسباباً تبدأ من المصطلح نفسه ، ومعنى المضارعة : المشابهة ، فالفعل المضارع إذاً هو المشابه ، وهو لا يشابه غيره من الأفعال والحروف لأنه ليس مبنياً مثلها ، وإنما يشابه الأسماء فى إعرابها ، ويشابه منها نوعاً خاصاً هو اسم الفاعل مشابهة تكاد تكون كاملة ، وهذه المشابهة هى السبب فى إعراب الفعل المضارع ؛ إذ أنها كانت بمثابة المقدمات التى أسلمت إلى تلك النتيجة .

ويرى البصريون أن المشابهة التى بين الفعل المضارع واسم الفاعل يمكن نلحظها فى مجالات ثلاثة :

الأول — المشابهة فى اللفظ ؛ فإن الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل فى

حركاته وسكناته مثل ضارب ويضرب ، ومدحرج ويدحرج ، ومقدم ويقدم ، ومشابه ويشابه ومستخرج ويستخرج .

والثانى — فى المعنى ، فإن الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل فى الشيوع والخصوص ، فأنت تقول مثلا : رجـــل ، فيصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت : الرجل ، اختص الاسم بواحد بعينه لا يقبل القسمة ولا الاشتراك ، وكذلك تقول : يذهب ، فيصلح الفعل للحال والاستقبال ، فإذا قلت : سيذهب ، أو سوف يذهب اختص بالاستقبال دون الحال .

والثالث — فى الاستعمال ، فإن كلا منهما تدخل عليه « لام الابتداء » نحو : إن زيداً لقائم ، وإن زيداً ليقوم بواجبه ، فلما دخلت هـذه اللام على الفعل المضارع واسم الفاعل دل ذلك على التشابه فى الاستعمال بينهما ؛ إذ لا يجوز أن تدخل على فعل الماضى ، ولا على فعل الأمر ، ثم إن كلا منهما يقع صفة لنكرة ، نحو : جاءنى رجل مكرم ضيفه أو يكرم ضيفه ، وإذ جاز وقوع كل منهما صفة لنكرة فقد تشابها فى الاستعمال إلى درجة تميزهما عن غيرهما .

إن هذه القضية بأسرها يجب أن تخرج من دائرة البحث النحوى ؛ لأنها محاولة لاستكناه العلة السببية ، والعلة السببية كالعلة الغائية لا تلتزم بالواقع اللغوى ، بل ترتكز على التأمل العقلى ، الأمر الذى يحصر مالها من قيمة فى قدرتها على الكشف عن القدرات العقلية للنحاة فحسب ، دون أن يكون لها قيمة فى التحليل اللغوى .

إن نقطة البداية التى ينبغى أن يبدأ بها البحث فى إعراب الفعل المضارع ، هى : متى يعرب ؟ ، و : كيف يعرب ؟ .

أما متى يعرب الفعل المضارع .. فقد أجاب النحاة عن ذلك بضرورة توافر شرطين :

أولهما : عدم اتصال نون النسوة به .

والثانى : عدم مباشرة نون التوكيد له .

فإذا اتصلت به نون النسوة بنى معها على السكون ، وأما إذا باشرته نون التوكيد فإنه يبنى على الفتح ، انظر المجموعة (١) من الجدول رقم (٣) .

ويؤثر جمهور النحويين استخدام مصطلح « المباشرة » مع نون التوكيد للإشارة إلى أن الفعل المضارع قد يتصل بنون التوكيد ويظل معرباً ، وذلك إذا كانت نون التوكيد غير مباشرة للفعل ، بأن فصلت منه بفاصل ملفوظ ، كألف الاثنين ، أو مقدر ، كواو الجماعة أو ياء المخاطبة .

ففى مثل : هل تجلسانّ بعض الوقت ، يرى النحويون أن الفعل قد فصل من نون التوكيد بفاصل هو ألف التثنية ، ومن ثم لم يكن الفعل مبنياً وإنما هو معرب ، ويقولون : إنه فى نحو المثال المذكور مرفوع ، وعلامة رفعه النون المحذوفة كراهية لتوالى الأمثال . وأما فى غير حالة الرفع فإن النون محذوفة بالضرورة . وبذلك يكون الفعل قد مر بالخطوات الآتية :

أولا : فى حالة الرفع .

١ — تجلسانِنَّ ، الفعل مرفوع وعلامة رفعه النون ، والألف فاعل .

٢ — تجلسانّ ، حذفت النون كراهية لاجتماع أمثال ثلاثة .

٣ — تجلسانِّ ، كسرت النون تخفيفا .

ثانياً : فى غير حالة الرفع .

١ — لن تجلسانَّ ، أو ، إن تجلسانَّ الفعل مجزوم أو منصوب ، وعلامة جزمه أو نصبه حذف النون ، والألف فاعل .

٢ — لن تجلسانِّ ، أو ، إن تجلسانِّ كسرت النون تخفيفا .

وفى مثل : هل تجلسُنَّ ؟ يقول النحويون إن الفعل مفصول أيضاً من نون التوكيد بفاصل محذوف هو واو الجماعة . وبذلك يكون الفعل معرباً ، وهو فى هذا المثال مرفوع ، وعلامة رفعه النون المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، ومعنى هذا عندهم أن الفعل قد مر بالخطوات الآتية :

١ — تجلسونَنَّ ، الفعل مرفوع وعلامة رفعه النون ، وواو الجماعة فاعل .

٢ — تجلسونّ ، حذفت النون كراهية لتوالى الأمثال ، فالتقى ساكنان : الواو والنون الأولى .

٣ — تجلسُنّ ، حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين .

وأما فى غير حالة الرفع فإن سبب حذف النون ليس كراهية اجتماع الأمثال ، وإنما كون هذا الحذف علامة إعرابية لنصب الفعل وجزمه .

والأمر كذلك فى إسناد الفعل إلى ياء المخاطبة أيضاً ، ففى نحو : هل تجلسِنّ ، يرى النحويون أن الفعل مفصول من نون التوكيد بفاصل هو ياء المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، وأن الفعل فى حالة الرفع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة كراهية لتوالى الأمثال ، وأما فى غير حالة الرفع فإن مرد هذا الحذف إلى كونه علامة على نصب الفعل أو جزمه . وبهذا يكون الفعل قد مر عند النحاة بالمراحل الآتية :

١ — تجلسينَنَّ ، الفعل مرفوع وعلامة رفعه النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل .

٢ — تجلسينّ ، حذفت النون كراهية لتوالى الأمثال . فالتقى ساكنان : الياء والنون الأولى .

٣ ـ تجلسِنّ ، حذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين .

وهذا الذي يقرره جمهور النحويين من اشتراط مباشرة نون التوكيد الفعل المضارع لبنائه قول جلي التعسف واضح التمحل ، فإن الواقع اللغوي لا يفرق بين نون التوكيد المباشرة ونون التوكيد غير المباشرة في لزوم آخر المضارع حركة محددة في جميع الحالات الإعرابية ، وكل ما هنالك من فروق بين النون المباشرة والنون غير المباشرة أن آخر الفعل مع النون المباشرة يكون مفتوحاً ، وأما مع النون غير المباشرة فإنه يكون مفتوحاً في الفعل المسند إلى ألف اثنين ، ومضموماً في الفعل المسند إلى ضمير جماعة الذكور ـ واو الجماعة ـ ومكسوراً في الفعل المسند إلى ضمير المخاطبة ، وحسبك أن تتأمل المجموعة (ب) من الجدول الثالث لتنتهي إلى أن من التناقض الزعم بأن كلمة مثل : تجلسانّ أو تجلسُنَّ أو تجلسِنَّ معربة ، بالرغم من لزومها حالة واحدة رفعاً ونصباً وجزماً . وهذا ما أدركه الأخفش بالفعل ، مما حمله على القول ببناء الفعل المضارع مع نون التوكيد مطلقا ، مباشرة كانت أو غير مباشرة .

أما كيف يعرب الفعل المضارع ، فهذا موضعه الفصل التالي .

* * *

في ختام هذا الفصل لا يفوتنا أن نسجل أن ابن مالك قد سار في ألفيته على نهج جمهور النحويين في تصنيفهم للأفعال ، إذ قال :

وفعـــل أمر ومضى بنيـا وأعربوا مضارعاً إن عريا
من نون توكيد مباشر ، ومن نون إناث كـ : يرعن من فتن

فذهب إلى أن فعل الأمر مبني بدوره ، وإلى أن إعراب المضارع مشروط بعدم اتصاله بنون النوة وعدم « مباشرة » نون التوكيد له ، ففرق بذلك بين النون المباشرة وغير المباشرة ، وهو مذهب الجمهور كما أسلفنا .

جدول رقم (٣)

(١)

بناء الفعل المضارع عند النحاة

سبب البناء / نوع الفعل : مثال	الاتصال بنون النسوة	الاتصال بنون التوكيد	ملحوظات
١ سـالم : يجلس	يجلسْن	يجلسَنَّ	في جميع الحالات الإعرابية
٢ مهموز : يقرأ	يقرأْن	يقرأنَّ	»
٣ مضعف ثلاثى : يرد	يردُدْنَ	يردَّنَّ	»
» رباعى : يقلقل	يقلقلْنَ	يقلقِنَّ	»
٤ أجوف واوى : يقول	يقلْنَ	يقولَنَّ	»
» يائى : يسير	يسرْنَ	يسيرَنَّ	»
٥ ناقص : يرمى	يرمِينَ	يرمِيَنَّ	»
» : يدعو	يدعُونَ	يدعُوَنَّ	»
» : يسمى	يسمَيْنَ	يسمَيَنَّ	»
٦ لفيف مفروق : يقى	يقِينَ	يقيَنَّ	»
» مقرون : يطوى	يطوِينَ	يطوِيَنَّ	»

(ب)

اتصال المضارع بنون التوكيد غير المباشرة

	نوع الضمير المسند إليه / نوع الفعل	مثال	ألف الاثنين	واو الجماعة	ياء المخاطبة	ملحوظات
١	سالم	: يجلس	يجلسانّ	يجلسُنّ	تجلسِنّ	في جميع الحالات الإعرابية
٢	مهموز	: يقرأ	يقرءانّ	يقرؤُنّ	تقرئِنّ	»
٣	مضعف ثلاثى	: يرد	يردّانّ	يردُّنّ	تردِّنّ	»
	» رباعى	: يقلقل	يقلقلانّ	يقلقلُنّ	تقلقلِنّ	»
٤	أجوف واوى	: يقول	يقولانّ	يقولُنّ	تقولِنّ	»
	» يائى	: يسير	يسيرانّ	يسيرُنّ	تسيرِنّ	»
٥	ناقص	: يرمى	يرميانّ	يرمُنّ	ترمِنّ	»
	»	: يدعو	يدعوانّ	يدعُنّ	تدعِنّ	»
	»	: يسعى	يسعيانّ	يسعَوُنّ	تسعَيِنّ	»
٦	لفيف مفروق	: يقى	يقيانّ	يقُنّ	تقِنّ	»
	» مقرون	: يطوى	يطويانّ	يطوُنّ	تطوِنّ	»

الفصل الثالث

الحالات الإعرابية للفعل المضارع

يتفق النحويون على أن للفعل المضارع ثلاث حالات إعرابية، هي: الرفع، والنصب، والجزم. وهو يشارك الأسماء في حالتين منها، هما: الرفع والنصب، ويختص بحالة تميزه عن الأسماء، هي الجزم، وبذلك يكون الجزم في الفعل المضارع مقابلا للجر في الأسماء.

كذلك يتفق النحويون على أن الفعل المضارع يرفع إذا لم يسبقه ناصب أو جازم، ولكنهم اختلفوا في تحديد رافعه حينئذ حتى بلغت عدة الآراء التى قال بها النحاة كما ذكر أبو حيان سبعاً، تمثل — في مجموعها — اتجاهين:

الاتجاه الأول: — وصاحبه هو الكسائي من الكوفيين — ومضمونه أن عامل الرفع في الفعل المضارع لفظي هو حروف المضارعة الزائدة في أوله، وعلى ذلك فإن كلمة: أقوم، مثلا مرفوعة بالهمزة في أولها، وتقوم، مرفوعة بالنون، وتقوم بالتاء، ويقوم بالياء، يقول الكسائي: «لأن الفعل قبلها — أي قبل حروف المضارعة — كان مبنياً، وبها صار مرفوعاً، فأضيف العمل إليها ضرورة؛ إذ لا حادث سواها».

وقد ضعف جمهور النحويين هذا الرأي، وردوه من وجوه كثيرة، أهمها:

١ — أن الناصب يدخل على الفعل المضارع فينصبه، والجازم يدخل عليه فيجزمه، وحروف المضارعة موجودة فيه، فلو كانت هي التي تعمل الرفع لم

يجز أن يدخل عليها عامل آخر ، كما لم يدخل ناصب على جازم ، ولا جازم على ناصب .

٢ — أنه لو صح ما قاله الكسائي لكان ينبغي ألا ينتصب الفعل بدخول النواصب ، وألا ينجزم بدخول الجوازم ، لوجود الزوائد دائماً في أوله ، فلما انتصب الفعل بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دل على فساد ما ذهب إليه .

٣ — أن حروف المضارعة التي في أول المضارع جزء من الفعل مكمل لمعناه ، وحرف المضارعة إذا دخل على الفعل صار من نفس الفعل كحرف من حروفه ، فلو قلنا إنها التي تعمل الرفع في الفعل لأدى هذا القول إلى زعم أن الشيء يعمل في نفسه ، وذلك محال عند جمهور النحويين .

وقد رد الكسائي على الاعتراضين : الأول والثاني ، بأن النواصب والجوازم تعمل مع وجود الزوائد الأربع لقوتهما ـ أي النواصب والجوازم ـ وضعف حرف المضارعة ، وقاس ذلك بدخول حرف الشرط على (لم) وهي جازمة مثله في نحو قولك : إن لم يفعل فلان ما أريد فعلت به ما لا يريد ، فقد غلب أحدهما على الآخر ، فكذلك حرف المضارعة يعمل الرفع في الفعل المضارع فإذا دخل عليه ناصب أو جازم غلب فصار العمل له

وخطأ بقية النحويين هذا القياس بدعوى أنه قياس مع الفارق « والفرق بينهما أن (إن) الشرطية بطل عملها بعامل بعدها لقربه من المعمول. وفيما نحن فيه يبطل العمل بعامل قبله ، وكلاهما عامل لفظي » .

كذلك رد الكسائي على الاعتراض الثالث بأن (أن) المصدرية تعمل في الفعل المستقبل وهي معه في تقدير المصدر ، فكذلك تعمل حروف المضارعة في الفعل وهي جزء منه .

وخطأ النحويون هذا القياس أيضاً بأن ثمة فارقاً بين حرف المضارعة و (أن) المصدرية ؛ إذ أن (أن) تعمل فى الفعل المستقبل وهى معه فى تقدير المصدر لأنها قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل ، وكل واحد منهما يمكن أن ينفصل عن صاحبه ، بخلاف أحرف المضارعة ، فإنها لا تنفصل من الفعل ، ولا تقوم بنفسها دونه .

وأما الاتجاه الثانى — وأصحابه هم جمهور النحويين — فإنهم يرون أن عامل الرفع فى الفعل المضارع معنوى لا لفظى، وهذا هو الرأى الشائع فى التراث النحوى ، حتى أن بدر الدين بن مالك ادعى فى « تكملة شرح التسهيل » أن هذا الرأى « لا خلاف فيه » وذلك غير صحيح ، فقد رأينا أن الكسائى يخالفه .

ولكن — ما العامل المعنوى الذى يعمل الرفع فى الفعل المضارع ؟ لقد اختلف جمهور النحاة فى تحديد هذا العامل اختلافاً كبيراً ، وأهم ما نجده فى التراث النحوى من أفكار فى هذه القضية يمكن الإشارة إليه فيما يلى :

أولا : التعرى من العوامل اللفظية :

أى تجرد الفعل من النواصب والجوازم وعدم دخول شىء منها عليه ، وقد اختار هذا الرأى عدد من النحاة البصريين والكوفيين ،معللين اختيارهم له بأنه رأى يتصف بسلامته من النقض ، وأن الرفع دائر معه وجوداً وعدماً، والدوران مشعر بالعلية كما قال الدماميني

وقد ضعف كثير من النحاة هذا الرأى من وجهين :

١ — أن التجرد أمر عدمى ، والرفع شىء وجودى ، والعدمى لا يكون علة للوجودى ؛ لأن معنى التجرد والتعرى عدم العامل ، والعامل ينبغى أن

يكون له اختصاص بالمعمول، والعدم لا اختصاص فيه؛ لأنه ينسب إلى الأشياء كلها نسبة واحدة ، فلا يصح أن يكون عاملا .

٢ — أن مقتضى هذا الرأى اعتبار أن أول أحوال الفعل المضارع النصب والجزم ، وذلك غير صحيح ، إذ لا خلاف بين النحويين فى أن الرفع قبل النصب والجزم ، وذلك لأن الرفع صفة الفاعل ، والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك ينبغى أن يكون الرفع قبل النصب وإذا كان قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم أولى .

وما دام هذا القول قد أدى إلى مخالفة الإجماع فقد وجب أن يكون باطلا .

ثانياً : وقوعه موقع الإسم وقيامه مقامه .

ومعنى وقوعه موقع الاسم أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : يضرب زيد ، فترفع الفعل إذ يجوز أن تقول : أخوك زيد ، لأنه موضع ابتداء كلام، وفى ذلك يقول الأخفش : « وهو ـ أى الفعل المضارع ـ فى الارتفاع بعامل معنوى نظير المبتدأ وخبره ، وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم ، كقولك : زيد يضرب ، رفعته لأن مابعد المبتدأ من مظان صحة وقوع الأسماء ، وكذلك إذا قلت : يضرب الزيدان ، لأن من ابتدأ كلاما منتقلا إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن يكون أول كلمة يفوه بها اسما أو فعلا ، بل مبتدأ كلامه موضع خيرة ، فى أى قبيل شاء » . أى أن المتكلم بالخيار إن شاء أتى بالإسم ، وإن شاء أتى بالفعل .

وممن ذهب إلى هذا الرأى سيبويه ، حيث يقول : « اعلم أنها — أى الأفعال المضارعة ـ إذا كانت فى موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ،

أو فى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب . . . فإنها مرتفعة .

وكينونتها فى هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهو سبب دخول الرفع فيها .
وكينونتها فى موضع الأسماء ترفعها ، كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ .

وإذا فقد أخطأ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، ومن تبعه من أصحابه ، حين توهمـــوا أن مذهب سيبويه أن ارتفاع المضارع بمضارعة الاسم ، فالصحيح كما يثبت النص السابق أن إعراب الفعل المضارع عنده بالمضارعة وأما رفعه فبوقوعه موقع الاسم .

وبهذا يتضح أن أصحاب هذا القول — وهم جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه — يرون أن عامل الرفع فى الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم ، لسببين :

أحدهما : أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم عامل معنوى ، فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

والثانى : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع فى أقوى أحواله ، فلما وقع فى أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الحالات الإعرابية ، وأقواها الرفع ، فلذلك كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم .

وقد رد بعض النحاة هذا القول من ناحيتين :

الأولى : أنه إذا قيل إن المضارع يرتفع بوقوعه موقع الاسم . فلماذا يرتفع بوقوعه موقع مرفوع ومنصوب ومخفوض ، مثل : محمد يأكل ، وظننت محمدا يأكل ، ومررت بمحمد يأكل ، فلو كان وقوع المضارع موقع الاسم

هو الذى يعمل فيه الرفع لوجب اختلاف إعراب الفعل بحسب اختلاف الاسم الذى يقع موقعه . فكان ينبغى أن ينصب الفعل إذا كان الاسم منصوبا ، نحو : كان محمد يجلس ، وأن يجر إذا كان الاسم مجرورا ، مثل : مررت بخالد يذاكر .

والثانية : أن القول بأن وقوع المضارع موقع الاسم هو الذى يرفعه ينتقض بعدد من المواضع التى يقع فيها الفعل مرفوعا ولا يصح وقوع الاسم فيها مثل : كاد زيد يفشل ، وهلا تزورنى ، وجعلت أنتظر لقاءك ، ومالك لاتفى بوعدك ، ورأيت الذى تؤثره على صداقتنا . فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لايقع فيها .

أما فى (كاد) وأخواتها فلأن خبرها لايكون اسما .

وأما فى (هلاّ) ؛ فلأن أداة التخصيص مختصة بالفعل ، وكذلك السين وسوف .

وأما فى (جعلت)؛فلأن أفعال الشروع لا يكون خبرها اسماً مفرداً إلا شذوذاً .

وأما فى (مَالَكَ) ؛فلأنه لم يسمع الاسم بعدها ، وإن كانت الجملة فى تأويله .

وأما فى (رأيت الذى) ؛ فلأن الصلة لاتكون اسما مفرداً .

فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم ، لكان فى هذه المواضع مرفوعا بلارافع ، فبطل القول بأن رافعه هو وقوعه موقع الاسم

ثالثاً : المضارعة .

وهو مذهب عدد من النحويين منهم ثعلب الذى نسبه إلى سيبويه ، ولكن سيبويه - كما ذكرنا - لم يقل به ، إذ المضارعة عنده إنما تقتضى مطلق الإعراب لا خصوص الرفع .

والمضارعة هى المشابهة ، يقال : ضارعته ، وشابهته ، وشاكلته ، وحاكيته إذا صرت مثله ، وأصل المضارعة : تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع ثم اتسع فى المعنى فقيل لكل متشابهين متضارعان .

ويقصد النحويون القائلون بأن عامل الرفع هو المضارعة أن الفعل المضارع قد شابه الأسماء بما فى أوله من الزوائد الأربع ، وهى : الهمزة والنون والتاء ، والياء ، فأعرب لذلك . فليست هذه الزوائد هى التى أوجبت له الإعراب وإنما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابها للاسم ، أو لاسم الفاعل بشكل خاص ، والمشابهة هى التى أوجبت إعرابه .

وهذه المشابهة تتجلى فى مجالات ثلاثة هى : اللفظ ، والمعنى ، والاستعمال ، وقد سبق تفصيلها بما لا يوجب إعادة شرحها .

ويرد كثير من النحويين هذا الرأى بدعوى أن المضارعة إنما توجب مطلق الإعراب لا خصوص الرفع ، والإعراب يكون بالرفع والنصب والجزم المقابل للجر فى الأسماء ، وإذا كان النصب والجزم يتم كل منهما بالأداة العاملة ، فإن الرفع يظل وحده ضمن حالات الإعراب الناتجة عن المضارعة الذى يقتضى عاملا .

* * *

ومن الممكن رد هذا الخلاف بين النحاة العرب إلى محاولتهم تطبيق نظرية العامل ، وهى إحدى النظريات التى قال بها النحاة لتفسير ظاهرة

التصرف الإعرابي. وخلاصة هذه النظرية أن ثمة تلازما بين أطراف ثلاثة: (العامل) الذى يحدث الأثر الاعرابى، و(المعمول) الذى يخضع لتأثير العامل ثم (الأثر الإعرابى) الظاهر أو المقدر الذى يصور تأثير العامل فى المعمول، فإذا وجد الأثر الإعرابى لم يكن بد من وجود الركنين الآخرين: المعمول الذى يحمل هذا الأثر، والعامل الذى أحدثه، وإذا وجد العامل لم يكن مفر من وجود المعمول والأثر الناتج عن تأثير العامل فيه، وإذا وجد المعمول لا مناص من وجود العامل الذى أثر فيه، والعلامة الإعرابية المعبرة عن تأثره به. ومن الواضح أن فى الفعل المضارع المرفوع طرفين، هما: المعمول وهو الفعل المضارع والأثر الإعرابى وهو الرفع، ويبقى أن يبحث النحاة عن العامل الذى أحدث هذا الرفع فيه.

ومن المؤكد أن نظرية العامل قد بدأت من محاولة تفسير الواقع اللغوى، بيد أنها لم تقف عنده، بل تجاوزته إلى افتراض حتمية وجود الأطراف الثلاثة فيه، تحت تأثير المنهج الفلسفى الذى يتصور العمل على أنه نوع من التأثير الفعلى الإيجادى، وفى التأثير الفعلى يوجد تلازم حقيقى بين المؤثر والمتأثر والأثر، وقد نقل النحويون هذا التصور إلى البحث النحوى بما يقتضيه هذا التصور من قيام الفرض العقلى بتشكيل العناصر التى لا وجود لها بالفعل فى الواقع اللغوى، ومن المؤكد أيضاً أن هذا الفهم للنظرية غير صحيح علمياً؛ إذ يعتمد على مقولات ذهنية بدلا من أن يستند إلى مقومات لغوية، وأن من الحتم تغيير مفهوم العمل النحوى بحيث يصبح مجرد التماس للعلاقات الشكلية والوظيفية بين الصيغ فى حالة تركيبها فى أساليب مختلفة خضوعاً للمواقف اللغوية المتغيرة، وهذا المفهوم وحده هو الممكن قبوله فى البحث

اللغوى العقلى ، وهو ـ دون غـيره ـ القادر على أن يصل إلى نتائج تعبر عن دقة من الواقع اللغوى وتحيط به وتصور أبعاده ، ووفقا لهذا المفهوم لا يصبح منها مجال فى البحث النحوى ما أحدث الرفع فى الفعل المضارع ، وإنما يستأثر بالاهتمام تحديد المواضع التى يرفع فيها والصورة التى يأخذها حين يرفع فتميزه عن الشكل الذى يأخذه فى غير حالة الرفع .

والفعل المضارع يرفع إذا لم يتقدمه ناصب ينصبه أو جازم يجزمه ولم يكن مبنيا ، أى أن لرفع المضارع شرطين سلبيين :

أولها : عدم بنائه باتصال نون النسوة أو نون التوكيد به .

والثانى : عدم تأثره بناصب أو جازم .

وينصب إذا تقدمه ناصب ولم يكن مبنيا ، ومن ثم يكون للنصب شرطان أحدهما سلبى والآخر إيجابى ، أما السلبى فهو عدم بنائه ، وأما الإيجابى فهو وقوعه بعد صيغة من مجموعة معينة من الصيغ .

ويجزم إذا تقدمه جازم ولم يكن مبنياً . وبذلك تشبه حالة الجزم حالة النصب فى ضرورة توافر شرطين أحدهما سلبى والثانى إيجابى ، وهما : عـدم بنائه ، ووقوعه بعد صيغة من مجموعة محددة من الصيغ .

— ويرى النحاة أن للرفع علامتين ، هما :

١ — الضمة ، وتكون فى الفعل المضارع غير المتصل بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة .

ظاهرة ، إذا كان الفعل صحيح اللام ، أى لم يكن آخره حرف من حروف العلة الثلاثة : الواو ، والياء ، والألف .

ومقدرة ، اذا كان الفعل غير صحيح اللام ، بأن كان آخره حرفاً من حروف العلة الثلاثة .

٢ — ثبوت النون ، وذلك فى آخر الفعل المضارع المسند إلى ألف الإثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، وهى الأفعـــال التى يصطلح عليها النحاة بالأفعال الخمسة.

انظر الجدول رقم (٤) المجموعة (١) :

— كذلك يرى النحويون أن للنصب علامتين ، هما :

١ ـ الفتحة ، وتكون فى الفعل المضارع غير المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة .

ظاهرة إذا لم يكن آخر الفعل حرفا بعينه من حروف العلة ، هو الألف.

ومقدرة إذا كان آخر الفعل ألفا .

٢ ـ حذف النون ، وذلك إذا كان الفعل المنصوب واحداً مما يصطلح عليه بالأفعال الخمسة .

انظر الجدول رقم (٤) المجموعة (ب) .

— كما يرى النحويون أن للجزم علامات ثلاث ، هى :

١ ـ السكون ، ويظهر فى آخر الفعل المضارع الذى توافر فيه شرطان :

(١) أن يكون صحيح اللام .

(ب) ألا يكون مسنداً إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة .

٢ — حذف النون ، وذلك إذا كان الفعل المضارع المجزوم لم يتوافر فيه الشرط الثانى .

٣ — حذف حرف العلة وذلك إذا كان الفعل المضارع المجزوم لم يتوافر فيه الشرط الأول .

انظر الجدول رقم (٤) المجموعة (ج) .

والتحليل العلمى يرفض القول بتقدير الحركة الإعرابية ، سواء كانت حركة الضم أو الفتح ، إذ أن هذا التقدير يعتمد على افتراض مالا وجود له فى الواقع اللغوى ، ويمكن أن يستعاض عن هذا التقدير بعلامة أخرى تتفق مع هذا الواقع وتعبر عنه ، ونحن نرى أن أقرب العلامات التى يمكن اقتراحها فى هذا المجال « ثبوت حرف العلة » فى آخر الفعـــل دون حركة عليه أو حذف له ، وتصلح هذه العلامة للدلالة على حالتين :

الحالة الأولى : الرفع ، وذلك فى الفعل المعتل الآخر ، سواء كان حرف العلة ألفا ، أو :واوا ، أو : ياء .

والحالة الثانية: النصب ، وذلك فى الفعل المعتل الآخر بالألف فحسب .

ولا يضعف من هذه العلامة ما نراه من اشتراكها فى حالتين ، فإنهما مختلفتان ، إذ أن الفعل فى حالة النصب مسبوق بناصب ، فى حين أنه فى حاله الرفع لا يسبقه ناصب ولا جازم ، فالفارق بين الفعـــل فى هاتين الحالتين الإعرابيتين : الرفع والنصب ، مع وحدة العلامة المعبرة عنهما شبيه بالفارق بين الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فى حالتى النصب أو الجزم فى وجود علامة واحدة فى كل منهما ، واعتماد التفرقة بينهما على علاقات الفعل بغيره من الكلمات داخل التركيب .

وفى حالة بناء الفعل المضارع ـ على السكون عند اتصاله بنون النسوة (انظر المجموعة (ا) من الجدول رقم (٥) ، أو على الفتح ، أو الضم ، أو الكسر ، عند اتصاله بنون التوكيد ـ انظر المجموعة (ب) من الجدول (٥) ـ يكون له محل إعرابى وفقا لوضعه داخل الجملة وعلاقته بغيره من الكلمات فيها ، فإن لم يسبقه ناصب أو جازم كان فى محل رفع ، وإن سبقه ناصب كان فى محل نصب ، وإن سبقه جازم كان فى محل جزم وعلى ذلك يختلف المحل الإعرابى

فى فعل مثل : يجلس ، فى نحو : الطالبات يجلسْنَ ، والطالبات لم يجلسنَ ، والطالبات لن يجلسْنَ ، فبالرغم من كون الفعل فى المواضع الثلاثة مبنياً على السكون لاتصاله بنون النسوة ، فإنه فى الموضع الأول فى محل رفع لعدم وجود ناصب أو جازم قبله ، وفى الوضع الثانى فى محل جزم لسبق (لم) له ، وفى الموضع الثالث فى محل نصب لدخول (لن) عليه .

وكذلك يختلف المحل الإعرابى فى نحو : هل يجلسَنَّ محمد، وإن يَجْلِسَنْ محمد مصغيا يحققَنَّ فائدة كبيرة ، ولن يجلسَنَّ محمد اليوم ، فمع أن الفعل فى المواضع الثلاثة مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد إلا أنه فى الموضع الأول فى محل رفع ، وفى الثانى فى محل جزم ، وفى الثالث فى محل نصب .

وتقدير المحل الإعرابى هنا محاولة نحوية للتفرقة بين أنواع المبنيات فى العربية،وهى تفرقة تستمد مقوماتها فى هذا الموضع من لحظ الواقع اللغوى لا من الفرض العقلى ، فمن المؤكد أن الدلالة التى يفيدها الفعل المضارع المبنى تختلف باختلاف حالته الإعرابيه، فنى نحو: الطالبات يجلسنَ، مثلا يستفاد وقوع هذا الحدث الخاص بصورة إيجابية فى فترة زمنية محددة ، وفى نحو : الطالبات لم يجلسن،يصبح المفهوم نفى وقوع هذا الحدث فى الزمن الماضى، وأما فى نحو: الطالبات لن يجلسن ، فإن الدلالة الفعلية تنصب على النفى فى المستقبل . وهذا النمط من التغير فى الدلالات لا وجود له فى نوع آخر من الكلمات المبنية ، هى : الحروف ، والفعل الماضى ، وفعل الأمر ، ولهذا لم يكن بد من التفرقة بين هذين النوعين من الكلمات المبنية ، ومن ثم رأى النحاة أن يوضع للنوع الأول منها — وهو الفعل المضارع المبنى والأسماء المبنية — مصطلح « المبنيات التى لها محل إعرابى » ، وأن يوضع للنوع الثانى مصطلح « المبنيات التى ليس لها محل من الإعراب » .

جدول رقم (٤)

إعراب الفعل المضارع

(١) رفع المضارع

الضمير المسند إليه / نوع الفعل : مثال		المتكلم مفرد مذكر	المتكلم أكثر مؤنث	المخاطب مفرد مذكر	المخاطب مفرد مؤنث	المخاطب مثنى [مذكر ومؤنث]	المخاطب جمع مذكر	المخاطب جمع مؤنث	الغائب مفرد مذكر	الغائب مفرد مؤنث	الغائب مثنى مذكر	الغائب مثنى مؤنث	الغائب جمع مذكر	الغائب جمع مؤنث
١ — سالم	يفتح	أفتحُ	نفتحُ	تفتحُ	تفتحينَ	تفتحانِ	تفتحونَ	مبني على السكون	يفتحُ	تفتَحُ	يفتحانِ	تفتحانِ	يفتحون	مبني على السكون
٢ — مهموز	يسأل	أسألُ	نسألُ	تسألُ	تسألينَ	تسألانِ	تسألونَ		يسألُ	تسألُ	يسألانِ	تسألانِ	يسألونَ	
٣ — مضعف ثلاثي	يَمدُّ	أمُدُّ	نمُدُّ	تمدُّ	تمدِّينَ	تمدانِ	تمدُّونَ		يمدُّ	تمُدُّ	يمدَّانِ	تمدانِ	يمدُّونَ	
« رباعي	يزلزلُ	أزلزلُ	نزلزلُ	تزلزلُ	تزلزلين	تزلزلانِ	تزلزلونَ		يزلزلُ	تزلزل	يزلزلانِ	تزلزلانِ	يزلزلونَ	
٤ — مثال	يَعِدُ	أعدُ	نعدُ	تعدُ	تعدينَ	تعدَّانِ	تعدونَ		يعدُ	تعدُ	يعدانِ	يَعدانِ	يعدونَ	
٥ — أجوف واوي	يعود	أعودُ	نعود	تعود	تعودينَ	تعودانِ	تعودونَ		يعودُ	تعودُ	يعودانِ	تعودانِ	يعودون	
« يائي	يصير	أصيرُ	نصيرُ	تصيرُ	تصيرينَ	تصيرانِ	تصيرونَ		يصيرُ	تصيرُ	يصيرانِ	تصيرانِ	[illegible]	
٦ — ناقص	يمضي	أمضي	نمضي	تمضي	تمضينَ	تمضيانِ	تمضونَ		يمضي	تمضي	يمضيانِ	تمضيانِ	يمضون	
«	يرنو	أرنو	نرنو	ترنو	ترنينَ	ترنوانِ	ترنونَ		يرنو	ترنو	يرنوانِ	ترنوانِ	يرنونَ	
«	ينهى	أنهى	ننهى	تنهى	تنهينَ	تنهيانِ	تنهونَ		ينهى	تنهى	ينهيانِ	تنهيانِ	ينهون	
٧ — لفيف مفروق	يعي	أعي	نعي	تعي	تعينَ	تعيانِ	تعونَ		يعي	تعي	يعيانِ	تعيانِ	يعونَ	
« مقرون	يلوي	ألوي	نلوي	تلوي	تلوينَ	تلويانِ	تلوُونَ		يلوي	تلوي	يلويانِ	تلويانِ	يلوونَ	

(ب) نصب المضارع

الضمير المسند اليه / نوع الفعل	مثال	المتكلم — مفرد (مذكر و مؤنث)	المتكلم — أكثر (مذكر و مؤنث)	المخاطب — مفرد — مذكر	المخاطب — مفرد — مؤنث	المخاطب — مثنى — مذكر ومؤنث	المخاطب — جمع — مذكر	المخاطب — جمع — مؤنث	الغائب — مفرد — مذكر	الغائب — مفرد — مؤنث	الغائب — مثنى — مذكر	الغائب — مثنى — مؤنث	الغائب — جمع — مذكر	الغائب — جمع — مؤنث
١ سالم	يفتحُ	لن أفتحَ	لن نفتحَ	لن تفتحَ	لن تفتحي	لن تفتحا	لن تفتحوا	مبني على السكون	لن يفتحَ	لن تفتحَ	لن يفتحا	لن تفتحا	لن يفتحوا	مبني على السكون
٢ مهموز	يَسألُ	» أسألَ	» نسألَ	» تسألَ	» تسألي	» تسألا	» تسألوا		» يسألَ	» تسألَ	» يسألا	» تسألا	» يسألوا	
٣ مضعف ثلاثي	يمدُّ	» أمدَّ	» نمدَّ	» تمدَّ	» تمدّي	» تمدّا	» تمدّوا		» يمدَّ	» تمدَّ	» يمدّا	» تمدّا	» يمدّوا	
» رباعي	يزلزلُ	» أزلزلَ	» نزلزلَ	» تزلزلَ	» تزلزلي	» تزلزلا	» تزلزلوا		» يزلزلَ	» تزلزلَ	» يزلزلا	» تزلزلا	» يزلزلوا	
٤ مثال	يَعِدُ	» أعِدَ	» نعِدَ	» تعِدَ	» تعدي	» تعدا	» تعِدُوا		» يعِدَ	» تعِدَ	» يعدا	» تعدا	» يعدوا	
٥ أجوف واوي	يعودُ	» أعودَ	» نعودَ	» تعودَ	» تعودي	» تعودا	» تعودوا		» يعودَ	» تعودَ	» يعودا	» تعودا	» يعودوا	
» يائي	يصيرُ	» أصيرَ	» نصيرَ	» تصيرَ	» تصيري	» تصيرا	» تصيروا		» يصيرَ	» تصيرَ	» يصيرا	» تصيرا	» يصيروا	
٦ ناقص	يمضي	» أمضيَ	» نمضيَ	» تمضيَ	» تمضي	» تمضيا	» تمضوا		» يمضيَ	» تمضيَ	» يمضيا	» تمضيا	» يمضوا	
»	يرنو	» أرنوَ	» نرنوَ	» ترنوَ	» ترني	» ترنوا	» ترنوا		» يرنوَ	» ترنوَ	» يرنوا	» ترنوا	» يرنوا	
»	ينهى	» أنهى	» ننهى	» تنهى	» تنهي	» تنهيا	» تنهوا		» ينهى	» تنهى	» ينهيا	» تنهيا	» ينهوا	
٧ لفيف مفروق	يعي	» أعيَ	» نعيَ	» تعيَ	» تعي	» تعيا	» تعوا		» يلويَ	» تعيَ	» يعيا	» تعيا	» يعوا	
» مقرون	يلوي	» ألويَ	» نلويَ	» تلويَ	» تلوي	» تلويا	» تلووا		» يعيَ	» تلويَ	» يلويا	» تلويا	» يلووا	

جدول رقم (٥) بناء الفعل المضارع

(١)

البناء على السكون

(عند اتصال الفعل بنون النسوة)

نوع الضمير / نوع الفعل	مثال	(أ) ضمير الخطاب	(ب) ضمير الغياب	ملاحظة
١ سالم	يخرج	تخرجْنَ	يخرجْنَ	في جميع الحالات الإعرابية
٢ مهموز	يأمر	تأمرْنَ	يأمرْنَ	
٣ مضعف الثلاثي	يَمُدّ	تمددْنَ	يمددْنَ	
» الرباعي	يلملم	تلملمْنَ	يلملمْنَ	
٤ مثال	يفد	تفدْنَ	يفدْنَ	
٥ أجوف واوي	يعود	تعُدْنَ	يعُدْنَ	
» يائي	يبيع	تبِعْنَ	يبِعْنَ	
٦ الناقص	يرجو	ترجونَ	يرجونَ	
»	يقضي	تقضينَ	يقضينَ	
»	يخشى	تخشَيْنَ	يخشَيْنَ	
٧ اللفيف المفروق	يفي	تفينَ	يفينَ	
» المقرون	ينوي	تنوينَ	ينوينَ	

(ب)

بناء الفعل المضارع على حركة
(عند اتصاله بنون التوكيد)

نوع الحركة		الفتح								الضم		الكسر	ملحوظة
نوع الفعل	مثال	إسناد الفعل إلى المتكلم		إسناد الفعل إلى المفرد			إسناد الفعل إلى المثنى			إسناد الفعل إلى جمع المذكر		إسناد الفعل إلى	
		المفرد	الأكثر	المخاطب المذكر	الغائب	الغائبة	المخاطب	الغائب	الغائبة	في الخطاب	في الغياب	المؤنثة المخاطبة	
سالم	يخرج	أخرجنّ	نخرجنّ	تخرجنّ	يخرجنّ	تخرجنّ	تخرجانّ	يخرجانّ	تخرجانّ	تخرجُنّ	يخرجُنّ	تخرجِنّ	في جميع الحالات الإعرابية
مهموز	يأمر	آمرنّ	نأمرنّ	تأمرنّ	يأمرنّ	تأمرنّ	تأمرانّ	يأمرانّ	تأمرانّ	تأمرُنّ	يأمرُنّ	تأمرِنّ	
مضعف ثلاثي	يمد	أمدّنّ	نمدّنّ	تمدّنّ	يمدّنّ	تمدّنّ	تمدّانّ	يمدّانّ	تمدّانّ	تمدُّنّ	يمدُّنّ	تمدِّنّ	
» رباعي	يلملم	ألملمنّ	نلملمنّ	تلملمنّ	يلملمنّ	تلملمنّ	تلملمانّ	يلملمانّ	تلملمانّ	تلملمُنّ	يلملمُنّ	تلملمِنّ	
مثال	يفد	أفدنّ	نفدنّ	تفدنّ	يفدنّ	تفدنّ	تفدانّ	يفدانّ	تفدانّ	تفدُنّ	يفدُنّ	تفدِنّ	
أجوف واوي	يقود	أقودنّ	نقودنّ	تقودنّ	يقودنّ	تقودنّ	تقودانّ	يقودانّ	تقودانّ	تقودُنّ	يقودُنّ	تقودِنّ	
» يائي	يبيع	أبيعنّ	نبيعنّ	تبيعنّ	يبيعنّ	تبيعنّ	تبيعانّ	يبيعانّ	تبيعانّ	تبيعُنّ	يبيعُنّ	تبيعِنّ	
ناقص	يرجو	أرجونّ	نرجونّ	ترجونّ	يرجونّ	ترجونّ	ترجوانّ	يرجوانّ	ترجوانّ	ترجُنّ	يرجُنّ	ترجِنّ	
»	يقضي	أقضينّ	نقضينّ	تقضينّ	يقضينّ	تقضينّ	تقضيانّ	يقضيانّ	تقضيانّ	تقضُنّ	يقضُنّ	تقضِنّ	
»	يخشى	أخشينّ	نخشينّ	تخشينّ	يخشينّ	تخشينّ	تخشيانّ	يخشيانّ	تخشيانّ	تخشُنّ	يخشُنّ	تخشِنّ	
لفيف مفروق	يفي	أفينّ	نفينّ	تفينّ	يفينّ	تفينّ	تفيانّ	يفيانّ	تفيانّ	تفُنّ	يفُنّ	تفِنّ	
» مقرون	ينوي	أنوينّ	ننوينّ	تنوينّ	ينوينّ	تنوينّ	تنويانّ	ينويانّ	تنويانّ	تنوُنّ	ينوُنّ	تنوِنّ	

الفصل الرابع

نواصب الفعل المضارع

يجمع النحويون على أن ثمة أحرفاً أربعة تعمل النصب فى الفعل المضارع، هى : (أن) ، و (لن) و (كى) و (إذن) ، كذلك يجمعون على حقيقة ثانية فى مجال نصب المضارع ، هى أنه ينصب إذا وقع فى موضع من عشر ، أربعة منها إذا وقع بعد حرف من هذه الأحرف الأربعة ، والستة الباقية هى : إذا وقع بعد اللام،أو بعد حتى،أو بعد أو،أو بعد ثم،أو بعد الفاء،أو بعد الواو. لكن ، ما الذى ينصب الفعل المضارع فى هذه المواضع ؟ هنا نجد النحاة يتفقون على شيء ثم يختلفون فيما عداه : يتفقون على أن ناصب المضارع فى المواضع الأربع الأولى هو هذه الأدوات التى وقع بعدها ، وهى أن ، ولن ، وكى ، وإذن ، ويختلفون فيما بعد ذلك ، أى فى عامل النصب فى المواضع الستة الأخيرة .

فمن النحو يين من يرى أن ناصب الفعل المضارع فى هذه المواضع إنما هو الحروف السابقة عليه فيها ، وبذلك يكون من بين نواصب المضارع اللام ، وحتى ، وأو ، وثم ، والواو ، والفاء .

ومنهم من يرفض أن تكون هذه الأحرف قد عملت النصب فى الأفعال التى تليها، أما حتى واللام فلأنهما حرفا جر ، وحروف الجر مختصة بالأسماء، ومن ثم تعمل فيها ولا تعمل فى الأفعال ، فإذا وجد الفعل بعدها منصوباً كان بغيرها ، لا بها ، وأما بقية الحروف فلأنها غير مختصة ، والقاعدة عندهم أنه

لا يعمل من الحروف إلا المختص، ولا يعمل المختص إلا فى القبيل الذى يختص بالدخول عليه ، وما دامت حروف العطف مشتركة فلا يصح القول بأنها عاملة فى الأسماء أو الأفعال ، فإذا وجد الفعل بعدها منصوباً وجب تقدير ناصب له .

ما الناصب — إذن — فى هذه المواضع ؟ هنا يختلف هذا الفريق من النحويين :

فسيبويه — ومعه جمهور النحويين — يذهبون إلى أن الناصب هو (أن) المحذوفة ، وإنما ساغ حذفها مع بقاء النصب بها لأن كلا من حتى ، واللام ، والواو ، وأو ، والفاء صارت عوضاً منها ، وبذلك أصبحت كالموجودة لوجود العوض عنها ، ومن ثم جاز بقاء عملها .

أما لماذا وجب القول بأن الناصب المحذوف هو (أن) بالذات دون غيرها من الأحرف الناصبة ؟ فلأمرين :

أولهما : أن لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها ؛ إذ يجوز أن يليها الماضى كما فى قوله تعالى: (أن كان ذا مال) ، كما يجوز أنه يقع بعدها المضارع نحو قوله سبحانه : (وأن تصوموا خير لكم) ، والأمر كما فى مثل قولك : كتبت لمحمد أن أد واجبك .

والثانى : أن (أن) هى الأصل فى العمل ، إذ هى أم الباب عند محققى النحاة ، وذلك لأنها تشبه (أن) الثقيلة الناصبة للأسماء من وجهين :

١ — الأول الشبه اللفظى ، فأنْ المخففة شبيهة بأنّ المشددة وإن كانت أقل منها حروفاً ، ولهذا الشبه فى اللفظ يستقبح النحاة الجمع بينهما كما

يستقبحون الجمع بين الثقيلتين ، نحو : إنَّ أنَّ زيداً قائم يعجبنى ، وإن أنْ تقوم بواجبك خير لك .

٢ — والثانى الشبه المعنوى . (فأَنْ) والفعل فى تقدير مصدر كما أنَّ أنّ المشددة واسمها وخبرها بمنزلة المصدر .

وهكذا ما دامت (أنَّ) المشددة ناصبة للأسماء ، وجب القول بأن (أنْ) المخففة ناصبة للفعل المضارع .

وفريق ثان من النحاة يرى أن ناصب المضارع بعد أو ، والواو ، والفاء لا ينبغى أن يكون عاملا لفظياً ، ومن ثم فإنه ليس هذه الأحرف نفسها ، كما أنه ليس (أن) المحذوفة ، وإنما هو عامل معنوى هو ما اصطلح عليه بالخلاف ، وتفسير ذلك أن هذه الأحرف الثلاثة قد عطفت ما بعدها على ما قبلها لكن دون أن تشركه فى معناه بل مع تأكيد مخالفته له . فأنت حين تقول مثلا : لا تظلمنى فتندم ، دخل النهى على الظلم ولم يدخل على الندم ، وكذلك لو قلت : ايتنا فنكرمك ، كان الأمر بالإتيان ولم يتناول الإكرام ، ومثله قولك : ما تأتينا فتحدثنا ، فإن النفى لا ينصب على الجواب ، وفى قولك : أين بيتك فأزورك ؟ لا استفهام فى الجواب ، وأيضاً لو قيل : ليت لى طاقة على الاحتمال فأقول ما ينبغى أن يقال ، كان الجواب بلا تمن مع وجوده فى المعطوف ، ونحوه : ألا يتجول الزعماء فيعرفوا ما يعانى الدهماء ، فإن العرض لا يتصل بالجواب بل ينصب على ما قبله . وهكذا حين تعطف فعلا على فعل لا يشاكله فى معناه يكون المعطوف مخالفاً للمعطوف عليه ، وإذا كان الفعل مخالفاً لما قبله فقد استحق النصب بهذا الخلاف ، كما استحق الاسم المعطوف على ما يخالفه النصب فى نحو قولك : لو تركت والأسدَ لأكلك ، ذلك أن « الأفعال فروع للأسماء ، وإذا كان الخلاف فى الأصل — وهو الاسم —

ناصباً ، وجب أن يكون فى الفرع — وهو الفعل — كذلك » .

ومن الواضح أن هذا الخلاف وما ابتنى عليه من نتائج فى القواعد النحوية إنما يرتد إلى تلك القضية الكلية التى حاول بها النحاة تفسير عمل الحروف، والتى اعتبروها حقيقة لا مجال لإنكارها ولا سبيل إلى إهمالها . وهى الربط بين العمل والاختصاص، وبين الإهمال والاشتراك، والقول بأن الحروف التى تعمل هى المختصة، والحروف التى تهمل هى المشتركة، وأن الحرف المختص إنما يعمل فى القبيل الذى يختص به ، فالمختص بالأسماء يعمل فى الأسماء وحدها ، والمختص بالأفعال يعمل فيها دون غيرها، وإذا فإنه لا مجال — عندهم — إلى القول بأن حرفا مشتركا يعمل فى الأسماء أو فى الأفعال ، كما لا سبيل لديهم إلى القول بأن حرفا مختصاً بالأسماء يعمل فى الأفعال ، أو حرفا مختصاً بالأفعال يعمل فى الأسماء .

وليس من شك فى أن هذه القضية قد نشأت فى رحاب ما يتسم به البحث النحوى من نظرة جزئية مع تعميم الأحكام حتى تأخذ صورة كلية ، فالمقدمات الأولى لهذه القضية تعتمد على تفسير عمل بعض حروف الجزم فى الأفعال، وعمل بعض حروف الجر فى الأسماء . وكثير من حروف الجزم تختص بالأفعال، وقد عملت فيها عملا خاصاً بها وهو الجزم ، وكثير من حروف الجر تختص بالأسماء ، وقد عملت فيها عملا خاصاً بها وهو الجر، وإذا فقد صح أن كل حرف إنما يعمل فى القبيل الذى يدخل عليه العمل الخاص به، وواضح أن مقومات هذه القضية جزئية، بيد أن النحاة حاولوا أن يبنوا على هذه النظرة الجزئية مبدأ كلياً يتسم بالشمول ، ويصلح ليكون قاعدة كلية قادرة على تفسير العمل فى الحروف جميعاً .

وليس من شك أيضاً فى أن تعميم هذا الحكم حتى يصبح قاعدة كلية موقف غير علمى ؛ إذ يتناقض مع الواقع اللغوى ، صحيح أن كثيراً من

حروف الجر تلتقي مع حروف الجزم في اختصاص كل منهما بقبيل وعمل كل منهما فيه، بيد أنه باستقراء الأدوات المختلفة تكتشف أن محاولة طرد هذا الحكم لا سبيل إلى تقبلها، إذ أنها تهمل بعض حروف الجر وبعض أدوات الجزم، على نحو ما سنذكر بعد قليل، كما أنها تغفل أيضاً ماعدا حروف الجر وحروف الجزم من حروف، وفي الواقع اللغوي نجد حروفا تعمل وهي مشتركة بين الأسماء والأفعال، وكان حقها وفقا لهذه القاعدة النحوية أن لا تعمل شيئاً، ومن ذلك (ما) و (لا) و (إن) النافيات، كما أن فيه حروفا مختصة تهمل، وكان حقها تطبيقاً لهذه القاعدة نفسها أن تكون عاملة، ومن ذلك (ها) التي للتنبيه، و (أل) المعرفة، وهما تختصان بالأسماء، و (قد) و (السين) و (سوف) و (أحرف المضارعة) وهي جميعاً مختصة بالأفعال.

ولقد أسلم القول بهذه القاعدة بصورة كلية إلى نتائج فيها كثير من التعسف كان البحث النحوي في غنى عنها، ومن هذه النتائج هذا الخلاف الذي نراه بين النحويين في عامل النصب في الفعل المضارع في هذه المواضع الستة: بعد اللام، وبعد حتى، وبعد أو، وبعد ثم، وبعد الواو، وبعد الفاء. ذلك أن كلا من (اللام) و (حتى) - فيما يقرر النحويون - حرف مختص بالأسماء، ومن ثم يمتنع عندهم دخوله على الأفعال، بله أن يعمل فيها، وأيضاً فإن (ثم) و (أو) و (الواو)، و (الفاء) حرف مشترك يدخل على الأسماء كما يدخل على الأفعال، وإذاً فقد وجب إهماله وعدم إعماله على الإطلاق، سواء وقعت بعده الأسماء أو حلت عقبه الأفعال.

كيف السبيل إذاً وقد ورد المضارع بعد هذه الأدوات منصوبا ؟!

لقد كان المنطقي أن يعيد جمهور النحاة النظر في تلك القاعدة الكلية التي ربطت العمل بالاختصاص، ولكنهم بدلا من ذلك لجئوا إلى «تقدير»

عامل آخر غير هذه الأدوات حتى تسلم لهم قاعدتهم ، ومنهم من ذهب ـ كما رأينا ـ الى أن ذلك العامل هو الخلاف ، ومنهم من رأى أن العامل هو (أن) المحذوفة أو المضمرة . وبهذا التقدير لا تكون تلك الأحرف الستة قد عملت شيئاً فى الأفعال ، ويكون عمل اللام وحتى فى الأسماء مقبولا لا حرج فيه ؛ إذ أنهما لم تدخلا على المضارع ، وانما على أن الناصبة للمضارع ومايليها ، وأن مصدرية ، وتسبك مع مابعدها مصدراً ، وبذلك يكون الجار قد دخل على هذا المصدر المؤول ، سواء كان هذا الجار اللام أو حتى .

وقد حاول هؤلاء وهؤلاء ـ القائلون بأن العامل هو الخلاف ، والقائلون بأنه (أن) المضمرة ـ الاستدلال على ماذهبوا إليه بواسطة رد ما ذهب إليه غيرهم من أن العامل هو هذه الأدوات نفسها ، فقرروا استحالة عمل هذه الأحرف ذاتها ؛ لأنها لو كانت ناصبة بأنفسها لكانت مثل (أن) فى جواز دخول حروف العطف عليها ، وكان يجوز أن تقول مثلا : ما أنت بصاحبي فأحدثك ، وأن تقول : ما أنت بصاحبي وفأحدثك ، لأن الفاء هى الناصبة ، وكذلك كان يصح أن تقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وأن تقول أيضاً : لا تأكل السمك و وتشرب اللبن ، لأن الواو هى الناصبة ، حيث يجوز دخول حرف العطف على الحرف العامل ،ألا ترى إلى واو القسم حيث جاز دخول حرف العطف عليها فى نحو قولك : والله ، ووالله ، فى حين لايجوز دخول حرف العطف ، على حرف العطف ، وذلك لأن الواو الأولى عاملة والثانية غير عاملة ، وإذا امتنع دخول حرف العطف على هذه الأحرف الستة فقد دل ذلك على أنها غير عاملة .

• • •

ومن الحق أن نقرر — التزاماً بمنهج التحليل اللغوى — أنه لا سبيل إلى قبول وجهة نظر هؤلاء النحويين القائلين بأن العامل شيء آخر غير هذه الأحرف الخمسة ، ومن ثم لا مجال لرفض اعتبار هذه الأحرف من عوامل النصب فى الفعل المضارع .

وأهم ما نأخذه على هؤلاء النحويين أمران :

أولهما : أن القاعدة التى بنى عليها هؤلاء النحاة موقفهم — وهى الربط بين العمل والاختصاص فى الحروف ، وبين الإهمال والاشتراك فيها — قاعدة غير صحيحة ، أو لنقل غـــير مطلقة ، فهى إذا صحت فى بعض حروف الجر وبعض حروف الجزم لا تصح فى حروف أخرى كثيرة ، كما أشرنا من قبل . وبذلك يكون المبدأ الذى حكم هؤلاء النحويين فى رفض اعتبار هذه الأحرف الخمسة عوامل ، ومن ثم فى البحث عن عامل آخر غيرها ، يتسم بالبطلان ، وفضلا عما هو مقرر علمياً من أن ما يترتب على الباطل باطل ، فإن رفض الواقع اللغوى الثابت فيه نصب المضارع بعد كل من هذه الأحرف الستة تحت إلحاح فكرة ذهنية لم تثبت صحتها بل تبين عدد اطرادها يكون موقفاً لا يتسم بالتعسف فحسب ، بل هو مناقض لروح البحث العلمى ومقومات التحليل اللغوى معاً .

أما أنه مناقض لروح البحث العلمى فلأن المبدأ الأساسى فى هذا البحث هو النزاهة فيه والحيدة فى تناول ظواهره والتجرد فى تحديد مقدماته و نتائجه ، وإغفال الواقع اللغوى عمداً تحت تأثير الآراء السابقة القائلة بأن العمل فى الحروف مرتبط باختصاصها موقف لا نزاهة فيه ولا حيدة إزاءه ولا تجرد معه .

وأما أنه مخالف لمقومات التحليل اللغوى فلأن هذه المقومات تفترض أن يبدأ التحليل من الواقع اللغوى نفسه ، وليس من صورة هـذا الواقع فى الذهن ، وفى هذا التحليل يجب استخلاص القواعد النحوية من التراكيب اللغوية بحيث يصبح كل ما فى التراكيب اللغوية من خصائص معبراً عنه فى القواعد ، وكل ما فى القواعد النحوية من أحكام مصوراً لهذا الواقع ، وبذلك تصبح القواعد النحوية وصفاً للواقع اللغوى وتصنيفاً دقيقاً لظواهره وأساليبه . وبيِّن أن شيئاً من هذا لم يحدث حين تناول هؤلاء النحويون نصب المضارع فى هذه المواضع الخمسة ، بل إن عكس ذلك تماماً هو الذى حدث ، فقد بدأ النحاة من الفكر لا من الواقع،وحين أرادوا تطبيق فكرهم على الواقع ووجدوا تبايناً بينهما لم يحاولوا تعديل مقولاتهم الذهنية لتتسق مع الواقع اللغوى وتعبر عنه ، بل لجأوا إلى تأويل الواقع ليتفق مع أفكارهم ويتسق معها .

والثانى : أن الركيزة اللغوية التى استند إليها النحاة فى رفض اعتبار هذه الأحرف عوامل هى عدم صحة قياسها على (أن) الناصبة ، إذ لا تدخل عليها حروف العطف ، فى حين تدخل على (أن) ، وبهذا القياس يثبت عندهم أنها غير عاملة .

وهذا الموقف فى علاج الظاهرة يتسم بالخطأ فى مقدماته ونتائجه معاً :

أما فى المقدمات فلأنه قد اعتمد على القياس فى مقابلة الواقع، وقد يكون القياس سائغاً من الناطق باللغة، ولكنه مرفوض بالضرورة من الباحث فيها؛ إذ أن مهمة الباحث رصد ما هو موجود بالفعل وتحليله، وليس إهماله أو تجاوزه بافتراض ما ليس له فى الواقع وجود .

وأما فى النتائج فلأن هؤلاء النحاة قد تصوروا أن اعتبار هذه الأحرف

الستة من نواصب المضارع يفترض بالضرورة تماثل مسلكها اللغوى مع (أن) المصدرية الناصبة له تماثلا إلى درجة التطابق. وهذا الافتراض لا سبيل إلى قبوله؛ إذ من المؤكد أن وجود شبه ما بين طرفين لا يعنى حتما تطابقاً بينهما، بل إن تحديد وجه الشبه بين أى طرفين قد يشير إلى وجود الخلاف بينهما بمقتضى حصر أوجه الاتفاق بينهما فى وجه الشبه وحده، وهل زعم أحد من النحاة أنه يوجد تماثل إلى درجة التطابق فى السلك اللغوى بين الأحرف الأربعة التى اتفق النحاة جميعاً على اعتبارها نواصب للأفعال، وهى: (أن) و (لن) و (كى) و (إذن)؟! فلم إذن يتحتم وجود هذا التماثل بين (أن) المصدرية الناصبة وهذه الأحرف الستة؟!

نخلص من هذا كله إلى أن ناصب الفعل المضارع إنما هو وقوعه بعد واحدة من الأحرف العشر: أنْ، ولَنْ، وكَىْ، وإذنْ، وحتّى، واللام، وأو، وثم، وفاء السببية، وواو المعية.

وسنخص كل موضع من هذه المواضع بشىء من التفصيل.

أولاً: (أنْ)

« أن » التى ينصب الفعل المضارع بعدها هى « أن المصدرية »، ويرى النحويون أنها «أم النواصب» ويعلل ذلك أبو حيان بقوله: «بدليل الاتفاق عليها والاختلاف فى: لن، وإذن، وكى».

« وأن المصدرية » تدخل على الأفعال الثلاثة - كما أشرنا منذ قليل - فيليها الماضى والأمر، كما يليها المضارع، بيد أنها لاتنصب إلا إذا كان مدخولها

مضارعا ، ثم إن المضارع لا ينصب بعدها إلا إذا توافرت فى التركيب مجموعة من الشروط ، هى :

الشرط الأول :

أن تكون مصدرية ، لا مفسرة ، ولا زائدة ، وغير مخففة .

١ — أما المفسرة فهى التى توافر فى تركيبها ثلاثة شروط عند جمهور النحاة(١) .

(١) أن تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه .

(ب) أن تقع بعدها جملة .

(حـ) أن لا تسبق بجار .

وذلك نحو قوله تعالى : (فأوحينا إليه أن اصنع الفلك) وقوله : (ونودوا أن تلكم الجنة) وقوله : (وانطلق الملأ منهم أن امشوا) . فلو لم يكن ماقبلها جملة لم تكن مفسرة ، نحو قوله تعالى: (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) وكذلك إذا كانت الجملة التى قبلها لم تتضمن معنى القول ، أو اشتملت على حروفه ، وإن خالف فى ذلك بعض النحاة ، وحقق صاحب المغنى جوازه إذا كان القول مؤولا بغيره، مستشهداً بقوله سبحانه :(ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله) على تأويل القول بالأمر ، أى ما أمرتهم إلا بما أمرتنى به . وأيضاً لا يصح أن تقول : ذكرت عسجداً أن ذهبا ، بل يجب ذكر (أى) أو الاستغناء عن حرف التفسير جملة ، وليس من قبيل التفسيرية أيضاً لو قلت: كتبت إليه بأن أد ما عليك للناس ، لدخول حرف الجر عليها.

(١) ينكر الكوفيون (أن) المفسرة ألبتة ، وحجتهم فى ذلك أنك لو قلت : كتبت إلى محمد أن استقبل خالدا ، ولم يكن ما بعد أن مطابقا لما قبلها حتى يكون مفسرا له . وقد رد العلماء على الكوفيين بما يطول ذكره فليرجع إليه فى المطولات .

الزائدتين إذ تجران الاسم مع زيادتهما ، وهو رأى ضعيف لا يعول عليه إذ لم يرد من النصوص ما يؤيده .

٣ — وأما المخففة من الثقيلة فهى الواقعة بعد لفظ يدل على التحقق واليقين ، سواء كان اللفظ الدال على هـــذا المعنى من مادة (علم) أو من غيرها[1] . ومن ذلك قول الله تعالى : (علم أن سيكون منكم مرضى) وقوله : (أفلا يرون أن لا يرجعُ إليهم قولا) .

أما إذا وقعت (أنْ) بعد لفظ يدل على الظن فإنه يجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ، ومن ثم لاينصب المضارع بعدها لأن مدخولها حينئذ جملة اسمية ، كما يجوز اعتبارها مصدرية فينصب المضارع الذى يليها ، وقد ورد الوجهان فى القرآن ، قال سبحانه : (أحسب الناس أن يتركوا) وقال : (وحسبوا أن لا تكون فتنة) ، وقد قرئت الآية الثانية بالرفع والنصب معاً .

الشرط الثانى :

عدم الفصل بين « أن المصدرية » والفعل المضارع الداخلة عليه ، سواء كان الفاصل ظرفا ، أو جاراً ومجروراً ، أو قسما ، أو غيره .

هذا هو مذهب جمهور النحويين ، ولكن من بينهم من أجاز أن تنصب أن المصدرية الفعل المضارع مع فصلها عنه بشىء من هذه الفواصل ، كالظرف فى : أحب أن — عندى — تجلس ، والجار والمجرور فى : أطمع أن — فى منزلى —

---

(١) يرى بعض النحاة اشتراط أن يكون اللفظ الدال على التحقق التعين مستعملا فى الدلالة على معناه ، وأما إذا استعمل مراداً به الدلالة على الظن أو الشك فإنه يكون فى هذه الحالة شبيها بلفظ الظن الذى يقصد به التحقق فى جواز اعتبار (أن) التى تقع بعده مخففة فلا ينصب المضارع بعدها ، وفى جواز اعتبا[رها] مصدرية ينصب بعدها المضارع ، وممن ذهب هذا المذهب الفراء ، مستشهدا بقراءة : (أفلا يرون أن لا يرجع) بالنصب ، وقول جرير :

ترضى عن الله أن الناس قد علموا ... أن لا يدانينا من خلقه أحد

٢ — وأما الزائدة فهي التي تقع في موضع من أربعة :

(ا) بعد لفظ « لما » التوقيتية : أي الدالة على الوقت، نحو قوله تعالى : (فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه) وقوله : (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيىء بهم) .

(ب) في جملة القسم ، بين فعل القسم ولو ، سواء كان فعل القسم مذكوراً نحو قول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم
لكان لكم يوم من الشر مظلم

أو دالا عليه أداته فحسب نحو قوله :

أما والله أن لو كنت حرا
وما بالحر أنت ولا العتيق

(حـ) بين الكاف ومجرورها ، نحو قول باغث اليشكري :

ويوم توافينا بوجه مقسم
كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

(د) بعد إذا ، كقول الشاعر :

فأمهله حتى إذا أن كأنه
معاطي يد في لجة الماء غامر

وحكم « أن الزائدة » أنها مهملة لا عمل لها عند جمهور النحاة ، ولكن من بينهم من أجاز أن تعمل في المضارع الذي يليها قياساً لها على الباء ومن

تقيم ، والشرط فى : قررت أنْ - إن تزرنى - أزورَكَ . قياساً لأنْ المصدرية على أنْ الناسخة ، بجامع المصدرية والعمل فيهما .

وهو رأى لا يخلو من ضعف ، إذ لا يعتمد على نصوص لغوية وإنما يستند إلى قياس عقلى لا ركيزة له من الواقع اللغوى .

الشرط الثالث :

ألا يتقدم معمول الفعل المضارع المنصوب بها عليها ، وعلل النحاة ذلك بأنها حرف مصدرى ، ومعمولها صلة لها ، ومعموله من تمام الصلة ، وكما لا تتقدم الصلة على الموصول لا يجوز أن يتقدم معمولها عليه . فلا يجوز أن تقول : محمداً أريد أن أقابل ، بتقديم محمد - وهو مفعول أقابل - على أن ، بل يجب تأخيره .

* * *

وتقع « أن المصدرية » الناصبة للمضارع ، فى أحد موضعين :

الأول : فى ابتداء الجملة ، فتكون مع جملتها (أى الفعل الذى يليها ومعمولاته) ، فى موضع رفع على الابتداء ، نحو قوله تعالى : (أن تصوموا خير لكم) ، وقوله : (أن يستعففن خير لهن) وقوله : (أن تعفوا أقرب للتقوى) .

الثانى : بعد لفظ لا يدل على اليقين ، وتكون حينئذ مع مدخولها فى المحل الإعرابى الذى يتطلبه التركيب :

- فتكون فى موضع رفع فى نحو قوله تعالى (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) لوقوعها فاعلا ، وفى نحو : لعل زيدا أن يصرح

بالحقيقة ، لوقوعها خبرا للعل . وفى نحو : الهدف أن يؤدى كل منا رسالته ، لوقوعها خبراً للمبتدأ .

— وتكون فى موضع نصب فى نحو قوله تعالى : (فأردت أن أعيبها)، وستكون مكافأتك أن يتحرك الناس لتحقيق مادعوت إليه ، لوقوعها خبراً ليكون ، ونحو : طلبت منك أن تقوم بواجبك ، وأردتك أن تبذل أقصى ماقى وسعك ، لوقوعها مفعولا ، وكذلك فى نحو : ستكون مكافأتك أن يتحرك الناس لتحقيق مثلك ، لوقوعها خبرا ليكون ، وفى نحو : ظننت أن تكافح خيراً من أن تيأس ، لوقوع الأولى مفعولاً أولا لظن ، ونحو قول الشاعر :

إنى رأيت من المكارم حسبكم   أن تلبسوا خز الثياب وتشبعوا

لوقوعها مفعولا لرأى .

— كما تكون فى موضع جر بالاضافة فى مثل قولك : حضرت مخافة أن تغضب ، وسأمضى بعد أن أقابلك ، واجتهد فى تصحيح موقفك قبل أن يفوت الوقت ، ومنه قوله تعالى : (من قبـــل أن يأتى يوم لا بيع فيه) . وبالحرف فى نحو : أن يتراجع محمد خير من أن يمضى فى الباطل .

* * *

وكون الفعل المضارع الواقع بعد أن المصدرية المستوفية للشروط منصوبا هو ماتقررة نصوص اللغة الفصحى ، أما اللهجات فقد اختلفت فى تحديد وظيفة (أن) اختلافا بينا :

فمن بين نصوصها مايشير إلى إهمال أن المصدرية مع استيفائها لشروط

عملها ، وعلى ذلك جرت بعض القراءات القرآنية لقوله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) ، برفع يتم .

ومن بين هذه النصوص أيضاً مايفيد أنها تجزم مابعدها ، وجعل بعض النحاة من ذلك قول بعض الشعراء :

إذا ماغدونا قال ولدانُ أهلنا   تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

وقول الآخر :

أحاذر أن تعلمْ بها فتردهـا
فتتركهـا ثقلا علىّ كما هيا

بجزم كل من يأتى ، وتعلم .

وقد أخذ بذلك بعض النحاة ، وليس من شك فى أن تقرير هذين النمطين من السلوك اللغوى لأن ، والأخذ به عند بعض النحاة ، إنما يصدر عن تأثر هؤلاء باللهجات لاباللغة الفصحى وحدها ، ومراعاتهم للنصوص اللهجية فى التقعيد النحوى ، وقد اعترف بذلك صراحة « الرؤاسى » - من علماء الكوفة - حين قال : «فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يجزمون بها ، ودونهم قوم يرفعون بها » كما أكد هذه الحقيقة اللحيانى من علماء البصرة حين نسب بعض هذه اللهجات إلى بنى صباح وهم بطن من ضبة .

ولم يقف تأثير اللهجات عند اختلاف النحاة فى تحديد وظيفة أن وعملها ، إذ تركت بصماتها أيضاً فى صورة النطق بها ، فمن بينها مايجيز إبدال الهمزة

عينا ، ومن ثم ينطق بها (عن) بالعين والنون بدلا من (أن) بالهمزة والنون ، وبذلك يكون لفظ (عن) عند أصحاب هذه اللهجات من قبيل المشترك اللفظى ؛ إذ يفيد المصدرية وينصب المضارع بعده ، كما يفيد المجاوزة ويجر الاسم به .

وليس من شك فى أن إجازة إهمال (أن) أو الجزم بها لاسبيل إلى قبوله فى القواعد النحوية للعربية الفصحى ، لأن الأساس الذى ينبغى أن يلتزمه الباحث فيها هو النصوص اللغوية وحدها ، ومن ثم فإن مراعاة الخصائص اللهجية فى التقعيد للفصحى خلط فى المادة العلمية وتناقض مع بدهيات البحث فيها .

* * *

ونظراً لأن (أنْ) المصدرية هى أم النواصب ، عند النحاة ، فقد خصها جمهورهم بكونها تعمل النصب ظاهرة ومضمرة ، وقسّموها من حيث ظهورها وإضمارها إلى ثلاثة أقسام : قسم يجب إظهارها فيه ، وقسم يجب إضمارها معه ، وقسم يجوز فيه الأمران ،

والقسم الأول : الذى يجب إظهارها فيه ينحصر فى موضع واحد ، وذلك إذا وقعت بين لام الجر ولا ، سواء كانت نافية نحو قوله تعالى : (لئلا يكون للناس على الله حجة) ، أو زائدة كما فى قوله سبحانه : (لئلا يعلمَ أهل الكتاب) أى : ليعلم ، ومثل لو قلت : ذهبت إلى المطار مبكراً لئلا تفوتنى الطائرة .

والقسم الثانى : الذى يجب إضمارها معه ، إذا وقعت بعد حرف من خمسة ، اثنان منها من حروف الجر ، هما : لام الجحود نحو قوله تعالى :

(بما كان الله ليظلمكم) وقوله : (لم يكن الله ليغفرَ لكم) وحتى نحو : سرت حتى تطلع الشمس . وثلاثة من حروف العطف هي :

«أو» سواء كانت بمعنى حتى نحو قول الشاعر :

لأستسهلن الصعب أو أدركَ المنى

فما انقادت الآمال إلا لصابر

أى لأستسهلن الصعب حتى أدرك المنى ، أو كانت بمعنى إلا ، كقول زياد الأعجم :

وكنت إذا غمزت قناة قوم

كسرت كعوبها أو تستقيما

أى : إلا أن تستقيم .

و«فاء السببية» نحو : لايهمل أحد فيفقدَ الأمل فى النجاح .

و «واو» المعية » نحو :

لا تنه عن خلق وتأتىَ مثله

عار عليك إذا فعلت عظيم

وأما القسم الثالث : الذى يجوز فيه إظهار أن وإضمارها ففى موضعين :

الأول — إذا سبقتها لام الجر لغير الجحود ، ووقع بعدها الفعل مباشرة من غير فصل بينهما بلا ، نحو : اجتهد لتتفوقَ . وسواء فى ذلك كون اللام للتعليل كهذا المثال ، وكقوله سبحانه : (وأنزلنا إليك الذكر لتبينَ للناس) وقوله : (إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفرَ لك الله) ، أو للعاقبة ، كقوله تعالى : (فالتقطه آل فرعون ليكونَ لهم عدواً وحزناً) ، أو زائدة ، كقوله سبحانه :

(إنما يريد الله ليذهبَ عنكم الرجس أهل البيت) . فالفعل فى هذه الأمثلة والشواهد منصوب بأن مضمرة بعد اللام ، ويجوز نحويا إظهارها فى غير النص القرآنى .

والثانى — إذا سبقها أحد حروف العطف الأربعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، شريطة أن يكون المعطوف عليه اسماً مذكوراً جامدا ، أى غير مقصود به معنى الفعل .

وشاهد نصب الفعل بعد (الواو) قول الشاعرة ميسون بنت بحدل الكلابية زوج معاوية بن أبى سفيان :

وليس عباءة وتقرَّ عينى
أحب إلىَّ من لبس الشفوفِ

فتقر — عند النحاة — منصوبة بأن مضمرة بعد الواو إذ سبقها اسم غير مشتق هو (لُبْس) ، وهو إضمار جائز لا واجب .

وشاهد نصب الفعل بعد (الفاء) قول الشاعر :

لولا توقع معتر فأرضيَهُ
ما كنت أوثر إترابا على ترب

فأرضى منصوب بأن مضمرة بعد الفاء التى سبقها اسم جامد هو (تَوَقُّع) وهو إضمار جائز لا واجب .

وشاهد نصب الفعل بعد (ثم) قول أنس بن مدركة الخثعمى :

إنى وقتلى سليكا ثم أعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر

فأعقله منصوب بأن مضمرة بعد ثم التي سبقها اسم صريح غير مشتق هو (قتل)، وإضمار (أن) هنا جائز عندهم لا واجب.

وشاهد نصب الفعل بعد (أو) قول الله تعالى : (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسلَ رسولا) فيرسل منصوب بأن المضمرة بعد أو التي عطفته على اسم صريح غير مشتق هو (وَحْياً) وإضمار (أن) هنا جائز لا واجب.

* * *

وجلي أن مرد هذا التقسيم لأن المصدرية إلى تلك القاعدة الكلية التي حكمت فكر هؤلاء النحاة، وهي الفكرة القائلة بالتلازم بين عمل الحروف واختصاصها، مما اضطر هؤلاء النحويين إلى البحث عن عامل آخر غير ماهو موجود بالفعل من حروف في هذه المواضع؛ نظرا لأن الحروف التي تسبق الفعل المضارع فيها غير مختصة بالأفعال؛ إذ هي إما مختصة بالأسماء، وإما مشتركة بين الأسماء والأفعال، مما حدا بهم — كما رأينا — إلى القول بإضمار (أن) فيها. ولم يبالوا في ذلك بالوقوع في تناقض مع أسس تفكيرهم ومقوماته النظرية من ناحية، أو مع ماهو موجود بالفعل في الواقع اللغوي من ناحية أخرى. ألا تراهم يجعلون من بين أقسام (أنْ) قسم يجب حذفها فيه ولا يجوز التصريح بها في مواضعه، مع أن نقطة البـــدء في تفكيرهم هي ضرورة اقتران الأثر بالمؤثر، فهم — في هذا الوضع — يتناقضون مع هذا المبدأ الأساسي حين يقولون بانعدام المؤثر مع وجود الأثر، ثم إن الواقع اللغوي يشهد باستحالة النطق بهذا العامل المقدر، فليس في نصوص اللغة — على كثرتها — نموذج واحد يسمح لنا بالقول بوجوده فضلا عن اطراده، بله جعله قاعدة تحكم كل ماهو موجود.

لذلك كله لا نجد سنداً علمياً يبرر لنا قبول هذا التقسيم لأن المصدرية ، ونرى أن ناصب المضارع فى المواضع التى يقدرها فيها هؤلاء النحاة هو وقوعه بعد تلك الأحرف نفسها ، على نحو ما سنفصله حين نتناولها فى مواضعها من هذا الفصل بالشرح والتمثيل .

* * *

وينظم ابن مالك مايتصل بأن المصدرية من قواعد فيقول :

ارفع مضـــارعاً إذا يجرد   من ناصب وجازم كـ : تسعد
وبلن انصبه ، وكى ، كذا بأن   لا بعد علم ، والتى من بعد ظن
فانصب بها والرفع صحح ، واعتقد   تخفيفها من أنّ فهو مطرد
وبعضهم أهمل (أن) حملا على   (ما) أختها حيث استحقت عملا

فيقرر فى البيت الثانى أن (أنْ) تعمل النصب فى المضارع ، ويشترط لهذا العمل أن لا تقع بعد علم ؛ إذ هى عندئذ مخففة من الثقيلة ، وأما إن وقعت بعد لفظ يفيد الشك فإنه يجوز فيها الأمران : أن تكون مخففة من الثقيلة فلا ينصب الفعل بعدها ، وأن تكون مصدرية فينصب الفعل بعدها ، ثم أشار فى البيت الثالث إلى التأثير اللهجى فى وظيفة (أن) ، حيث ذكر أن بعض النحويين قد أهملها مع استيفائها لشروط عملها ، قياساً لها على (ما) المصدرية .

ثم يتابع حديثه عن (أن) فيقول :

وبين لا ولام جـــر التزم   إظهار (أن) ناصبة ، وإن عدم
لا فأن اعمل مظهرا أو مضمراً   وبعد (نفى كان) حتما أضمر

كذلك بعد (أو) إذا يصلح في ... موضعها حتى أو إلا أن أخفي
وبعد (حتى) حالا أو مؤولا ... به ارفعن وانصب المستقبلا
وبعد (فا) جواب نفي أو طلب ... محضين أن وسترها حتم نصب
و(الواو) كالفا إن تفد مفهوم مع ... كلا تكن جلدا وتظهر الجزع
وشذ حذف (أن) ونصب في سوى ... ما مر فاقبل منه ما عدل روى

فيذكر في هذه الأبيات أقسامها الثلاثة التي ذكرها لها جمهور النحويين، وهو تقسيمها إلى : مظهرة وجوباً ، إذا وقعت بين لام الجر ولا سواء كانت نافية أو زائدة . ومضمرة وجوباً في مواضع خمسة : بعد الكون المنفي وهو ما اصطلح عليه النحويين بلام الجحود ، إذ أنها تقع دائما بعد (ما كان) أو (لم يكن) ، على نحو ما سنذكر بعد قليل ، وبعد أو سواء كانت بمعنى حتى أو بمعنى إلا ، وبعد حتى شريطة أن لا يكون ما بعدها دالا على الحال أو مؤولا به ، وبعد الفاء الواقعة في جواب نفي محض أو طلب محض ، وكذلك أيضاً واو المعية الواقعة في هذين الموقعين . والقسم الثالث لأن الذي أشار إليه ابن مالك هو جواز إظهارها وإضمارها وقد اكتفى بذكر موضع واحد له ، هو وقوعها بعد لام الجر وعدم وقوع لا بعدها . وقد ذكرنا أن التحليل العلمي يرفض هذا التفسير لأن ، وستزيد هـــذه القضية وضوحا حين نتناول نصب المضارع في هذه المواضع بعد قليل . ثم يختم ابن مالك أبياته بأن نصب الفعل المضارع في غير هذه المواضع التي ذكر فيها إضمار (أن) شاذ ، وأنه إذا وردت شواهد لهـــذا النصب لم يقبل منها إلا ما صحت روايته بعدالة رواته .

* * *

ثانياً : (لَنْ)[1]

تفيد (لن) نفى) الفعل فى المستقبل ، إما إلى غاية محددة تنتهى ، نحو : (لن نبرح عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) . وإما إلى غير غاية ، نحو : (لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له) ، وبذلك يكون أصل معنى (لن) هو الدلالة على النفى فى المستقبل مطلقا عن إفادة التوكيد أو التأبيد . وهذا هو مذهب جمهور النحاة .

ويرى فريق من النحويين أن (لن) تتضمن بحسب وضعها تأكيدالنفى ، ومن هؤلاء فريق يرى أنها تفيد كذلك تأبيد النفى ، ومن بينهم الزمخشرى الذى يقول فى كتابه « الأنموذج » إن (لن) تفيد تأبيد النفى ، فقولك : لن أفعله ، كقولك : لا أفعله أبدا ، ومنه قوله تعالى : (لن يخلقوا ذبابا) .

وفى الحق أن الزمخشرى قد تأثر فى تقريره هذا الحكم بمذهبه الكلامى الذى يتقرر فيه عدم جواز رؤية الله تعالى : وفى القرآن آية تقول :(لن ترانى) فظن الزمخشرى أن (لن) إذاً تفيد تأبيد النفى ، وأكد عنده هذا الظن قوله تعالى فى آية أخرى : (لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له) ؛ فإن هذا النفى مؤبد لاسبيل إلى توقيته .

وليس من شك عند محقق النحاة فى أن إفادة (لن) التأبيد فى آية :

---

(١) قد اختلف النحاة فى تحليل صيغة (لن) :

ا — فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط ، لاتركيب فيه ولا إبدال .

ب — ورأى بعضهم أنها مركبة من (لا) و (أن) وأن أصلها هو (لا أن) ثم حذفت الهمزة لكثيرة الاستعمال ، ثم حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت (لن) .

جـ — ورأى آخرون ان أصل (لن) هو (لا) ثم أبدلت الألف (نونا) .

ولكل رأى من هذه الآراء أدلة لاداعى لتفصيلها ، والرأى الراجح هوما عليه الجمهور.

(لن يخلقوا ذبابا) ليست من الآية نفسها ، وإنما من أمر خارجي ينبثق عن العقيدة الدينية ، كما أنه ليس من شك فى أن إدخال المعتقدات الفكرية والفلسفية على النص اللغوى إقحام لمؤثرات غير لغوية فى صميم البحث اللغوى ، الذى يستخلص من النصوص على تنوعها واختلافها حكما واضحا ، هو أن (لن) بحكم وضعها لا تفيد غير نفى الفعل فى المستقبل دون نظر إلى تأكيد أو تأبيد . ويؤيد ذلك قوله سبحانه : (فلن أكلم اليوم إنسيا) فقد قيد للنفى — وهو الكلام — باليوم ، ولو كانت (لن) تفيد التأبيد لكان ثمة تناقض ، وقوله سبحانه : (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) فقد وقت ولو كانت (لن) للتأبيد لما صح التوقيت ، وقوله : (ولن يتمنوه أبدا) فقد ذكر لفظ (أبدا) ولو كانت (لن) تفيد بذاتها تأبيد النفى لكان فى الكلام تكرار والأصل عدمه .

ووظيفة (لن) نصب الفعل المضارع ، ولكن وردت فى بعض اللهجات جازمة ، ومن ذلك قول الشاعر :

لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

ولا ينبغى أن يعد ورود (لن) جازمة فى بعض اللهجات مسوغا للقول بجواز الجزم بها فى اللغة الفصحى ؛ لأن للغة مستواها الخاص الذى يختلف فى خصائصه عن مستوى اللهجات . والأخذ بشىء من الخصائص اللهجية فى التقعيد الفصحى خلط ينبغى أن يبرأ منه البحث النحوى .

وتنصب (لن) الفعل المضارع عن جمهور النحاة بشرط واحد ، هو عدم الفصل بينها وبين الفعل إلا فى ضرورة الشعر ، وعلى ذلك لا يصح أن يقال : — لن — زيداً أكرم ، بنصب أكرم . فى حين يصح نصب المضارع فى الشعر بـ (لن) وإن فصل بينهما ، ومن ذلك قول الشاعر :

لن ـ ما رأيت أبا يزيد مقاتلا ـ أدعَ القتال وأشهد الهيجاء

بنصب (أدع) بلن ، مع الفصل بينهما .

على أن من بين النحويين من يرى جواز النصب (لن) مطلقا ولو فصلت من الفعل ، وسواء عندهم أن يكون ذلك فى شعر أو نثر . وهم بذلك يتوسعون بما يقرره المحققون من جواز الفصل فى الشعر دون النثر . ولكنه توسع لا تشهد له نصوص كافية ، بل يستند إلى نوع من القياس الشكلى . ومن ثم فإنه رأى لا يسلم من ضعف .

* * *

ثالثاً : (كىْ)

يرى جمهور النحويين أن (كى) إما أن تكون استفهامية ، أو تعليلية محضة ، أو تعليلية غير محضة ، أو مصدرية .

١ — أما (كى) الاستفهامية فاسم مختصر من كلة (كيف) وتعرب مثلها ومنها قول الشاعر :

كى تجنحون إلى سلم وماثئرت ـ قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

أى : كيف تجنحون .

٢ — وأما (كى) التعليلية المحضة ، فحرف جر يفيد التعليل فتكون بمعنى اللام كما تؤدى وظيفتها . وتقع فى مواضع أربعة :

(ا) قبل (ما) الاستفهامية ، مثل : كيم يزداد عدد السكان فى العالم؟ أى : كيما ؟ ، بمعنى : لماذا ؟ .

(ب) قبل (ما) المصدرية ، ومن ثم يكون مجرورها المصدر المؤول من (ما) وما بعدها . ومنه قول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجى الفتى كى مايضر وينفع

أى : كى الضر والنفع ، بمعنى : للضرر والنفع .

(جـ) قبل (لام) الجر .

نحو قـــول عبيد الله بن قيس الرقيات :

كى لتقضينى رقيـــة ما وعـــدتنى غير مختلس

ونحو قول الشاعر :

فأوقدت نارى كى ليبصر ضوؤها وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخل

(د) قبل (أن) المصدرية ، نحو قول جميل :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

٣ — وأما (كى) الصالحة لأن تكون تعليلية ومصدرية — وهذا هو معنى كونها تعليلية غير محضة ، أى غير خالصة للتعليل عند جمهور النحاة — فلها صورتان :

(ا) أن تكون مجردة من لام الجر و(أن) المصدرية ، نحو : جدَّ كى تنجح ، ومنه قوله تعالى : (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) .

(ب) أن تكون واقعة بين لام الجر و (أن) المصدرية ، نحو : أنصت لكى أن تفهم ، ومنه قول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتى فتتركها شنا ببيداء بلقع

٤ — وأما (كى) المصدرية فهى الواقعة بعد لام الجر ، ولم تقع بعدها (أن) المصدرية .

نحو : أحضر إلى الكلية لكى أتعلمَ ، وأتعلم لكى أفهمَ .

ونحو : أجيء إلى الكلية مبكراً لكى لا أتخلفَ عن المحاضرات ، ولا أتخلف عن المحاضرات لكيلا يتقدمَنى الأقران .

أى سواء كان الفعل مثبتا أو منفيا ، وذلك حتى لايدخل الجار على الجار لواعتبرت كى تعليلية أيضاً .

* * *

وما ذكرناه من جواز كون (كى) مشتركة بين المصدرية والتعليلية هو مذهب جمهور النحاة البصريين، وقد خالف فى ذلك الكوفيون والأخفش.

أما الأخفش فإنه يرى أن (كى) تعليلية دائماً ، ومن ثم فإنها عنده لاتعمل إلا الجر ، فإذا وقع بعدها فعل منصوب فالناصب له هو (أن) المصدرية ، ظاهرة أو مضمرة .

وأما الكوفيون فإنهم يرون أنها مصدرية دائمة، ومن ثم فإنها لا تعمل عندهم إلا النصب فحسب .

والتحليل العلمى لأنواع (كى) ومواقعها فى العربية الفصحى ينتهى بنا إلى أنها نوعان فحسب ، هما :

الأول — (كى) التعليلية غير المصدرية ، ويجر الاسم بعدها .

والثانى — (كى) التعليلية المصدرية ، وينصب المضارع بعدها .

وتدخل كى التعليلية غير المصدرية على (ما) .

أما كى التعليلية المصدرية فإنها تدخل على الفعل المضارع وتنصبه سواء

اقترنت بلام الجر وأن المصدرية ، أو اقترنت بواحدة منهما فحسب، أو تجردت منهما معاً .

وفى ضوء هذا التحليل نستبعد من بين أقسام كى التى قال بها جمهور النحاة قسمين :

أولهما القسم الأول ، الذى زعموا فيه أن (كى) مختصرة من(كيف) وأنها تفيد الاستفهام؛ وجلى أن هذا الاختصار يعود إلى ما يصطلح عليه بالضرورة الشعرية ، ومن ثم فإنه لا يستند إلى نماذج لغوية نثرية مطردة تسمح لنا بالقول بوجود هذا القسم من أقسامها .

وثانيهما — القسم الرابع الذى جعل فيه جمهور النحاة (كى) مصدرية فحسب، أى غير مفيدة للتعليل ، فقد أدمجنا هذا القسم — كما أسلفنا — فى القسم الثالث وبعض مواضع (كى) فى القسم الثانى ، ورأينا أن (كى) فيها جميعاً تفيد — أيضاً — التعليل ، وأن المضارع ينصب بعدها . وسر جعل هذا القسم نوعاً مستقلا عند جمهور النحاة مقولات نظرية العامل التى تفترض وجود أطراف ثلاثة فى التركيب اللغوى : العامل ، والمعمول ، والأثر الإعرابى ظاهراً أو مقدرا ، وثمة هنا عاملان ، هما لام الجر ، وكى ، ومن ثم حتم الجمهور اعتبار كى مصدرية فحسب حتى يكون المصدر الأول مجروراً باللام ، فيستوفى حرف الجر (وهو العامل) بقية أطراف العمل . أما نحن فإننا نجد فى هذا الموقف تعسفاً لا يستند إلى ما يسوغه من واقع اللغة التى تفيد فيه (كى) التعليل فى كل الأحوال .

* * *

ويشترط لنصب الفعل المضارع بعد (كى) عدم الفصل بين كى والفعل

بغير (لا) النافية أو (ما) الزائدة ، أما إذا كان الفاصل أحد هذين الحرفين فإنه لا يمتنع نصبه .

وشاهد الفصل بـ (لا) النافية قوله تعالى : (كى لا يكونَ دولة بين الأغنياء منكم) بنصب (يكون) بـ (كى) مع الفصل بينهما بـ (لا) النافية .

وشاهـــد الفصل بـ (ما) الزائدة قول الشاعر :

تريدين كيما تجمعيني وخالدا

بنصب (تجمعيني) بـ (كى) مع الفصل بينهما بـ (ما) الزائدة .

ورأى بعض النحاة جـــواز الفصل بـ (لا) و (ما) معاً ، ومنه قول الشاعر :

أردت لكيمـــا لا ترى لى عثرة   ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل

ومنع ذلك آخرون .

وبناء على ذلك يرى الجمهور عدم جواز النصب بـ (كى) إذا كانت مفصولة من الفعل بغير واحد من الحرفين السابقين ، كالفصل بمعمول الفعل ، أو جملة الشرط ، أو جملة القسم .

مثال الفصل بمعمول الفعل : جئت كى ـ النحوَ ـ أتعلمُ بتقدم المعمول على الفعل وحده .

و : جئت ـ النحوَ ـ كى أتعلمُ ، بتقدم المعمول على كى والفعل .

و : النحو ـ جئت كى أتعلمُ ، بتقدم المعمول على العامل أيضاً .

مثال الفصل بجملة الشرط : أزورك كى - إن تكافىء أخاك - أكرمُك .

مثال الفصل بجملة القسم : أزورك كى — والله — تزورُنى .

وقد أجاز هذا الفصل مع بقاء العمل بعض النحاة ، ولكنه رأى ضعيف لعدم استناده إلى نصوص لغوية كافية .

* * *

رابعاً : (إذنْ)(١)

يرى سيبويه أنها حرف يفيد الجواب والجزاء معاً ، ومعنى إفادتها الجواب أنها تقع فى كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر . ومعنى إفادتها الجزاء أن مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر .

ويرى أبو على الفارسى أنها ليست للجواب والجزاء دائما ؛ إذ أنها تفيد - فى بعض الأحيان - الجواب دون الجزاء ، فمثلا قد يقال : إنى أحبك ، فترد : إذن أظنك صادقا ، فلا مجازاة فى مثل هذا المثال .

---

(١) اختلف النحويون فى صيغة (إذن) ولهم فى تحليل هذه الصيغة أقوال عديدة ، يمكن أن نصور أبرزها فيما يأتى :

١ — أنها حرف بسيط ، بمعنى أنها كلمة واحدة لاتركيب فيها ، وعلى هذا الرأى فإنها تنصب الفعل المضارع بنفسها .

٢ — أنها اسم ظرف ، وأصلها (إذ) الظرفية لحقها التنوين عوضا عن الجملة المضاف إليها .

٣ — أنها حرف مركب من كلمتى (إذ) و (أن) فنقلت حركة الهمزة إلى الذال ، ثم حذفت وغلب عليها حكم الحرفية بعد التركيب .

٤ — أنها حرف مركب من كلمتى (إذا) و (أن) لأنها تعطى المعنى الذى تعطيه كل واحدة من الكلمتين ، فتعطى الربط كإذا ، والنصب كأن ، ثم حذفت همزة أن ، ثم ألف إذا تخلصا من التقاء الساكنين .

وأقوى الآراء هو الرأى الأول ، وهو الرأى الذى يتفق مع المنهج العلمى الذى لايخلط التحليل الوصفى بالبحوث التاريخية .

ويؤيد الرضى ما ذهب إليه الفارسى من كون (إذن) أحيانا تفيـــد الجواب فحسب ، ويعلل لما يذهب إليه بأن الشرط والجزاء إما فى الاستقبال أو فى الماضى ، ولا مدخل للجزاء فى الحال ، وعلى ذلك فإن (إذن) فى الحال لا تفيد إلا الجواب وحده .

وتقع (إذن) فى ثلاثة مواضع ، وتختلف أحكامها تبعاً لاختلاف مواضعها :

١ — تقع فى ابتداء الجواب داخلة على الفعل ، وحكمها أنها تنصب الفعل الذى تدخل عليه ، نحو قولك : إذن أكرمَكَ ، جواباً لمن قال: أنا أزورك .

ومنه قول الشاعر :

اردد حمـــارك لا يرتع بروضتنا إذن يرد وقيد العير مكروب

٢ — وتقع بعد فاء العطف أو واوه ويليها الفعل المضارع ، وحكمها أنها يجوز إعمالها وإلغاؤها ، ومن ثم يجوز فى المضارع التالى لها الرفع والنصب ، ومثال ذلك قولك : زيد يقوم وإذن يذهب إلى الكلية . فإنه يجوز نصب (يذهب) كما يجوز رفعه . ومنه قوله تعالى : (وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا) . وقد قرىء بالوجهين : الرفع والنصب .

٣ — تقع متوسطة فى الجملة ، بحيث يكون ما بعدها مرتبطا بما قبلها ، وهذه يجب إلغاؤها ويتحتم فى الفعل التالى لها الرفع . ومن ذلك أن يقول قائل : أنا أزورك . فترد عليه بقولك : أنا إذن أكرمك .

وأما قول الشاعر :

لا تتركنى فيهم شطيراً إنى - إذن - أهلكَ أو أطيرا

بنصب (أهلك) فإنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وقد لجأ بعض النحاة إلى تأويله حتى لا يحكموا بشذوذه .

. . .

ويشترط لنصب المضارع بعد (إذن) عند جمهور النحاة ما يأتى :

١ — أن تكون(إذن) جوابا لكلام ملفوظ به أو مقدر .

٢ — أن تتصدر (إذن) فى أول الجواب ، فإن تأخرت أو وقعت حشوا أهملت[1] .

٣ — أن يكون المضارع التالى لها متصلا بها دون فاصل بينهما .

وقد أجاز كثير من النحاة أن ينصب المضارع بعدها مع فصلهما بالقسم ، ومن ذلك قول الشاعر :

إذن — والله — نرميهم بحرب   تشيب الطفل من قبل المشيب

كذلك أجاز آخرون بقاء عملها مع الفصل بـ (لا) النافية .

وذكر صاحب التصريح أنه قد أجيز بقاء العمل مع الفصل بغير ذلك ، كالنداء ، أو الدعاء ، أو معمول الفعل . بيد أن ما ورد من ذلك أمثلة قليلة لا يصح القياس عليها .

٤ — أن يكون المضارع بعدها مستقبلا ؛ لأن (إذن) شأنها شأن بقية النواصب تخلص زمن الفعل للاستقبال ، فلا يصح أن يكون زمنه الحال ،

---

(١) يكثر وقوع (إذن) حشوا فى ثلاثة مواضع :

١ — بين المبتدأ والخبر ، نحو : أنا — إذن — أكرمك .

٢ — بين الشرط والجواب ، نحو : إن يتكرر غيابك — إذن — تتخلف عن أقرانك .

٣ — بين القسم وجوابه نحو : والله — إذن — أغادر المكان .

وإلا وقع التناقض . فإذا كان فى الكلام ما يدل على أن زمن الفعل حالا وجب إهمال (إذن) وعدم إعمالها .

* * *

ويصوغ ابن مالك فى ألفيته شروط نصب (إذن) للمضارع فى بيتين يقول فيهما :

ونصبـــوا بإذن المستقبلا إن صدرت والفعل بعد موصلا
أو قبله اليمين ، وانصب وارفعا إذا (إذن) من بعد عطف وقعا

فأشار إلى حالين لها هما : إذا صدرت وكان الفعل بعدها مستقبلا موصلا بها — أو مفصولا باليمين — وهذه واجبة النصب ، ثم إذا وقعت بعد عاطف وهذه يجوز رفع المضارع بعدها ويجوز نصبه ، ومقتضى هاتين الحالتين أنها لاتنصب فى غيرهما وهذا هو الموضع الثالث من مواضعها عند النحاة .

خامسا : (اللام)

فى هذا الموضع ، كما فى المواضع الخمسة التالية . يرى جمهور النحويين أن الناصب ليس هذه الأحرف التى يقع المضارع بعدها ، وإنما (أن) مضمرة بعد هذه الأحرف ، فى حين يرى فريق آخر من النحاة أن الناصب هـــو هذه الأحرف ذاتها ، دون حاجة إلى تقدير (أن) بعدها ، وهو الاتجاه الذى أخذنا به ، تطبيقا للمنهج الذى التزمناه ، وهو منهج التحليل اللغوى ، الذى يأبى اللجوء إلى التقدير ويرفض الأخذ بالتأويل ويتحرى الوقوف عندما يفرضه الواقع اللغوى ويقول به .

والفعل المضارع ينصب إذا وقع بعد اللام دائما ، سواء اقترنت هذه اللام

بأن أو لم تقترن بها ، فيقال : ذاكرت لئلا أتخلفَ فى الامتحان ، واجتهدت لأتفوقَ ، وبذلت جهداً كبيراً لأن أحافظَ على ترتيبى ، وما كنت لأسمحَ لأحد بأن يتفوق على ، فنصب الفعل الواقع بعد اللام فى هذه المواضع جميعاً ، وفى القرآن: (لئلا يكونَ للناس عليكم حجة)، و (أمرنا لنسلمَ لرب العالمين) و (أمرت لأن أكونَ أول المسلمين) و (ما كان الله ليعذّبهم وأنت فيهم). فنصبت الأفعال بعد اللام فى الآيات .

وتتعدد الأساليب التى تدخل فيها اللام على المضارع فى العربية الفصحى ، ويمكن أن نميز فيها الأساليب الآتية :

الأسلوب الأول :

أن يعقب اللام (أن) و (لا) ثم المضارع المنصوب ، وبذلك يكون التركيب هكذا : لئلا + الفعل المضارع المنصوب ، أى : اللام + أن + لا + الفعل المضارع المنصوب . ولا سبيل إلى حذف (أن) فى هذا التركيب عند النحويين حتى لا تلتقى "لامان معاً ، (لام الجر ، ولام لا) .

ويرى جمهور النحويين أن (اللام) فى هذا التركيب جارة ، وأن (أنْ) مصدرية ناصبة للفعل ، وأن (لا) يمكن أن تكون نافية كما فى قوله تعالى : (لئلا يكون للناس عليكم حجة) أو زائدة نحو قوله سبحانه : (لئلا يعلم أهل الكتاب) ، والمضارع منصوب بأن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام . ويمتنع أن تكون اللام – عندهم – قد نصبت الفعل فى هذا الموضع حتى لا يجتمع عاملان على معمول واحد .

ولا مانع عند الكوفيين من كون اللام هنا ناصبة أيضا ، واعتبار (أن) توكيدا لها .

وهذا هو الموضع الذى قال النحويون بوجوب إظهار (أن) فيه ، وعدم جواز إضمارها .

الأسلوب الثانى :

أن تقع اللام بعد كون عام ناقص ماض — لفظا ومعنى ، أو معنى فقط — منفى ، سواء كان النفى بـ (ما) — وتختص بكان — أو بـ (لم) — وتختص بمضارعها يكون — وبذلك يكون التركيب فى هذا الأسلوب على النحو الآتى :

ما كان + اسم كان + اللام + المضارع المنصوب .

أو : لم يكن + اسم كان + اللام + المضارع المنصوب .

ومثالها بعد (ما كان) قول الله تعالى : (ما كان الله ليعـــذبهم) ، ومثالها بعد (لم يكن) قوله : (لم يكن الله ليغفر لهم) .

ومن هذا التحديد لمواقع اللام فى هذا الأسلوب يتضح أنها لاتقع إلا فى هذين الموضعين فحسب : (بعد : ما كان) و (بعـــد : لم يكن) وهذا هو مذهب جمهور النحاة الذى يستند إلى الشائع فى النصوص اللغوية ، ولكن بين النحويين من ذهب إلى جواز الإتيان بهذه اللام بعد أخوات (كان) أيضاً ، قياساً على الإتيان بها بعدها ، ويمثلون لذلك بنحو قولك : ما أصبح عمر ليعارض خالد ، ولم تصبح عبير لتهين أمل . وزعم فريق آخر من النحاة أنها قد تأتى بعد (ظن) وأخواتها أيضاً ، نحو : ماظننت محمدا ليهمل خالدا . وغالى بعض النحويين فرأى أنها تدخل على كل فعل مضارع تقدمه فعل منفى ، كما لوقلت : ماجئت لتلازمنى الحجة .

وهذه كلها اتجاهات ضعيفة أنكرها محققوا العلماء ، كأبى حيان الذى الذى قال : « وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه » والحق أن شبهة هؤلاء النحاة مردها إلى استخدامهم أسلوب القياس المنطقى فى بناء القواعد النحوية ؛ إذ أجازوا وجود اللام بعد أخوات كان قياسا لها على كان ، ومن أجاز منهم وجودها بعد ظن وأخواتها فلأنهم قاسوها على كان وأخواتها ، بجامع النسخ فى كل ، ثم من توسع منهم فأباح وجودها بعد كل فعل منفى فلأنه قاس ذلك على الأفعال الناسخة بجامع النفى فى كل أيضاً . وهذا كله يكشف عن مدى تغلغل القياس الأرسطى الشكلى فى بنية القواعد النحوية وافتراض الأساليب اللغوية معاً .

وقد اصطلح النحاة على تسمية هذه اللام ، الواقعة بعد (ما كان) أو (لم يكن) بلام الجحود[1] . وهى حرف جر عند جمهور النحاة ، وناصب الفعل التالى لها هو (أن) المضمرة وجوبا بعدها ، والمجرور بها المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المضارع المنصوب . وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر للكون الناقص المنفى ، مستشهدين بظهور الخبر فى نحو قول الشاعر :

سموت ولم تكن أهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصاب

وقد رفض ذلك الكوفيون ، ورأوا أن اللام ناصبة للفعل بنفسها ، وأن خبر الكون الناقص ليس محذوفا ، بل هو الفعل الذى دخلت عليه اللام ؛ إذ أن اللام عندهم زائدة لتأكيد النفى .

---

(١) أصل معنى الجحود إنكار الحق ، ثم اتسع فى معناه فاصبح يدل على مطلق النفى ، ومعنى كون اللام للجحود أنها تفيد النفى . وإفادة اللام النفى تشمل الجملة بأسرها ولا تقتصر على بعض أجزائها ، فمثلا حين يقال : ما كان العاقل ليهمل فى واجبه ، نجد أن ماقبل اللام منفى ، وهو الكون العام ، وأن مابعدها منفى المعنى أيضا .

وهذا هو الوضع الأول الذى قال فيـه جمهور النحويين بإضمار (أن) وجوبا .

الأسلوب الثالث :

لاتسبق اللام فى هذا الأسلوب بكون ناقص منفى ، ولاتقع بعدها (لا) وإنما يليها الفعل المضارع المنصوب ، وفى هذا الأسلوب يجوز أن تفصل (أن) بين اللام والمضارع ، ويجوز أن يعقب المضارع اللام مباشرة دون فصل بأن وهو مايعبر عنه النحاة بقولهم : يجوز إظهار أن وإضمارها . أى أن لهذا الأسلوب صورتين .

الأولى : لأن+المضارع؛ أى :اللام +أن + الفعل المضارع المنصوب .

والثانية : اللام + المضارع مباشرة .

ومثال الصورة الأولى : حضرت لأن أفهم هذاالدرس ،ومنه قوله تعالى: (أمرت لأن أكون أول المسلمين) .

ومثال الصورة الثانية : حضرت لأعرض وجهة نظر فى الموضوع ، ومنه قوله سبحانه : (وأمرنا لنسلم لرب العالمين) .

وتفيد اللام فى هذا الأسلوب أحد معان ثلاثة :

١ — التعليل ، كقوله تعالى: (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس) وقوله : (إنا فتحنا لك فتحا مبينا ، ليغفر لك الله) .

٢ — الدلالة على الغاية ، أو ما يصطلح عليه النحويون بالعاقبة ، كقوله تعالى : (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) .

٣ — التأكيد ، وهي التي يصطلح عليها النحاة بالزائدة ، نحو قوله سبحانه : (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت) .

ويخرج جمهور النحويين هذا الأسلوب على أن اللام جارة ، وأن المضارع منصوب بأن — ظاهرة في الصورة الأولى ، ومضمرة في الصورة الثانية — وأن (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام .

ومن النحويين من يرى أن اللام ناصبة للمضارع بنفسها في الصورتين ، فإن ذكرت (أن) كانت تأكيداً لها . وإن لم تذكر فلا حاجة إلى تقديرها .

سادساً : (حتى)

تدخل حتى على الأسماء فيجر الاسم التالي لها ، كما في نحو قولك : استقبلت الأصدقاء حتى خالد ، وزارني الجيران حتى المرضى ، ومن ذلك في القرآن (حتى مطلع الفجر) ، و (حتى حين) . كما تدخل على الأفعال في نحو : ذاكر حتى تنجح ، ومنه قوله سبحانه : (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) فينصب الفعل المضارع التالي لها ، فما الذي نصب الفعل بعدها ؟

أما جمهور النحاة فيرون أن (حتى) حرف مختص بالأسماء ، وأنها لذلك تعمل فيها الجر ، فإذا وليها فعل كان الناصب له (أن) مضمرة وجوبا بعد حتى ، وأن المضمرة هذه ومادخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بها ، ولا يصح عند الجمهور أن تكون حتى ناصبة للفعل بنفسها ، لما تقرر عند النحاة من أن عوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال طبقا لقاعدة الاختصاص التي أسلفنا الحديث عنها .

وفريق آخر من النحويين ذهب إلى عكس ذلك ، وهو أن (حتى)

تنصب الفعل بنفسها ، فإذا جرت الأسماء بعدها فعلى تقدير حرف جر بعدها هو (إلى) ، فكأن إلى عند هذا الفريق من النحويين تجر الاسم ظاهرة وتجره مضمرة بعد حتى .

وتوسط فريق ثالث فذهب إلى أن (حتى) تجر الاسم تشبيها لها بإلى ، وأنها تنصب الفعل بنفسها .

وقد صحح بعض المعاصرين ماذهب إليه الجمهور من قصر عمل حتى على جر الأسماء وحدها ، وكون النصب بعدها بأن مضمرة ، بيد أننا التزاما بقواعد المنهج التحليلي نرى أنه لامانع من اعتبار حتى عاملة فى الأسماء وفى الأفعال دون حاجة إلى تقدير ماليس له فى اللفظ وجود .

* * *

وتفيد (حتى) واحدا أو أكثر من المعانى الثلاثة الآتية :

١ — الدلالة على الغاية ، فتكون بمعنى : (إلى أن) .
٢ — الدلالة على التعليل ، فتكون بمعنى : (كى) التعليلية .
٣ — الدلالة على الاستثناء ، فتكون بمعنى : (إلا أن) .

وشاهد وقوعها للدلالة على الغاية قوله تعالى : (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) أى : إلى أن يرجع .

وشاهد وقوعها لإفادة التعليل قوله سبحانه : (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم) ، أى : كى يردوكم ، ومنه قوله تعالى : (هم الذين يقولون لاتنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا) ، أى : كى ينفضوا .

ويشهد لاحتمال (كى) الدلالة على الغاية أو التعليل قوله تعالى : (فقاتلوا التى تبغى حتى تفيء إلى أمر الله) أى : إلى أن تفيء ، أو : كى تفيء .

وشاهد وقوع حتى مفيدة للاستثناء قول الشاعر :

والله لا يذهب شيخى باطلا حتى أبيرَ مالكا وكاهلا

أى : إلا أن أبير

وجعل من هذا النوع بعض النحاة قول الشاعر :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

أى : إلا أن تجود .

ومنه أيضا قول شوقى :

وما السلاح لقوم كل عدتهم حتى يكونوا من الأخلاق فى أهب

وضابط كون (حتى) دالة على الغاية كون المعنى الذى بعدها نهاية للمعنى الذى قبلها ، بحيث ينقطع المعنى الذى قبلها عند تحقق المعنى الذى بعدها .

وضابط كونها دالة على التعليل أن يكون ماقبلها سببا فيما بعدها

وضابط كونها للاستثناء عدم صلاحيتها لإفادة أى من المعنيين السابقين ، الغاية والتعليل .

* * *

وتكون (حتى) تارة ابتدائية ، فيجب رفع الفعل بعدها ، كما تكون تارة أخرى غير ابتدائية فلا يجب رفع الفعل بعدها : بل أحيانا يجب نصبه ، وحينا يجوز نصبه ويجوز رفعه .

— فيجب رفع الفعل بعد (حتى) إذا اجتمعت شروط ثلاثة :

١ — أن يكون زمن الفعل الحال حقيقة أو تأويلا .

والحال الحقيقية هى التى يقع فيها التكلم ، أى يكون زمنها زمن التلفظ بالكلام المتضمن لفظ (حتى)

والحال المؤولة هى التى يكون معنى المضارع فيها قد تحقق بالفعل ولكن يعاد التعبير عن هذا المعنى بلفظ المضارع مرة أخرى إشعارا بأهميته ، نحو : سرت حتى أدخل البلد (برفع أدخل) إذا قلت ذلك بعد الدخول قاصدا حكاية تلك الحال .

٢ — أن يكون ماقبل (حتى) سببا فيما بعدها ، فإن لم يكن ماقبلها سببا فيما بعدها لم يصح رفع المضارع بعدها ، مثل : يحضر الطلاب فى الكلية حتى يقبل المساء ، إذ أن إقبال المساء ليس مسببا عن حضور الطلاب . ونحو: ماسرت حتى أدخل البلد ، لأن انتفاء السير لا يكون سببا للدخول، وكذلك إذا قلت : سرت حتى تطلع الشمس ؛ لأن السير ليس سببا لطلوعها .

٣ — أن يكون ماقبلها كلاما تاما ومابعدها فضلة ، فإن لم يكن ما بعدها فضلة لم يصح رفع الفعل بعدها ووجب نصبه .

ـ ويجب نصب الفعل المضارع بعدها إذا لم تجتمع فيها الشروط السابقة :

١ — بأن كان الفعل ماضى الزمن أو مستقبلا ، مثال الأول : شرحت المحاضرة أمس بإسهاب حتى يفهمها الطلاب . ومثال الثانى : سوف نقوم فى الأسبوع القادم برحلة إلى الأقصر حتى نزور الآثار .

٢ — إذا كان ماقبل (حتى) ليس سببافيما بعدها ، وقد سبقت أمثلته .

٣ — إذا كان مابعد (حتى) ليس فضلة ، بأن كان خبرالمبتدأ أوالناسخ، نحو : كان سفرى حتى أحضر بعض المراجع.

ـ ويجوز الوجهان : الرفع والنصب فى حالة واحدة ، هى أن يكون معنى

ماقبل (حتى) ومعنى مابعدها قد تحققا فى زمن مضى ، ولكن معنى ماقبلها أسبق تحققا من معنى مابعدها ، نحو : بنى المعز القاهرة حتى تكون مقرا لحكه ، وقامت الثورة حتى تحرر الوطن من الاستعمار والاستغلال . فالرفع على اعتبار زمن المضارع بعد (حتى) حالا مؤولة ، والنصب على اعتباره مستقبلا بالنسبة للمعنى الذى قبل (حتى) .

سابعاً : (الفاء)

تعددت الأساليب اللغوية التى وردت فيها الفاء فى الفصحى ، ويمكن أن نميز فيها بين أساليب ثلاثة :

الأسلوب الأول :

الفاء العاطفة ، وتتميز هذه الفاء بإفادة معانى ثلاثة عن جمهور النحويين:

١ — الترتيب إما معنويا نحو : قام زيد فخالد ، وإما ذكريا ، وهو عطف مفصل على مجمل نحو قوله تعالى : (فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه) ، وقوله : (فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة) وقوله : (ونادى نوح ربه فقال رب إن ابنى من أهلى) .

ورأى الفراء أنها لاتفيد الترتيب مطلقا ، محتجا بقوله تعالى : (أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون) ورد بأن المعنى . أردنا إهلاكها ، أو هى للترتيب الذكرى .

ورأى الجرمى أنها لاتفيد الترتيب فى البقاع ولا فى الأمطار ، بدليل أنك تقول: مطرنا مكان كذا فكان كذا ، وإن كان المطر فيها جميعا فى وقت واحد .

٢ — التعقيب ، وهو أمر نسبي ؛ إذ هو في كل شيء بحسبه ، فيقال : تزوج فلان فولد له ولدا ، إذا لم يكن بين الزواج والإنجاب إلا زمن مدة الحمل ، ومنه قوله تعالى : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) ،وقيل إنها قد لا تفيد التعقيب بل التراخي ، فتكون بمعنى ثم ، وجعل بعض النحاة منه الآية السابقة ، وقوله تعالى : (ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة ، فخلقنا المضغة عظاما ، فكسونا العظام لحما)، فالفاءات فيها جميعا بمعنى (ثم) لتراخي معطوفاتها .

٣ — السببية ، أي أن ما قبل الفاء يكون سببا فيما بعدها ، وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة .

ومثال العاطفة جملة قوله تعالى : (فوكزه موسى فقضى عليه) ونحو : (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه) .

ومثال العاطفة صفة قوله تعالى : (لآكلون من شجر زقوم فمالئون منه البطون ، فشاربون عليه من الحميم) .

ويرى الزمخشري أن للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال :

(ا) أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود ، كقول ابن زيابة :

يالهف زيابة للحارث الصـ صابح فالغانم فالآيب

أي : الذي صبح ، فغنم ، فآب .

(ب) أن تدل على ترتيب معانيها في التفاوت من بعض الوجوه ، نحو قولك : تخر الأكل فالأفضل ، واحرص على الأحسن فالأجمل .

(ج) أن تدل على ترتيب موصوفاتها ، نحو : رحم الله المحلِّقين فالمقصِّرين .

الأسلوب الثانى.

الفاء الرابطة وهى تربط الجواب بالشرط ، وذلك إذا كان الجواب لايصلح أن يكون شرطا ، نحو قوله تعالى : (إن تعذبهم فإنهم عبادك ، وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم ، ونحو قوله : (إن ترانى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى أن يؤتينى)، وقوله (إن تبدوا الصدقات فنعماهى)، و (ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا) ونحو قوله : (إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله) و (فإن شهدوا فلا تشهد معهم)، ونحو قوله : (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) و(إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين ، وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت) ، ونحو قوله : (من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه) و (وماتفعلوا من خير فلن تكفروه) .

وقد تكون الفاء الرابطة لربط شبه الجواب بشبه الشرط ، أى دون أن يكون فى التركيب أداة شرط ، كما لوقلت : الذى يتفوق على زملائه فله مكافأة .

وسنفصل القول فى الفاء الرابطة حين نتحدث عن أسلوب الشرط فى الفصل التالى .

الأسلوب الثالث :

الفاء الزائدة ، وغايتها تقوية المعنى وتوكيده وتحسين اللفظ وتزينه .

وقد رأى بعض النحويين — منهم الفراء والأعلم — أنها لاتزاد إلا فى الخبر إذا كان أمرا أونهيا ، مثال زيادتها فى الأمر قول الشاعر :

وقائلة : خولان فانكح فتاتهم   وأكرومة الحيين خلوا كما هيا

فقوله : (انكحوا فتاتهم) خبر غلولان ، وقد زيدت الفاء فيه ، ومنه قول الشاعر :

أرواح مـــودع أم بكور أنت فانظر لأى ذاك تصير

فقوله : (انظر) خبر لأنت ، وزيدت الفاء فى أوله تقوية للمعنى وتحسينا للفظ .

ورأى فريق آخر من النحويين أنها تزاد مطلقا ، فى الخبر وغير الخبر ، مستشهدين بقول الشاعر :

لاتجزعى إن منفسا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

فالفاء فى : (فعند) جواب الشرط ، وأما الفاء فى (فاجزعى) فزائدة للتقوية والتحسين .

ومنه قول الشاعر :

لما اتقى بيد عظيم جرمهـــا فتركت ضاحى جلدها يتذبذب

فقوله : (تركت) جواب لما ، وقد زيدت الفاء فيه تأكيدا للمعنى وتزيينا للفظ معا .

* * *

والفاء التى ينصب الفعل المضارع بعدها هى الفاء العاطفة السببية ، ويطلق عليها جمهور النحاة الفاء الجوابية أيضا ؛ لأن ما بعدها يترتب على ماقبلها ترتب الجواب على السؤال ، ولهذا يقال فيها : الفاء السببية الجوابية ، لإفادتها هذين المعنيين ، كما يقال : الفاء السببية ، فقط ، اختصارا ، مع أن المقصود بها السببية الجوابية .

وهى عاطفة ، والمعطوف عند جمهور النحاة المصدر المؤول بعدها على ماقبلها

وتقع الفاء السببية الناصبة للمضارع فى أحد موضعين :

١ — بعد نفى محض .

٢ — بعد طلب محض .

— ومعنى كون النفى محضا أن يكون خالصاً من معنى الإثبات ، أى أن لا يكون فى الكلام ماينقض معناه ، كإلا الاستثنائية ، مثلا ، فى نحو : ماتاتينا إلا فتحدثنا ، أو تكرار النفى فى نحو : ماتزال تأتينا فتحدثنا ، أو دخل على النفى أداة الاستفهام التقريرى نحو : ألم تأتنا فتحدثنا ، ومن النفى غير المحض عند الكوفيين التشبيه الواقع موقع النفى نحو : كأنك مسئول فتآخذنا ، أى : ما أنت مسئول ، وأيضاً (كأن) إذا خرجت عن التشبيه نحو : كأنى بزيد يأتى فنكرمه : إذ معناه : مازيد يأتى .

ومثال فاء السببية الناصبة بعد النفى المحض قوله تعالى : (لا يقضى عليهم فيموتوا) .

— ومعنى كون الطلب محضاً ألا يكون مدلولا عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر ، فإن كان الطلب باسم الفعل وجب رفع ما بعد الفاء عند جمهور النحويين [1] ، نحو : صه فأحسن إليك (برفع أحسن) . وكذلك إذا كان اللفظ الدال على الطلب خ[illegible] حسبك الحديث فينام الناس ، فيجب رفع (ينام) .

---

(١) هذا هو اتجاه جمهور النحاة ولكن من النحاة من يجيز كون الطلب باسم الفعل مطلقا كالكسائى . ومنهم من يجيز الطلب باسم الفعل إذا كان متضمنا معنى الفعل وحروفه ، مثل : نزال ودراك ، دون ماليس فيه معنى الفعل وحروفه مثل : صه ومه . ومن هؤلاء ابن جنى وابن عصفور . وقد رد هذا الاتجاه بدر الدين بن مالك ، ولاحاجة للافاضة فى هذا الخلاف ؛ إذ من الجلى أنه لايستند إلى نصوص لغوية بل إلى ركائز قياسية .

ويتضمن الطلب المحض : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض والتحضيض ، والتمنى ، باتفاق بين النحويين ، والترجى على الأرجح من أقوالهم .

والأمر : طلب فعل شىء ، قال أبو حيان : « ولا نعلم خلافاً فى نصب الفعل جواباً للأمر إلا ما نقل عن العلاء بن سبابه معلم الفراء من عدم جواز ذلك » وقد يكون مما يحتج به قياس الأمر على الخبر ، وكما لا يجوز النصب فى الخبر كذلك ينبغى ألا يجوز فى الأمر ، وهذا الرأى محجوج بثبوته عن العرب .

والأمر الصريح يكون بواسطة فعل الأمر ، ويلحق به ما كان بواسطة صيغة المضارع المقترن بلام الأمر .

والنهى : طلب الكف عن الشىء ، ويكون بواسطة (لا) الطلبية الجازمة داخلة على المضارع .

والدعاء : طلب الفعل أو الترك معاً ، ولا يكون إلا من الأدنى إلى الأعلى . وقد اشترط فيه جمهور النحويين أن يكون بفعل أصيل ، فخرج بشرط الفعل نحو : سقيا لك ورعياً ، وخرج بشرط الأصيل الدعاء بلفظ الخبر ، نحو رحم الله محمداً فيدخله جنته .

والاستفهام : طلب إدراك مجهول ، ويشمل الاستفهام ما كان حقيقياً ، أو إنكارياً ، أو توبيخيا ، ويستوى فيه أن يكون بحرف ، نحو (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) ، أو باسم ، نحو : من يدعونى فأستجيب له ؟ ومتى تسير فأرافقك ؟ وكيف تسير فأصحبك ؟ وأين بيتك فأزورك ؟ .

والعرض : الطلب برفق ولين .

والتحضيض : الطلب بشدة وعنف .

قال أبو حيان : « والعرض والتحضيض متقاربان ، والجامع بينهما التنبيه على الفعل ، إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد وحث على الفعل ، فكل تحضيض عرض ، لأنك إذا حضضته فقد عرضته عليه » .

فيجعل الفارق بين العرض والتحضيض كما نحسب ، وهو الاختلاف في درجة الطلب .

والتمني : الرغبة في تحقيق أمر محبوب ، سواء كان ممكن الحدوث أو غير ممكن ، ولا يكون في أمر واجب الحدوث ، أى محقق الوقوع لا محالة .

الترجي : توقع حصول شيء مرغوب ميسور ممكن الحدوث .

* * *

وللفاء السببية الناصبة للمضارع صورتان :

الأولى : أن يكون المعطوف عليه اسما صريحاً ، وفى هذه الحالة يجوز الإتيان بـ(أن) المصدرية بعد الفاء ، ويجوز عدم الإتيان بها ، ولذلك يرى جمهور النحويين أن (أنْ) المصدرية جائزة الإظهار والإضمار فى هذا الموضع وأن الفعل المضارع منصوب بها سواء كانت ظاهرة أو مضمرة ، فى حين يرى فريق آخر من النحاة أن الناصب للمضارع هو الفاء ، سواء كانت (أن) ظاهرة أو غير ظاهرة .

والثانية : أن يكون المعطوف عليه ليس اسماً صريحا ، ولا يجوز فى هذه الحالة الإتيان بـ (أن) المصدرية بعد الفاء ، ولذلك يرى جمهور النحويين أن الناصب للمضارع هو(أن) مقدرة ، وأن هذا الموضع أحد المواضع التى تضمر فيها (أن) وجوبا عندهم . ومن النحويين من يرفض ذلك ، ذاهباً إلى أن الناصب هو الفاء نفسها لاطراد العمل بها دون حاجة إلى تقدير ما لا وجود فى اللفظ.

ومثال الصورة الأولى التي يجوز فيها الإتيان بـ (أن) بعد الفاء وعدم الإتيان بها قول الشاعر :

لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر إترابًا على ترب

وأمثلة الصورة الثانية : التي يمتنع فيها ذكر (أن) بعد الفاء :

في الأمر : زرني فأكرمك ، ومنه قول أبي النجم العجلي :

يا ناق سيري عنقًا فسيحًا إلى سليمان فنستريحا

في النهي : لا تغضب خالقًا فيؤذيك ، ومنه قوله تعالى : (ولا تطغوا فيه فيحلَّ عليكم غضبي) وقوله : (لا تفتروا على الله كذبًا فيسحتكم) .

في الدعاء : ربنا هب لنا القدرة فننتصر على عوامل الضعف وأسباب الهزيمة ، ومنه قول الشاعر :

رب وفقني فلا أعدلَ عن

سنن الساعين في خير سنن

في الاستفهام : هل تؤدي واجبك فنصفحَ عن خطئك ، ومنه قوله تعالى : (هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) ، وقول الشاعر :

هل تعرفون لباناتي فأرجوَ أن

تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

في العرض : ألا تزورنا فتشاهد ما نحن عليه ، ومنه قول الشاعر :

يا ابن الكرام ألا تدنوا فتبصرَ ما

قد حدّثوك فما راءٍ كمن سمعا

في التحضيض : لولا تأتينا فتناقش معنا الأمور ، ومنه قوله تعالى : (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصّدّقَ) ، وقول الشاعر .

لولا تعوجين يا سلمى على دنف

فتخمدي نار وجد كاد يفنيه

في التمني : ليت لي قدرة على النضال فأقفَ إلى جوار الكادحين ، ومنه قوله تعالى : (يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً) ، وقول أبي العتاهية .

ألا ليت الشباب يعود يوماً

فأخبره بما فعل المشيب

في الترجي : لعلك تخلص في عملك فتجد تقدير وطنك ، ومنه قوله تعالى: (لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلعَ) .

ثامناً : (الواو)

تعددت الأساليب التي تستعمل فيها (الواو) في العربية الفصحى ، سواء من حيث المعنى الذي تفيده في التركيب، أو من حيث تأثيرها الوظيفي فيما يتلوها من كلمات .

— أما من حيث المعاني التي تفيدها الواو في التراكيب فإن أبرزها خمسة :

الأول : الجمع ، أى إشراك مابعدها فيما قبلها ـ أو مع ماقبلها ـ فى الحكم، وهى التى يصطلح عليها النحويون بالواو (العاطفة) ، وهى تعطف المصاحب على المصاحب ، نحو قوله تعالى : (فأنجيناه وأصحاب السفينة) كما تعطف اللاحق على السابق ، نحو : (ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم) والسابق على اللاحق أيضاً ، نحو : (كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك). وكذلك يجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب فى الزمن أو تراخ فيه ، كما فى نحو : (إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين) فإن ردموسى إلى أمه ـ كما يقول ابن هشام ـ بُعَيد إلقائه فى اليم وأما الإرسال فكان على رأس الأربعين من عمره. ومن ثم يرى جمهور النحويين أن الواو العاطفة فى هذه التراكيب لمطلق الجمع، بيد أن من النحويين من يرى أنها تفيد الترتيب ، ومن بين هؤلاء قطرب والربعى والفراء وثعلب . كما أن منهم من رأى أنها تفيد المعية ، وذهب ابن مالك إلى أن كونها للمعية راجح ، وللترتيب كثير ، ولعكسه قليل ، فجمع بذلك بين الآراء المتعارضة ، مستندا فى جمعه إلى ماورد من نصوص للواو العاطفة .

الثانى الاستئناف ، أى أن ما بعدها كلام مستأنف لا علاقة له بما قبلها نحو قوله تعالى : (واتقوا الله ويعلمُكُمْ اللهُ) فيعلمكم جملة مستأنفة ، ويمتنع كون الواو للعطف هنا ، إذ لو كانت كذلك عند النحويين لعطف الخبر على الإنشاء ، وذلك غير جائز عندهم ، ويؤيدهم ما نراه من ضرورة الفصل بين التقوى وتعليم الله للانسان ؛ فإن هداية الله للبشر بالتعليم لاتقتصر على المتقين وحدهم ، من ذلك قول الشاعر :

على الحكم المأتيّ يوماً إذا قضى
قضيته أن لا يجور ويقصدُ

فالواو للاستئناف ، ولا يجوز أن تكون عاطفة ؛ إذ لو كانت كذلك لاجتمع النقيضان .

الثالث : المعية ، أى مصاحبة ما بعدها لما قبلها فى الزمن ، نحو قول ميسون بنت بحدل الكلابية :

ولبس عباءة وتقرَّ عيني
أحب إليّ من لبس الشفوف

أى : مع قرار عينى ، وقول أبى الأسود الدؤلى :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله
عار عليك إذا فعلت عظيم

أى : مع إتيانك مثله .

الرابع : القسم ، أى أن ما بعدها مقسم به ، وهو ملفوظ دائماً ، ومنه قوله تعالى : (والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين) وقوله : (والفجر وليال عشر) ، وقوله : (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى) وقوله : (والتين والزيتون) ، والواو الثانية فى هذه الآيات هى العاطفة .

الخامس : تقوية المعنى وتحسين اللفظ ، وهى التى يصطلح عليها النحويون بالواو الزائدة ، ومنها قوله تعالى : (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها) ، وقوله : (فلما أسلما وتله للجبين) وقول الشاعر :

فما بال من أسعى لأجبر عظمه   حفاظا، وينوى من سفاهته كسرى

وقول الآخر :

ولقد رفعتك فى المجالس كلها

فإذا وأنت تعين من يبغينى

— وأما مسلك الواو الوظيفى داخل الجملة وعلاقتهما بعدها فإن من الممكن أن نجد فيها خمس أساليب أيضاً :

الأول : المهملة ، وهى التى لاتؤثر فيما يليها إعرابيا ، ومن ثم يظل مابعدها فى موقعه الإعرابى وفقاً لحاجة الجملة ، وهذه هى الواو الزائدة .

الثانى : الواسطة ، وهى العاطفة ، فإن مابعدها لايأخذ صورة إعرابية محددة ، وإنما يطابق ماقبلها فى جميع حالاته الاعرابية . ويستوى فى ذلك أن يكون مابعدها جملة أو مفرداً .

الثالث : أن يعقبها مرفوع دائماً ، وهى الاستئنافية والحالية .

الرابع : أن يعقبها منصوب دائماً ، وهى التى تفيد المعية . سواء كانت داخلة على الفعل أو الاسم .

الخامس : أن يعقبها مجرور دائماً ، وهى التى تفيد القسم . أو التقليل المسماة بواو رب .

. . .

ولا ينصب المضارع إذا وقع بعد أي من هذه الواوات عند النحاة إلا إذا وقع بعد « واوالمعية » شريطة أن يسبقها مصدر صريح أو مؤول .

فإذا كان ماقبلها اسما صريحا جاز الإتيان بأن بعد الواو ، وعدم الإتيان بها . فيكون للواو في هذه الحالة صورتان :

الأولى : الاسم الصريح + الواو + أن + المضارع المنصوب .

والثانية : الاسم الصريح + الواو + المضارع المنصوب .

ولذلك يرى جمهور النحويين أن هذا الموضع من المواضع التي يجوز فيها إظهار (أن) ، وأن النصب بها سواء كانت ظاهرة أو مضمرة ، وأن الواو عاطفة ، وأن المعطوف بها المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه . بيد أن من النحويين من يرفض كون النصب بها جاعلا النصب للواو في الحالتين .

وشاهدها قول الشاعرة :

ولبس عباءة وتقرَّ عيني
أحب إليَّ من لبس الشفوف

فإذا لم يكن قبل الواو مصدر صريح ، وإنما مؤول ، فإن المضارع ينصب بعد الواو إذا كانت واقعة في سياق نفي محض ، أو طلب محض ، والناصب هو (أن) المضمرة وجوبا عند جمهور النحويين ، والواو عندهم عاطفة ، وهي تعطف المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه بعدها على المصدر المتصيد من ما قبلها . ومن النحويين من يرفضون هذا التقدير ، ويرون أن الناصب هو الواو نفسها وليست أن مقدرة بعدها .

وشاهد وقوع الواو بعد النفى المحض قوله تعالى : (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) .

ووردت شواهد عديدة لوقوع الواو بعد بعض أنواع الطلب المحض، ومن ثم لاخلاف بين النحاة فى صحة وقوع الواو بعدها ، وهى أربعة :

الأمر ، نحو قول دثار بن شيبان النمرى :

فقلت ادعى وأدعو إن أندى لصوت أن ينادى داعيان

النهى ، نحو قول أبى الأسود الدؤلى :

لاتنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

الاستفهام ، نحو قول الحطيئة :

ألم أك جاركم ويكون بينى وبينكم المودة والإخاء

التمنى ، نحو قوله تعالى : (ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) ، وقول الشاعر :

ألا ليت الجواب يكون خيراً ويطفى ماأحاط من الجوى بى

وأما باقى أنوع الطلب وهى الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجى فلم ترد نصوص كافية لوقوع الواو بعدها ، ومن ثم اختلف النحاة فى نصب المضارع بعد الواو المسبوقة بواحد منها ، فمنهم من ذهب إلى عدم جواز ذلك استنادا إلى أنه لم يسمع لها نصوص يصح القياس عليها . ومنهم من رأى جواز ذلك معللا ماأتجه إليه بأن المقيس عليه فى هذه الحالة ليس ماورد من نصوص وإنما «فاء السببية» لما بينها وبين الواو من تماثل .

وعلى ذلك يجوز — عند هذا الفريق من النحويين — وقوع واو المعية

بعد باقى أنواع الطلب ، وإذا يجوز نصب المضارع بعد الواو المسبوقة بكل من :

الدعاء ، مثل : ربِّ لا تغضب علىّ وتتركَنى بعيداً عن رضاك .

التحضيض ، مثل : هلا تعرف واجبك وتحضرَ فى موعدك .

الترجى ، مثل: لعل محمداً يعود ويحضرَ معه الكتاب .

العرض ، مثل : ألا تعرف الصبر وتنتظرَ ريثما أعود .

تاسعاً : (أو)

تعددت المعانى التى تفيدها (أو) فى العربية الفصحى ، وبتتبع الأساليب المختلفة يمكن أن تجد (أو) دالة على المعانى الآتية :

١ — الشك من المتكلم، نحو قوله تعالى على لسان أصحاب الكهف بعد يقظتهم : (لبثنا يوماً أو بعض يوم) .

٢ — الإبهام على السامع ، نحو قوله تعالى على لسان النبى : (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) .

٣ — التخيير أو الإباحة ، وذلك إذا وقعت بعد صيغتى الأمر : (سواء كانت صيغة فعل الأمر أو المضارع المقرون بلامه) ، وهى تفيد التخيير إذا كان الجمع بين معطوفيها محظوراً والإباحة إذا كان الجمع بينهما مباحاً ، فنى نحو : تزوج ليلى أو أختها ، كانت للتخيير لاحالة لاستحالة الجمع بين الأختين فى عصمة رجل واحد ، وفى نحو : لتأكل الطعام أو الفاكهة كانت للاباحة .

٤ — الجمع المطلق ، وهى بذلك تفيد معنى (الواو) العاطفة ، ويمثل له النحويون ببيت جرير :

جاء الخلافة أو كانت له قدراً　　كما أتى ربه موسى على قدر

أي وكانت له قدراً ، وقول توبة :

وقد زعمت ليلى بأني فاجر　　لنفسي تقاها أو عليها فجورهـــا

أي : وعليها فجورها .

٥ — الإضراب ، فتفيد معنى (بل) ، ويرى سيبويه أنها تفيده بشرطين: تقدم نفي أو نهي ، وإعادة العامل ، نحو : ما قام زيد أو ماقام عمرو ، و :لايقم زيد أو لايقم عمرو . ومنه قوله تعالى : (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) ويرى الكوفيون والفارسي وابن برهان أنها تفيد (الإضراب) دون شرط مما ذكر سيبويه ، محتجين بقول جرير:

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم　　لم أحص عدتهم إلا بعداد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية　　لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

٦ — الاستثناء ، فتفيد معنى (إلا) ، نحو قول زياد الأعجم :

وكنت إذا غمزت قناة قوم　　كسرت كعوبها أو تستقيما

أي : إلا أن تستقيم ، وجعل منه بعض المحققين قوله تعالى : (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) ، أي : إلا أن تفرضوا لهن فريضة .

٨ — الغاية ، فتكون بمعنى (إلى) ، نحو قول الشاعر :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى　　فما انقادت الآمال إلا لصابر

أي إلى أن أدرك المنى .

٨ — التعليل ، أى أن ما بعدها معلول عما قبلها ، فتفيد معنى (حتى) فى كون ما قبلها علة لما بعدها ، نحو : لأذاكرن أو أفوز فى الامتحان ، أى حتى أفوز .

٩ — الشرط ، فتكون بمعنى (إنْ) الشرطية ، نحو : لآتينك أعطيتنى أو حرمتنى ، أى : إن أعطيتنى أو إن حرمتنى .

١٠ — التقسيم ، نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف .

١١ — التبعيض ، نحو : (وقالوا كونوا هودا أو نصارى) ، ومن النحاة من يرى أنها هنا تفيد التفصيل .

ومن النحويين من يرى أن هذه المعانى — وغيرها مما تدل عليه (أو) فى التراكيب — تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أولا : المعنى الأساسى المستفاد من صيغة (أو) نفسها ، وهو « الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء » .

ثانياً : معان هامشية أفادتها (أو) أخذا من حروف أخر ، وهى الدلالة على الإضراب أخذاً من (بل) ، والغاية نقلا من (إلى) ، والتفصيل تشبيهاً بـ (إما) ، ومطلق الجمع مثل (الواو) .

ثالثاً : أما سائر المعانى التى تفيدها (أو) فى التراكيب اللغوية بعد ذلك ، فإنها معان مأخوذة من غير (أو) نفسها ، وهو السياق .

ولقد يرى البعض إدماج القسمين الأخيرين معاً ، بيد أن تأمل النماذج اللغوية يكشف عن وجود فروق دقيقة بينهما ؛ إذ ثمة فارق بين معنى تفيده

(أو) فى التركيب ، أى أن (أو) هى التى تمنحه له، وبين معنى يفيده التركيب نفسه فهو الذى يعطيه لها .

. . .

و (أو) التى ينصب بعدها الفعل المضارع هى التى تفيد أحد معان ثلاثة :

١ — الغاية ، وذلك إذا كان الفعل الذى قبلها ينقضى شيئاً فشيئاً ويتم انقضاؤه بوقوع الفعل الذى بعدها، نحو قولك : لألزمنك أو تقضينى حقى ، أى: إلى أن تقضينى.

٢ — التعليل ، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها ، نحـــو قولك : لأرضين الله أو يغفر لى ، أى : إلى أن يغفر لى .

٣ — الاستثناء ، وذلك إذا لم يصلح فى موقعها (حتى) أو (إلى) ، نحو قولك : لأطردن العابث أو يكفَّ . أى إلا أن يكف ، ومنه قوله تعالى : (ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) أى : إلا أن يرسل .

ولا ينصب المضارع بعد (أو) هذه إلا بشرطين :

١ — عدم تقدم معمول الفعل الذى يليها عليها .

٢ — عدم الفصل بينها وبين الفعل المنصوب بعدها . خلافا للأخفش فى جواز الفصل بالشرط، فيصح عنده أن تقول : لألزمنك أو ـ إن شاء الله ـ تقضينى حقى ، بنصب الفعل (تقضى) .

وقد تعددت الأساليب التى استعملت فيها (أو) فى العربية الفصحى ،

ويمكن أن نميز فيها بين أسلوبين :

الأول : أن يقع قبلها اسم صريح ، سواء كان مصدراً أو غيره ،وحينئذ يجوز الإتيان بـ (أن) المصدرية بعد (أو) وعدم الإتيان بها ، ومن ثم يصح نحويا صورتان :

١ - الاسم الصريح + أو + أن + المضارع المنصوب .

٢ - الاسم الصريح + أو + المضارع المنصوب .

ومن قبيل هذه الصورة قول الشاعر :

لولا رجال من رزام أعزة ... وآل سبيع أو أسوءَك علقما

الثانى : ألا يكون قبلها اسم صريح ، ومن ثم لا يصح الإتيان بـ (أن) المصدرية بعد أو ، وبذلك لا يصح فيها إلا صورة واحدة هى :

الاسم غير الصريح + أو + المضارع المنصوب .

ما الذى ينصب المضارع فى هذه الصور ؟

أما جمهور النحويين فيرون أن (أو) فى هذه الصور جميعاً عاطفة ،وأن المضارع منصوب بعدها بـ (أن) المصدرية، سواء كانت ملفوظة أو مضمرة، وبذلك يجعلون إضمار (أن) فى الصورة الثانية من الأسلوب الأول جائز ، ويعدون هذا الوضع من المواضع التى يجوز فيها إظهارها وإضمارها . فى حين يقررون أنها مضمرة وجوباً فى الأسلوب الثانى الذى لم يتقدمها فيه اسم صريح،ويعدون هذا الوضع من المواضع التى تضمر فيها دائماً ولا يصح إظهارها وتكون (أن) المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف على ما قبل (أو) .

ومن النحويين من رفض هذا الرأى ، وذهب إلى أن (أو) هى التى نصبت الفعل بنفسها سواء ذكرت معها (أن) أو لم تذكر .

وثمة اتجاه ثالث يرى أن النصب ليس بأو ولا أن ، وإنما بالخلاف ، أى مخالفة الثانى للأول من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ، ولا معطوفاً عليه .

عاشرا : ثم

أبرز الأساليب التى استعملت فيها (ثم) فى العربية الفصحى أسلوبان :

الأول : العطف ، و تفيد (ثم) فى هذا الأسلوب ـ عند جمهور النحاة ـ معانى ثلاثة ، غالباً ، هى :

(ا) التشريك ، أى أن ما بعدها يشارك ما قبلها فى حكمه .

(ب) الترتيب ، أى أن مابعدها يأتى بعد ما قبلها وليس قبله ولا مصاحباً له

(ح) المهلة ، أى أن ثمة تراخيا بين زمن مابعدها وزمن ماقبلها .

والأسلوب الثانى : الزيادة ، وفى هذا الأسلوب لا تفيد (ثم) أيا من المعانى السابقة ، وإنما تفيد ما تفيده الصيغ الزائدة فى العربية من تقوية المعنى وتحسين اللفظ ، أخذا من القاعدة الكلية التى تقول : إن كل زيادة فى اللفظ تدل على زيادة فى المعنى ، وهو توسع لما قرره ابن جنى فى قوله : كل زيادة فى المبنى تدل على زيادة فى المعنى ، وجعل منها بعض النحاة قوله تعالى : (حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم ، وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا) ، وقول زهير :

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى

فــثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

وينصب الفعل المضارع الواقع بعد (ثم) في مواضع أربعة ، هي :

١ — إذا كان قبل (ثم) اسم صريح ، نحو قول أنس مدركة الخثعمي :

إني وقتــلي سليكا ثم أعقله   كالثور يضرب لما عافت البقر

٢ — إذا وقعت (ثم) والفعل بين الشرط والجزاء عند الكوفيين ، نحو قوله تعالى : (ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله — ثم يدركه الموت — فقد وقع أجره على الله) ، في قراءة من نصب (يدركَ) .

٣ — إذا وقعت (ثم) والفعل بعد الشرط والجزاء ، عند الدماميني ، نحو قولك : من يقاتلْ دفاعا عن وطنه يجدْ تقدير أهله ، ثم ينعم بالتخليد في رضوان الله ، بنصب (ينعم) .

٤ — إذا وقع قبل (ثم) طلب محض ، عند ابن مالك ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسلَ منه » بنصب (يغتسل) .

وناصب الفعل المضارع بعد ثم ، عند جمهور النحويين ، هو (أن) المصدرية التي يجوز إظهارها وإضمارها ، ومن ثم يعد جمهور النحويين هذا الموضع من المواضع التي تضمر فيها (أن) جوازاً و (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على ماقبل (ثم) .

ومن النحويين من يرى أن الناصب للمضارع هو (ثم) نفسها سواء ذكرت (أن) أو لم تذكر .

* * *

ولا ينصب الفعل المضارع فى غير هذه المواضع التى فصلناها ، فإذا ورد منصوباً فى غيرها كان شاذاً ، ومن ذلك قول بعض العرب : « مره يحفرَها » بنصب يحفر ، وقولهم : « خذ اللص قبل يأخذك » بنصب يأخذ ، وقد رأى الجمهور أن الناصب فى الموضعين (أن) المضمرة على غير قياس ، وجعلوا من ذلك رواية بيت طرفة :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى
وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

بنصب (أحضر) على تقدير (أن) مضمرة ، وقول الآخر :

وهم رجال يشفعوا لى فلم أجـــد
شفيعاً إليه غير جـــود يعادله

بنصب (يشفعوا) ، وقوله عامر الهذلى :

ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعلَه

بنصب (أفعل) . وقراءة الحسن : « تأمرونى أعبدَ » ، والأعرج : « ويسفكَ الدماء » بالنصب فيهما . وغيرهما : « بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغَه » .

وقد رأى بعض النحاة تقسيم الشذوذ إلى قسمين :

شذوذ حسن ، وذلك إذا كان فى الكلام الملفوظ (أن) ؛ لأنها تشير إلى (أن) المحذوفة . نحو بيت طرفة ، والمثل : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، بنصب تسمع .

وشذوذ غير حسن ، وذلك إذا لم يكن فى الكلام (أن) ، كباقى الأمثلة :

وهـــذا نوع من التقسيم لا ينهض على أساس ، فحسبه الحكم عليه بالشذوذ . فكيف السبيل إلى اعتباره بعد ذلك حسناً ؟ !

* * *

هل يجوز نصب الفعل المضارع قياساً على هذه المواضع ؟ !

لقد ذهب كثير من النحاة الى عدم جواز ذلك ، بيد أن منهم من رأى جواز نصب الفعل المضارع قياساً على هـــذه المواضع الشاذة ، وهؤلاء هم الكوفيون وبعض البصريين ، وقد قال أبو حيان معللا موقف الكثير من النحويين فى رفض هذا الموقف الذى يبيح القياس على الشاذ : « والصحيح قصره — أى نصب المضارع فى هذه المواضع — على السماع ؛ لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه ، وهو نزر ، فلا ينبغى أن يجعل قانونا كليا يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف — أى حذف أن — وإقرار الفعل منصوباً ولا مرفوعاً ويقتصر فى ذلك على مورد السماع » . وهو يشير بفقرته الأخيرة إلى موقف الأخفش الذى أجاز حذف (أن) قياساً بشرط رفع الفعل المضارع ، نحو : « تأمرنى أعبد » و « تسمع بالمعيدى » بالرفع فيهما . وجلى أن موقف أبى حيان هنا يستند إلى إدراك صحيح لقلة النصوص الواردة فى المسألتين : نصب المضارع فى غير المواضع المطردة ، على تقدير القول بإضمار (أن) ، أو رفعـــه فيها بدعوى حذفها . ولكنا وإن كنا نؤيد ماذهب إليه أبو حيان ، لا ننسى أن القضية التى أسهمت فى خلق هذه المشكلة ، ومشكلات غيرها كثيرة فى التراث النحوى ، هى عدم وجود ضوابط كمية دقيقة للقلة والكثرة فى النصوص ، ومن ثم للحد المقبول منها ، والقدر المرفوض فيها .

الفصل الخامس

جوازم الفعل المضارع

يجزم الفعل المضارع عند النحاة إذا وقع بعد ما يسمى بالأدوات الجازمة ، وهى مجموعة من الصيغ التى يجزم المضارع إذا وليها ، وتنقسم عندهم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تقتضى بعدها فعلا مضارعا مجزوما واحدا ، والثانية تستلزم بعدها فعلين مضارعين مجزومين . وتنحصر المجموعة الأولى فى أدوات خمس . هى : (لا) الطلبية ، و (اللام) الطلبية ، و (لم) ، و (لما) النافية ، والموضع الخامس بعد الطلب غير المتلو بفاء السببية . وأما المجموعة الثانية — ويطلق عليها أدوات الشرط — فتضم اثنتى عشرة أداة ، هى : (إن) ، و (من) ، و (ما) ، و (مهما) ، و (أى) ، و (متى) ، و (أيان) ، و (أين) ، و (حيثما) ، و (إذما) ، و (إذاما) ، و (أنى) . وسنخص كل صيغة من هذه الصيغ التى يجزم المضارع بعدها بحديث فيه بعض التفصيل .

جوازم الفعل الواحد

أولاً : (لا) الطلبية

اشتراط كون (لا) طلبية عند النحاة ، لإخراج نوعين آخرين من (لا) لا يجزم المضارع بعدها ، وهما (لا) النافية ، و (لا) الزائدة .

أما — (لا) النافية .

فيطرد وقوعها فى عدد من المواضع — تفيد فيها جميعاً النفى — أبرزها خمسة هى :

(ا) الداخلة على الجملة الإسمية ، العاملة فيها عمل (إن) وهى تفيد من حيث المعنى نفى الجنس ، ولذلك اصطلح عليها النحاة بـ (لا النافية للجنس) ، نحو : لاصاحبَ شجاعة مذموم ، ولا حسناً فعله مكروه ، ولا متقدماً زملاءه فاشل ، ولا علم يصعب على الجد .

(ب) الداخلةعلى الجملة الإسمية ، العاملة فيها عمل (ليس) ، والأصل أن تفيد نفى الوحدة لا الجنس ، نحو : لاطالب فى المحاضرة بل طلاب كثيرون . من ذلك قول النابغة :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

وقول المتنبى :

(جـ) الداخلة فى ثنايا الجملة فعلية أو اسمية ، وهى العاطفة ، نحو : أكرم محمدا لا سعيدا ، وجاء خالد لا بكر ، ومررت برجل لا امرأة .

(د) الداخلة فى الجواب ، وهى نقيض (نعم) نحو لوسئلت : هل زارك . أحد من الأصدقاء؟ ، فتقول : لا .

(هـ) المعترضة بين الخافض والمخفوض ، نحو : حضرت بلا إفطار ، وسافرت بلا استعداد ، وغضبت من لا شيء .

وأما ـ (لا) الزائدة .

فإنها تفيد عند النحويين فائدة معنوية وأخرى لفظية ، أما المعنوية فهي تقوية المعنى وتأكيده ، وأما اللفظية فهي تحسين اللفظ وتزيينه ، وهي إذا لاتفيد النفي . ولا تؤثر إعرابيا فيما يتلوها ، بل تدعم المعنى المستفاد من الجملة بدونها ، ومن ثم فإنها لاتزاد إلا في المواضع التي لالبس فيها ولا غموض ولا إبهام ، ومن ذلك قوله تعالى : (مامنعك إذ رأيتهم ضلوا أن ـ لا ـ تتبعني) أي : أن تتبعني ، وقوله : (مامنعك أن ـ لا ـ تسجد) أي : أن تسجد ، وقوله : (لأن ـ لا ـ يعلم أهل الكتاب) أي : ليعلم ، وقوله : (فـ ـ لا ـ أقسم بمواقع النجوم) أي : فأقسم ، وقوله : (و ـ لا ـ أقسم برب المشارق والمغارب) أي : وأقسم ، بدليل قوله تعالى : (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) ، وجعل منه بعض المفسرين قوله سبحانه : (لا ـ أقسم بيوم القيامة) على معنى : أقسم ، وقد رفض ذلك ثعلب . ذاهبا إلى أنها رد لكلام سابق ، ومن ثم وقف عليها ، وجعل كلمة (أقسم) بدءا لجملة جديدة ، انطلاقا من تصوره أن زيادة (لا) لاتكون إلا بين كلامين أو في خلال الكلام ، فلا يصح كونها بدءا لكلام ، أي في مفتتح جملة ، ونحسب أن فيما ذكرنا من آيات مايرد ماشترطه ثعلب ؛ إذ قد وقعت فيها (لا) زائدة بالرغم من أنها قد افتتح بها في بعضها .

* * *

ولا الطلبية التي يجزم المضارع بعدها تستعمل لطلب الترك ، ويصطلح عليها النحاة بـ(لا) الناهية ، إذا كان الكلام من الأعلى إلى الأدنى ، نحو

قوله تعالى : (لاتشرك بالله) ، وقوله : (ولا تنسوا الفضل بينكم) ، وقوله: (لاتتخذوا عدوى وعدوكم أولياء) . ويرون أنها تفيد الدعاء إذا كان الكلام من الأدنى إلى الأعلى ، نحو قــــوله سبحانه : (ربنا لاتؤخذنا) وقوله الشاعر :

يقولون لاتبعد وهم يدفنوننى وأين مكان البعد إلا مكانيا

وقول الآخر :

فلا تشلل يد فتكت بعمرو فإنك لن تذل ولن تضاما

كما لاتفيد لا الطلبية الالتماس إذا كان الكلام من المساوى فى الدرجة نحو : لا تفعل مالا يرضى ضميرك ، ولاتقل مايرفضه ذوقك ، ولاتتقرب لأحد بما يغضب ربك .

ويجزم الفعل المضارع إذا وقع بعد (لا) الطلبية ، كما فى الأمثلة والشواهد السابقة ، وقد رأى جمهور النحويين أن الجازم هو (لا) نفسها ، فى حين رأى بعض النحاة ـ منهم السهيلى ـ أنها ليست الجازمة للفعل المضارع لأنها هى (لا) النافية نفسها ، ومن ثم كان الجازم عنده لاما مقدرة قبل (لا) ثم حذفت كراهية لاجتماع لامين معا ، ورأى فريق ثالث أن (لا) ليست إلا (اللام) الطلبية زيدت عليها ألف ففتحت اللام لتناسب الألف ، وواضح أن موقف هذين الفريقين الأخيرين لايسلم من ضعف ؛ إذ أن أقوالهما مجرد ادعاءات لادليل عليها كما قال أبو حيان .

* * *

— والأصل أن تدخل (لا) الطلبية على الأفعال المسندة إلى المخاطب ، واحدا أو متعدداً ، مذكراً أو مؤنثا .

— ويكثر دخولها على الأفعال المسندة إلى ضمائر الغياب .

— أما الأفعال المسندة إلى ضميرى المتكلم مفرداً وغيره ففى دخول (لا) الطلبية عليها تفصيل :

(١) إذا كان الفعل المسند إلى أحد ضميرى المتكلم مبنيا للفاعل ، وهو المصطلح عليه بالمبنى للمعلوم فالأصح عدم دخول (لا) الطلبية عليه ؛ لأن الأصل أن المتكلم لاينهى نفسه ، ولكن وردت أمثلة نادرة دخلت فيها (لا) الطلبية على الفعل المسند إلى أحد ضميرى المتكلم على سبيل المجاز ، تنزيلا للمتكلم منزلة الأجنبى .

ومن ذلك فى حديث النبى . « لاألفين أحدكم متكأ على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به . . الحديث » ف (لا) ناهية ، والفعل (ألفين) مضارع فى محل جزم بعدها : إذ هو مؤكد بالنون الخفيفة ، وهو مسند إلى ضمير المتكلم المفرد .

ومثله قول الأعشى :

لأعرفن ربربا حورا مدامعها   مردفات على أعقاب أكوار

ف (لا) ناهية ، و (أعرف) فعل مضارع فى محل جزم بعدها ، وهو مؤكد بالنون الخفيفة ، ومسند إلى ضمير المتكلم المفرد .

ومن ذلك قول الوليد بن عقبة :

إذا ماخرجنا من دمشق فلا نعد   لها أبدا مادام فيها الجراضم

ف (لا) ناهية ، و (نعد) مضارع مجزوم بها ، وهو مسند إلى ضمير جماعة المتكلمين .

(ب) إذا كان الفعل مبينا لغير الفاعل ، وهو المصطلح عليه بالمبنى للمجهول ، جاز دخول (لا) الطلبية عليه مع كونه مسنداً لأحد ضميرى المتكلم ؛ وذلك لأن الطلب فيها لايتوجه إلى المتكلم وإنما يتوجه إلى الفاعل الحقيق المحذوف ، نحو : لا أُخْرَجْ من هذه المحاضرة ، ولا نُهَنْ فى هذه الكلية .

وطبقاً لهذا التفصيل يمكن ترتيب علاقة (لا) الطلبية بدخولها على النحو الآتى :

— الأصل والأكثر أن تدخل على الأفعال المسندة إلى ضمائر الخطاب .

— ويصح ويكثر دخولها على الأفعال المسندة إلى ضمائر الغياب .

— ويجوز - بقلة - دخولها على الأفعال المسندة إلى ضميرى المتكلم إذا كانت مبنية للمجهول .

ويندر دخولها على الأفعال المسندة إلى ضميرى المتكلم المبنية للمعلوم .

* * *

وقد اشترط كثير من النحاة لجزم الفعل المضارع بعد (لا) الطلبية اتصالها معا وعدم الفصل بينهما بفاصل ، سواء كان ظرفا، أو جارا ومجرورا أو غيرهما ، وعلى ذلك لا يصح نحو لا - اليوم - تكرم خالدا ، ولا - فى الدار يجلس أحد ، بجزم تكرم ويجلس ، للفصل بينهما وبين الفعل .

وقد أجاز بعض النحاة بقاء العمل مع الفصل فى الشعر فحسب ، وجعل منه قول الشاعر :

وقالوا أخانا لاتخشـــع لظالم عزيز ، ولا - ذا حق قومك - تظلم

أي : ولا تظلم ذا حق قومك ، فقد جزم الفعل (تظلم) بعد (لا) الطلبية بالرغم من الفصل بينهما . وجليٌّ أن هذا البيت من قبيل ما يسمية النحاة بالضرورة الشعرية ، ومن ثم لا دليل فيه .

بقيت مسألة أخيرة في الجزم بعد (لا) الطلبية ، وهي : هل يجوز حذف الفعل المجزوم بعدها ؟ لقد أجاز بعض النحاة كابن عصفور والأبدى هـــذا الحذف مع بقاء (لا) نفسها ، فيجوز عندهم أن تقول : أكرم محمداً إن حضر وإلا فلا ، أي : فلا تكرمه ، بيد أن محقق النحويين قد توقفوا في قبول ذلك لعدم وروده فيما سمع عن العرب .

ثانياً : اللام الطلبية

اشتراط كون اللام طلبية لإخراج أنواع أخرى من اللام سبق أن حددناها في الفصل الرابع .

واللام الطلبية تستعمل لطلب حدوث شيء ما بعد التكلم ، وتفيد الأمر إذا كان الكلام من الأعلى للأدنى ، نحو قوله تعالى : (لينفق ذو سعة من سعته) ، والدعاء إذا كان الكلام من الأدنى للأعلى ، نحو ما ورد في القرآن على لسان بعض البشر : (ليقض علينا ربك) ، والالتماس إذا كان الكلام بين متساويين كما لو قلت لزميلك : لتعتكف في فراشك حتى تبرأ .

وإذا وقع الفعل المضارع عقب اللام الطلبية وجب جزمه ، كما في الأمثلة السابقة .

* * *

والفعل المضارع الذي يعقب هذه اللام ، ويجزم ، يجب أن يكون مسنداً إلى واحد من أربعة :

(أ) الاسم الظاهر ، مفرداً كان أو مثنى أو جمعاً ، مذكراً أو مؤنثاً ، نحو لِيذهبْ محمد، وليحضر شاهداه وليصغ زملاؤه، ولتتقدم الطالبة، وليسمع والداها ولتتعلم زميلاتها .

(ب) ضمير الغائب ، سواء كان للواحد ، أو المتعدد، المذكر أو المؤنث نحو : أبلغ خالداً ليقم بواجبه ، أى : ليقم هو .

(ح) ضمير المتكلم ، سواء كان مفرداً ، أو متعدداً ، أو واحداً معظما نفسه ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « قوموا فلأصل لكم » وقوله تعالى : (ولنحمل خطاياكم) .

(د) إذا لم يكن الفعل مسنداً إلى واحد مما سبق، فيجب أن يكون مبنياً لغير الفاعل، نحو : لِتُعْنَ بحاجتى، وهو ما يصطلح عليه النحويون باشتراطهم كون هذا الفعل مسنداً للمفعول .

ويرى النحويون أنه يقل دخول اللام الطلبية على الفعل المضارع غير المسند إلى واحد مما سبق ، وذلك إذا أسند إلى ضمير من ضمائر الخطاب ، نحو قول الشاعر :

لتقم أنت يا ابن خير قريش   فتقضى حوائج المسلمينا

وزعم الزجاجى أن هذه لغة جيدة ، وقد سبق أن ذكرنا أن الكوفيين ومن معهم يرون أن صيغة فعل الأمر ليست إلا مضارعاً مقروناً بلام الأمر حدث فيه بعض التغيير ، ولعل الزجاجى يستند إلى هذا الموقف فى تقريره « جودة » هذه اللغة ، فضلا عن بعض ما ورد فيها من شواهد . وأما جمهور النحويين فيرفضون ذلك ، ويرون أن جزم اللام للفعل المسند إلى ضمير

المخاطب أقل من جزمها للفصل المسند إلى ضمير المتكلم ، وأن الأكثر الاستغناء عن هذه الصيغة بصيغة فعل الأمر .

والأصل فى (اللام) الطلبية السكون ، ولكن منع من سكونها أنها قد تكون فى ابتداء الكلام ولا يمكن البدء بالساكن فى اللغة العربية ، ولذلك حركت بالكسر فى اللغة الفصحى . وقد أجازت بعض اللهجات تحريكها بالفتح .

ولأن الأصل هو السكون ، فإنه قد يرجع إلى الأصل إذا لم تقع اللام فى ابتداء الكلام .

ولذلك أوجب جمهور النحاة سكون اللام إذا وقعت بعد عاطف من ثلاثة :

(ا) الفاء ، نحو : (فليستجيبوا لى) .

(ب) الواو ، نحو : (وليؤمنوا بى)

(حـ) ثم ، نحو : (ثم ليقضوا تفثهم[1]) .

وقد اختلف النحاة فى جواز حذف (اللام) الطلبية مع بقاء عملها . ويمكن أن نميز بينهم اتجاهات أربعة :

الأول : يمنع حذفها مع بقاء عملها مطلقاً .

الثانى : يجيز حذفها مع بقاء عملها بشرط كونه بعد قول أمر ، وجعل من ذلك قوله تعالى : (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا) أى : ليقيموا .

---

(١) فى تسكين (اللام) مع (ثم) خلاف بين النحاة ، فقد أجاز بعضهم عدم تسكينها ، وذهب فريق ثالث إلى قصر تسكينها على ضرورة الشعر . مفرقا بين (ثم) وأختيها : الفاء والواو، بشدة اتصالهما باللام ، بخلاف (ثم) .

ث : يجيز حذفها مع بقاء عملها فى الشعر وحده دون النثر ، مستدلين بقول الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس   إذا ما خفت من أمر تبالا

أى : لتفد . وكأن أصحاب هذا الاتجاه يجعلون ذلك من قبيل الضرائر الشعرية ،

الرابع : يجيز حذف اللام الطلبية مع بقاء عملها بعد قول مطلقاً ، أى سواء كان أمراً أو غيره ، نحو : قلت لمحمد يكرم خالداً ، أى : ليكرم ومنه قول الشاعر :

قلت لبواب لديه دارها   تيذن فإنى حمها وجارها

أى : لتيذن ، قالوا : وليس ذلك من قبيـــل الضرائر الشعرية ، لأن فى إمكان الشاعر أن يقول : إيذن ، بالأمر .

والأصح من بين هذه الاتجاهات هو الأول ، لأنه الذى لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف . وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه كما تقرر فى الأصول .

إذا تقرر ما رجحناه من ضرورة ذكر اللام وعدم جواز حذفها مع بقاء عملها ، يكون لجزم (اللام) للمضارع شرطان :

(١) وجودها فى الـكلام .

(ب) عدم الفصل بينها وبين معمولها. وذلك لأنها — كما يقول أبو حيان — أشد اتصالا بمعمولها من حروف الجر . والحق أن السبب الوحيد لعدم جواز الفصل هو عدم ورود هذا الأسلوب فى تراثنا اللغوى .

ثالثاً : لـم

يرى جمهور النحويين أن (لم) حرف يفيد نفي الفعل المضارع التالي له ، ويقلب معناه إلى المضي ، ولهذا يقررون أن لم حرف نفي وقلب ، وكون (لم) مفيدة النفي حقيقة تستند إلى استقراء النصوص اللغوية ، وأما كونها تقلب زمن المضارع إلى الماضي فذلك رهن بالتسليم بأن للمضارع زمناً أصليا هو زمن الحال الممتد في المستقبل ، وقد سبق أن ناقشنا قضية ربط الصيغ الفعلية بما سمي بالأزمنة الأصلية ، وانتهينا منها إلى أن الواقع اللغوي يثبت صلاحية الصيغة الفعلية لتقبل الأزمنة المختلفة ، بحيث يكون من قبيل التعسف الزعم بأن زمنا منها أصلي تفيده الصيغة بذاتها ، وأزمانا أخرى لاتفيدها الصيغة بنفسها وإنما تأخذها من غيرها . ومن ثم نتهي إلى أن (لم) إنما تفيـــد النفي في الماضي ، وأنه لاسبيل لقبول لفظ القلب هنا لمخالفته للواقع اللغوي .

والذي يقرره هذا الواقع اللغوي أيضاً أن جزم الفعل المضارع بعد (لم) هو ما يطرد في نصوص اللغة الفصحى ، ولـكن وردت بعض نصوص لهجية أهملت فيها (لم) ولم يجزم المضارع بعدها ، ومن ذلك قول الشاعر :

لولا فوارس من نُعْمٍ وأسرتهم
يومَ الصُّلَيْفَاء لم يوفون بالجار

كذلك وردت نصوص أخرى نصب فيها الفعل المضارع إثر (لم) ، وعليه وردت بعض القراءات القرآنية لقوله تعالى (ألم نشرح لك صدرك) بفتح الحاء في (نشرح) ، ومنه قول الشاعر :

في أي يومَيّ من الموت أفر
أيوم لم يقدرَ أم يوم قدر

بفتح (يقدر) . وفسر ذلك بعض النحاة بأن (لم) يجوز إهمالها ، كما يجوز أن تعمل النصب أيضاً .

ومرد هذا الاضطراب في تحديد وظيفة (لم) نحوياً إلى أمرين :

أولها : الخلط بين نصوص اللغة الفصحى ونصوص اللهجات القبلية ، وعدم إدراك النحاة لوجود فوارق تفصل كل مستوى من هذين المستويين عن غيره ، ومن ثم احتجاجهم بظواهر لهجية في مجال تقعيد الفصحى،وأخذهم بها في نحوها .

وثانيهما : عدم دقة النحاة في تفسير بعض الخصائص الصوتية المميزة لبعض القراء ،ومن ثم توهمهم وجود ظواهر لا وجود لها بالفعل ، ومن ذلك تفسيرهم لبعض القراءات التي لجأ أصحابها إلى تحقيق حرف الحاء وهو نطق يكاد يلحقها بحركة قصيرة ، بأنها قراءات تقطع بعمل (لم) النصب فيما يتلوها .

وفي ضوء هذه الحقائق نخلص إلى أن (لم) لا يعقبها الفعل المضارع إلا مجزوما ، ولا سبيل إلى ما يصطلح عليه النحويون بإهمالها ، ولا مجال لدعوى النصب بها .

* * *

والأصل أن تتصل (لم) بمعمولها دون فصل بينهما ، لأنها مختصة بالمضارع ولا يصح دخولها على غيره ، ومن ثم إذا فصل بينها وبين الفعل كان قبيحاً .

وقد أجاز بعض النحاة الفصل بينهما في ضرورة الشعر ، مستدلين بقول الشاعر :

فأضحت مغانيهـا قفارا رسـومهـا

كأن لم سوى سرب من الوحش تؤهل

وقول الآخر :

فذاك ولم — إذا نحن مترينا —

تكن فى الناس يدركك المـراء

وقوله :

ظننت فقيراً ذاغنى ثم نلته

فلم — ذا رجاء — ألقه غير واهب

وقد أجاز الفراء الفصل بالشرط فى غير الضرورة بين (لم) والفعل المضارع المجزوم بعدها ، نحو ـ لم ـ إن تزرنى ـ أتقاعس عن زيارتك. وموقف الفراء فى إجازته الفصل مطلقا لا يستند إلى نصوص كافية ، وأما دعوى جواز الفصل بالشرط أو غيره فى الضرورة فهى وإن استندت إلى عدد من الأبيات الواردة فإنها تحتاج إلى استقراء هذه الظاهرة فى لغة الشعر قبل الاعتراف بجوازها فيه .

وكما أن الأصل اتصال (لم) بالفعل المضارع المجزوم بعدها ، فإن الأصل أيضا ذكر الفعل المجزوم بعدها وعدم حذفه ، ولكن أجاز بعض النحاة حذف هذا الفعل والاكتفاء بذكر (لم) فى ضرورة الشعر ، مستشهدين بقول إبراهيم بن على بن محمد الهرمى :

احفظ وديعتك التى استودعتهـا

يوم الأعازب إن وُصِلْتَ وإن لم

أى : وإن لم توصل ، وقول الآخر :

وعليك عهد الله إن ببابه أهل السيالة إن وصلت وان لم

أى : وإن لم توصل ، وقول الراجز :

يارب شيخ من لُكيز ذى غنم
فى كفه زيغ وفى فيه فقم
أحلج لم يشمط وقد كاد ولم

أى : ولم يصل . .

ويرفض جمهور النحويين ذلك ، استناداً الى أن (لم) عامل لايتصرف وأنه يلزم الفعل ، ومن ثم لا سبيل إلى حذف معمولها .

رابعاً : لمـا

تعددت الأساليب التى وردت فيها كلمة (لمـا) فى العربية الفصحى ، ويمكن أن يميز فيها بين أنواع ثلاثة :

الأول : (لمـا) الاستثنائية :

وهى فى هذا الأسلوب حرف استثناء بمعنى الا ، تدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى : (ان كل نفس لما عليها حافظ) ، أى : إلا عليها حافظ ، كما تدخل على الجملة الفعلية إذا كان فعلها ماضياً لفظاً لا معنى ، نحو : أنشدك بالله لما فعلت هذا الأمر ، أى : إلا فعلت ؛ أى : الا أن تفعل ، ومن ذلك قول الشاعر :

قالت له بالله ياذا البردين   لمـا غنثت نفسا أو اثنين

أى : إلا غنثت ، أى : إلا أن تغنث

الثانى : (لمـا) الرابطة :

ووظيفة (لما) هذه الربط بين جملتين على نحو شبيه بالشرط ، وهى عند الجمهور حرف وجود لوجود ، أو حرف وجوب لوجوب . نحو : لمـا جاءنى محمد أكرمته . ومن بين النحاة من يرى أنها ليست حرفا ، وإنما هى ظرف للزمان ، وقد اختلف هؤلاء : فذهب أبو بكر بن السراج وأبو على الفارسى

وأبو الفتح عثمان بن جنى إلى أنها بمعنى : حين ، وذهب ابن مالك وبعض المتأخرين إلى أنها بمعنى (إذ) .

ولا يكون ما هو بمنزلة الفعل بعد (لما) هذه إلا جملة فعلية فعلها ماض ، كما مثلنا .

وأما ما هو بمنزلة الجواب فيجوز ـ باتفاق النحويين ـ أن يكون جملة فعلية فعلها ماض ، نحو قوله تعالى : (فلما نجاكم إلى البر أعرضتم) .

وأجاز بعض النحاة أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع ، وحمل عليه قوله تعالى : (فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فى قوم نوح) .

ومنهم من أجاز أن يكون جملة اسمية إذا كانت مقرونة بإذا الفجائية ، نحو قوله تعالى : (فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون) .

كما أن منهم من جوز أن يكون جملة اسمية إذا كانت مقرونة بالفاء ، نحو قوله تعالى ، (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد) .

ويرفض جمهور النحاة وقوع الجملة الاسمية فى جواب (لما)، كما يرفضون أن يكون جوابها جملة فعلية فعلها مضارع ، ويلجئون إلى تأويل هذه الشواهد حتى يسلم لهم ما قرروه من وجوب كون جواب (لما) ماضيا لفظها ، ولا سبيل إلى قبول هذا الموقف من جمهور النحويين ، إذ لا يفرضه

إلا محاولتهم طرد الأحكام التي أطلقوها على الفعل والجواب معاً ، دون رعاية لما ورد من نصوص .

الثالث : (لما) النافية .

وتفيد (لما) هذه النفي في الماضي دائماً ، وتختص بالدخول على الفعل المضارع الذي يجزم بها ، ولذلك يرى جمهور النحويين أنها حرف نفي وجزم وقلب . ونحن نقر بأنها تفيد النفي في الماضي ، وأن المضارع يجزم بعدها ، ولكننا نرفض اعتبارها حرف قلب كما رفضنا كون (لم) كذلك ، رعاية للاعتبارات التي ذكرناها .

بين (لم) و (لما) .

تتشابه (لم) و(لما) في أمور ، وتختلفان في أخرى :

— فهما يتشابهان في أن كلاً منهما حرف ، يختص بالمضارع ، ويفيد النفي في الزمن الماضي ، وأن المضارع يجزم بعده ، وجواز دخول الهمزة على كل منهما — وإن كان دخولها على (لم) أكثر — سواء كانت الهمزة للتقرير نحو : ألمّا يحضر أحدٌ ، ومنه قوله تعالى : (ألم نشرح لك صدرك) ؟ ، أو للابطاء ، نحو : ألمّا يحن الوقت لتناول الطعام ؟ ومنه قوله تعالى : (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) ، أو للتوبيخ ، نحو : ألما تؤد ما عليك من حقوق ؟ .

ومنه قوله تعالى : (أو لم نعمّرْكُمْ) .

— ويختلفان فى خمسة أمور :

١ — أنه يجوز أن تصحب أدوات الشرط (لم) ولا يجوز أن تصحب (لما) ، تقول : إن لم تذاكر جيدا فقدت قدرتك على التفوق ، وفى القرآن : (وإن لم تفعلوا) ، و (إن لم تنتهوا) .

٢ — أن النفى بـ (لما) متصل بالحال ، أما النفى بـ (لم) فلا يتحتم اتصاله بالحال ، ومن ثم يجوز انقطاعه قبل زمن التكلم ، كما فى قوله تعالى : (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً) ، كما يجوز اتصاله بزمن التكلم أيضاً كما فى قوله تعالى : (ولم أكن بدعائك رب شقيا) .

ومثال النفى بـ (لما) قول شاس العبدى الملقب بالممزق :

فإن كنت مأكولا فكن خير آكل والا فأدركنى ولما أمزق

ولكون النفى بـ (لما) متصلا بلحظة التكلم لا يصح أن تقول : لما يكن هذا الأمر ثم كان ، على عكس لم التى يجوز أن تقول فيها : لم يكن هذا الأمر ثم وقع .

٣ — أن المنفى بـ [لما] قريب من زمن التكلم ، أما المنفى بـ [لم] فلا يشترط قربه من زمن التكلم ، بل يجوز أن يكون بعيدا عنه كما يجوز

كونه قريباً منه . ومن ثم يصح أن تقول : لم يكن خالد مقيما منذ عشرة أعوام فى القاهرة ، فى حين لا يصح أن تقول : لما يكن مقيما منذ عشرة أعوام ، ومن ثم يقرر النحويون أن [لم] لنفى الماضى مطلقا ، وأما [لما] لنفى الماضى القريب دون البعيد ، ومرد ذلك ـ كما يقول جمهور النحويين ـ الى أن [لم] تستعمل فى نفى الماضى مجردا من قد ، نحو . قام محمد ، والفعل بهذه الصورة يصلح لكل ما تقدم من الزمن ، ومن ثم كان نفيه [لم يقم] متناولا الزمن نفسه . وأما [لما] فإنها لنفى الماضى المقترن بقد ، والفعل المقترن بقد يدل على أقرب الأزمنة الماضية الى زمن التكلم ، ولذلك صلح أن يكون حالا ، فجاز أن تقول : حضر محمد قد ضحك ، كما تقول : حضر محمد يضحك حضر محمد ضاحكا . وما دامت [لما] لنفى الماضى المقترن بقد فقد وجب واقتصار زمن النفى على زمن الإثبات حتى لا يكون ثمة تعارض بين النفى والإثبات .

٤ — أن المنفى بـ (لما) متوقع حصوله غالباً ، بخلاف المنفى بـ (لم) فإنه لا دلالة فيه على توقع الحدوث مطلقا ، ولذلك يرى المفسرون أن قوله تعالى : (بل لما يذوقوا عذاب) يتضمن توقع نزول العذاب بهم ، وأن قوله تعالى : (لما يدخل الإيمان فى قلوبكم) يشير إلى احتمال ايمان المخاطبين .

هذا بالنسبة للمستقبل ، وأما بالنسبة للماضى فلم ولما سواء فى نفى المتوقع وغير المتوقع معاً ، ومثال نفى المتوقع : مالى قمت فلم تقم ، أو ولما تقم ؛ لأن التعجب من المنفى يقتضى توقع الثبوت ، ومثال نفى غير المتوقع قولك ابتداء : لم يقم محمد ، أو : لما يقم محمد .

٥ — أن المنفى بـ (لما) جائز الحذف عند جمهور النحاة ، إذا دل عليه دليل ، نحو قول الشاعر :

فجئت قبورهم بدءا ولما

فناديت القبور فلم يجبنه

أى : ولم أكن بدءا ، وجعل منه قوله تعالى : (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) قال أبو حيان : وإن كلا لما ينقص من عمله ، وقال ابن الحاجب وإن كلا لما يوفوا .

ولا يجوز حذف المنفى بـ (لم) وإن دل عليه دليل

وقد علل أبو حيان هذا الفارق بين (لم) و (لما) بأنه إنما جاز الحذف مع لما لأنها مركبة من (لم) و (ما) ، فكأن (ما) فيها عوض عن المحذوف .

أما ابن عصفور فقد ذهب إلى قياس حالة النفى على حالة الإثبات ، وإذ يجوز فى الإثبات حذف الفعل الواقع بعد (قد) نحو : لم يعجب خالد بالمدينة وكان قد ، أى : قد أعجب بها ، فإنه يجوز فى النفى أن تقول : قاربت المدينة ولما ، أى : ولما أدخلها .

. . .

خامساً : بعد الطلب غير المتلو بفاء السببية المقصود به شرط

تتعدد أساليب الطلب فى العربية الفصحى ، سواء كان الطلب أمراً ، أو نهياً ، أو دعاء ، أو استفهاماً ، أو عرضاً ، أو تحضيضا ، أو تمنياً ، أو رجاء ، ومن بين أساليبه الربط بينه وبين فعل يتلوه على نحو يجعله سبباً فيه وكأنه شرط لحدوثه ، وقد تصحب فاء السببية الفعل فينصب ، نحو : رب وفقنى فأهتدى إلى الصواب ، وقد سبق تفصيل ذلك فى نواصب المضارع ، وقد لاتذكر فاء السببية معه . وقد أجاز النحاة حينئذ وجهين .

الأول ـ رفع الفعل المضارع التالى للطلب ، على أن الجملة حال ، أو نعت أو مستأنفة . نحو قوله تعالى . (فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى) .

والثانى — جزم الفعل المضارع التالى للطلب وذلك إذا كانت جملة المضارع فى المعنى جوابا وجزاء لجملة الطلب ، بمعنى أن تكون مرتبطة بها ارتباط جواب الشرط بفعل الشرط . ويضاف إلى هـذا فى الفعل الواقع بعد النهى شرط آخر عند جمهور النحويين ، هو أن يصح المعنى مع حذف [لا] الناهية وإحلال [إن .. لا] ـ المكونة من إن الشرطية ولا الناهية محلها .

ـ مثال الجزم بعد الأمر الصريح قوله تعالى : (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) . وقوله . (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) وقوله : (قل لعبادى يقولوا التى هى أحسن) .

- ومثال الجزم بعد الأمر غير الصريح قولك : اتقى الله أمرؤ فعل خيراً يثب عليه ، أى . ليتق الله ، فهو خبر مقصود به الأمر ، وقولك : حسبك الحديث يسترح الناس ، وعليك زيداً يحسن إليك ؛ فهو طلب باسم الفعل . ومنه قول الشاعر . .

وقولى كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدى أو تستريحى

- ومثال الجزم بعد النهى قولك . لاتدن من المخاطر تسلم ، فالمعنى صحيح لو قلنا : إن لاتدن من المخاطر تسلم ، ولا يجوز الجزم عند الجمهور لو قلنا . لاتدن من المخاطر تهلك ، إذ لايصح المعنى حين نضع [إن . . . لا] فنقول . إن لا تدن من المخاطر تهلك . وقد أجاز جزمه أيضاً بعض النحويين .

— ومثال الجزم بعد الدعاء : رب وفقنى أطعك ، ومنه قوله تعالى : (واحلل عقدة من لسانى يفقهوا قولى) .

— ومثال الجزم بعد العرض : ألا تزورنا تحتف بقدمك .

— ومثال الجزم بعد الاستفهام : أين منزلك أزرك؟

— ومثال الجزم بعد التحضيض: هلاّ تؤدى واجبك تلق احترام زملائك .

— ومثال الجزم بعد التمنى : ليت لى قدرة على التحمل أقل ما يرضى ربى

ـ ومثال الجزم بعد الرجاء قول الشاعر :

لعـــل التفاتا منك نحوى ميسّرٌ

يَمِــلْ بك من بعد القساوة لليسر

. . .

ما الذى جزم المضارع فى هذه المواضع ؟

لقد تعددت الإجابات التى قدمها النحويين عن هذا السؤال ، ويمكن أن نميز من بين ركامها آراء أربعة :

الأول : يذهب أصحابه ـ وعلى رأسهم الخليل وسيبويه ـ إلى أن الجازم هو الجملة الطلبية السابقة لتضمنها معنى الشرط ، فعملت عمله .

وقد رد بدر الدين بن مالك هذا الرأى بأن تضمن هذه الأشياء معنى الشرط ضعيف لأمرين : الأول ـ أن التضمين زيادة بتغير الوضع ، والزيادة بغير تغير أفضل ، والثانى ـ أن التضمين لا يكون إلا لفائدة ، ولا فائدة فى تضمين الطلب معنى الشرط ، لأنه يدل عليه بالالتزام فلا فائدة فى تضمينه بمعناه .

وقد رده أيضاً ابن عصفور بقوله : إن التضمين يقتضى أن يكون العامل جملة ، ولا يوجد عامل جملة فى أى موضع .

كما رده كذلك أبو حيان من حيث إن التضمين هنا لا يجوز أصلا ؛ لأن المضمن شيئا يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد أن لم يكن له دلالة عليه مع إرادة مدلوله الأصلي ، فإذا قلت : من يأتني آته ، فمن ضمنت معنى الحرف ودلت على مدلولها من الاسم فصارت لها دلالتان . دلالة مجازية ، وهي معنى (إن) ، ودلالة حقيقية، وهي مدلول الشخص العاقل . وأما هنا فقولك : ايتني أكرمك ، يكون فيه تضمين ايتني معنى. إن تأتني، فتضمنت معنى (إن) ومعنى الفعل المعمول لها ، وذلك معنى مركب ، ودلت على معناها الأصلي من الطلب وهو دلالته الحقيقية ، ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين ، وإنما يكون التضمين لمعنى واحد . ولا يقال إنه قد تضمن معنى (إن) وحدها ؛ لأن فعل الطلب ليس قابلا لتضمين معنى (إن) لتنافيهما ؛ من حيث إن فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب ، و « إن » يقتضي معناها أن يكون الفعل خبراً ، ولا يكون الشيء الواحد طلباً وخبراً .

والرأي الثاني : — واليه يتجه الفارسي والسيرافي وابن عصفور — يذهب إلى أن الجازم هو الجملة السابقة أيضاً ، لالتضمنها معنى الشرط ، وإنما لنيابتها عن الشرط . بمعنى أنه قد حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه منابها في العمل ، ونظيره قولك : إكراما خالدا ، فإن كلمة (إكرام) قد نابت عن : (أكرم) فنصب (خالد) لا لأن المصدر قد ضمن معنى فعل الأمر ، بل لأن المصدر قد ناب عن فعل الأمر . وهكذا يجوز جزم المضارع بعد الطلب لنيابة الطلب مناب الجازم (وهو الشرط) لالتضمنه معناه .

والرأى الثالث : ـ وهو مذهب أكثر المتأخرين ـ يتجه إلى أن الجازم هو أداة الشرط المقدرة . ثم اختلف أصحاب هذا الرأى فى تحديد هذه الأداة المقدرة: فمنهم من قال إنها (إن) لاغيرها ، ومنهم من ذهب إلى جواز تقدير إن وجواز تقدير سواها ، ومعنى هذا أن أصحاب هـــذا الرأى يقولون بأن التركيب قد حذف منه باطراد أداة الشرط وفعل الشرط معا . وأن المضارع المجزوم إنما هو جواب الشرط المحذوف ، وإلى هذا يشير أبو حيان حيث يرى أن جزم المضـــارع فى نحو : ايتنى أكرمك ، على تقدير : ايتنى إن تأتنى أكرمك، ويقول : وهذا الذى نختاره دون حاجة إلى التضمين ولا إلى النيابة .

وأما الرأى الرابع : فيرى أصحابه أن الجازم هو (لام) الأمر المحذوفة مقدرة ، ويعقب على هذا الرأى أبو حيان فيقول . وهذا ليس بشىء ؛ لأنه لايطرد فى مواضع الجزم إلا بتجوز كبير .

ونحسب أن هذا الخلاف كله لاجدوى منه ولافائدة فيه سوى محاولة تصحيح نظرية العامل التى قرر فيها النحاة أن العمل للأدوات وليس للجمل ، مما اضطرهم إلى البحث عن « أداة » تعمل الجزم فى هذا الأسلوب ، وهكذا تعددت اتجاهاتهم بين من يرى أن الأداة هى أداة الشرط ، أو لام الأمر ، أو الطلب نفسه إما لتضمنه معنى الشرط أو نيابته عنه ، ولو أن النحويين وقفوا عندما هو موجود بالفعل فى اللغة من ظواهر لانتهوا إلى نحو مافعلناه منذ البداية من اعتبار الفعل مجزوما بوقوعه فى هذا الموقع ، وبذلك يصبح

جزم المضارع أحد الظواهر السياقية لأسلوب الطلب فى العربية ، دون حاجة إلى تقدير أو تأويل .

بقيت نقطة فى ختام جوازم الفعل الواحد ، وهى : هل يجزم المضارع التالى للنفى عند عدم وجود الفاء ، فى نحو : ماتأتينا تحدثنا ، مثلا ، فى الإجابة عن هذا السؤال نجد اتجاهين : فقد ذهب الزجاجى وعدد من متأخرى النحاة إلى جواز الجزم فى هذا الموضع ، قياسا على جواز الجزم بعد الطلب ، بجامع سقوط الفاء فى كل ، وكأنهم يرون أن كل ماينصب بالفاء يجزم عند عدمها. وأما الجمهور فقد منع الجزم ، وأوجب الرفع ، استنادا إلى أنه لم يرد بالجزم فى هذا الموضع (أى بعد النفى) سماع عن العرب ، كما يقول أبو حيان ، وهو موقف صحيح لأن بناء القواعد لاينبغى أن يتم فى إطار القياس العقلى ومايعتمد عليه من روابط ذهنية ، وإنما يجب أن يلتزم بالواقع اللغوى ومايطرد فيه من ظواهر .

* * *

فى ختام استعراضنا لجوازم الفعل الواحد نقف قليلا عند الأبيات التى صاغ فيها ابن مالك قواعدها ، وسوف نلاحظ بادىء بدء أنه يضع الموضع الخامس الذى يجزم فيه المضارع ـ وهو وقوعه بعد الطلب المقصود به الشرط إذا كان غير مقترن بفاء السببية ـ ضمن نواصب المضارع استطرادا لذكر أحكام فاء السببية التى ينصب المضارع بعدها ، وابن مالك فى ذلك يتبع كثيراً من النحويين الذين يؤثرون مراعاة جمع أحكام فاء السببية سواء كانت

موجودة أو غير موجودة فى مكان واحد ، مضحين فى سبيل ذلك بالاتساق فى التصنيف الشكلى ، ومايقتضيه من رعاية الحالات الإعرابية ، وهى الأسباب المنهجية التى ألجأتنا إلى نقل موضوع المضارع غير المقترن بفاء السببية بعد الطلب إلى موضعه ضمن الجوازم .

يقول ابن مالك عن الموضع الخامس ـ فى أثناء حديثه عن النواصب ـ :

وبعد غير النفى جزما اعتمد إن تسقط (الفا) والجزاء قد قصد

وشرط جزم بعد نهى أن تضع (إن) قبل (لا) دون تخالف يقع

فيقرر منذ البداية عدم جواز الجزم بعد النفى ، واقتصار الجزم على (غيره) وهو كون الفعل بعد الطلب ، وهو يذكر هذا الغير ، أى « الطلب» دون شروط ، ليشمل ما كان منه محضا وما كان غير محض : كالطلب بما لفظه الخبر ، والطلب باسم الفعل ، ثم يضع بعد ذلك شرطا عاما للمضارع الواقع بعده هو سقوط الفاء ، أى عدم اقتران الفعل بها ، وشرطا خاصا بالمضارع الواقع بعد النهى وهو صحة المعنى على تقدير أداة الشرط (إن) وأداة النفى (لا) . وهو مذهب الجمهور كما أسلفنا .

ويقول عن الأدوات الأربع الباقية :

بـ (لا) و (لام) طالبا ضع جزما فى الفعل هكذا بـ (لم) و (لما)

فيجمع فى البيت هذه الأدوات كلها ، ولا مفر من تسجيل ملحوظتين عليه ؛ أولاهما : أنه استخدم حرف الجر (الباء) الذى يفيد أساساً السببية ،

وهو تطبيق دقيق لنظرية العامل التى تعتبر العوامل مؤثرات فى معمولاتها ، فهى « السبب » فى حركاتها الإعرابية ، وهو ماتجنبناه تطبيقاً لمنهج التحليل الذى يرفض اعتبار العوامل أسباباً فعلية . والملحوظة الثانية أنه آثر استخدام لفظ الطلب مع (لا) و (اللام) ليشمل ما كان الطلب فيه من الأعلى أو من الأدنى أو من المساوى ، وهو مايصطلح عليه النحويون بالأمر أو النهى ، والدعاء ، والالتماس .

ثانياً : جوازم الفعلين

نقصد بـ « جوازم الفعلين » أدوات الشرط الجازمة عند النحاة ، وهى اثنتا عشرة كلمة تتطلب جملتين : الأولى ويصطلح عليها بـ « جملة فعل الشرط » والثانية ويصطلح عليها أيضاً بـ « جملة جواب الشرط وجزائه » ، وقد يكتفى باصطلاح : فعل الشرط ، أو : جواب الشرط ، أو : جزاء الشرط ، فحسب ، على سبيل الاختصار . فإذا وقع الفعل المضارع فى صدر هاتين الجملتين ، أو إحداهما ، كان مجزوما ، نحو قوله تعالى : (من يعمل سوءا يجز به) . وقد ذهب النحاة إلى أن جازم الشرط حينئذ عامل لفظى هو الأداة أو الجواب ، ولكن : ماالذى جزم الفعل الواقع فى الجواب ؟ هنا اختلف النحويون فى عامل الجزم بحيث يمكن أن نميز بينهم اتجاهات ثلاثة :

الأول – مذهب الكوفيين – يرى أن جواب الشرط مجزوم بعامل معنوى هو الجوار ، أى . مجاورة الجواب فعل الشرط المجزوم ، إذ أن الجواب جار ملازم للشرط دائماً ، فلما كان منه بهذه المنزلة حمل عليه فى الجزم أيضاً ، مستدلين على ذلك بأن الحمل على الجوار فى النصوص كثير ، ومن ذلك قوله تعالى : (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) فالمشركين مخفوضة لمجاورتها للمخفوض وإن كان معطوفا على مرفوع وهو اسم كان ، وقوله سبحانه : (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) بالخفض على الجوار ، وهى قراءة أبى عمرو وابن كثير وحمزة وغيرهم ، مع أنه معطوف على المنصوب وهو مفعول : اغسلوا ، ويستحيل أن أن يكون معطوفا على مجرور وهو : برءوسكم وإلا لصح مسح الأرجل لا غسلها ، وهو مخالف لما أجمع عليه الفقهاء . ومن ذلك أيضاً قول زهير :

لعب الرياح بهـــا وغيرها بعدى سوافى المـــور والقطر

فالقطر مخفوضة لمجاورتها المخفوض مع أنه معطوف على مرفوع هو الرياح، ونحوه قول الشاعر :

كأنما ضربت قـــدام أعينها قطنا بمستحصد الأوتار محلوج

فمحلوج مخفوضة لمجاورتها المخفوض ، وكان ينبغى أن تكون منصوبة لأنها صفة لمنصوب هو مفعول ضرب .

وقد رفض البصريون اتجاه الكوفيين ، وخرجوا ما احتجوا به من نصوص ، فذكروا أن كلمة (المشركين) فى الآية الأولى معطوفة على مجرور لا على مرفوع ، إذ هى معطوفة على قوله : (من أهل الكتاب) وأن قراءة (وأرجلكم) بالجر فى الآية الثانية ليست معطوفة على منصوب وإنما تعطف على مجرور هو (برءوسكم) على أن المراد بالمسح فى الأرجل الغسل ، قال أبو زيد الأنصارى : والمسح خفيف الغسل . ويدعمه قوله تعالى : (إلى الكعبين) فقد حدد ، والتحديد إنما يكون فى المغسول لا فى الممسوح ، وأما بيت زهير فلا حجة فيه عندهم أيضاً لأن من الممكن عطف (القطر) على المور وهو الغبار، كأن الشاعر شبه ما تسفيه الريح من القطر وقت نزوله بما تسفيه الريح من الغبار فأطلق عليه اسمه وهو (سوافى) ومن ثم يصلح عطف القطر على المور رعاية لهذا المعنى ، وأما البيت الأخير فمحمول — عندهم — على الشذوذ، والشاذ يقتصر فيه على السماع فلا سبيل إلى جعله أصلا يقاس عليه.

والثانى — اتجاه جمهور البصريين الذين يرون أن عامل الجزم فى الجواب لفظى لا معنوى ، ثم اختلفوا فى تحديد هذا العامل المعنوى :

— فمنهم من ذهب إلى أن العامل هو أداة الشرط ، وذلك لأنها كما تقتضى

فعل الشرط تقتضى جوابه أيضاً ، وكما وجب أن تكون عاملة فى الفعل وجب أن تكون عاملة فى الجواب كذلك .

وقد رد هذا الرأى كثيرون من البصريين لسببين :

١ — أن الجازم كالجار ، والجار لا يعمل فى كلمتين ، فالجازم مثله .

٢ — أنه ليس ثمة مايتعدد عمله إلا ويختلف : كرفع ونصب ، والأصل أنه لا يوجد مايتعدد عمله ويتفق .

وقد أجاب أصحاب هذا الاتجاه عن هذين الاعتراضين بأن هناك فرقا بين الجازم والجار ؛ إذ الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما معا بخلاف الجار ، ثم إن التعدد فى العمل قد عهد من غير اختلاف ، كمفعولى (ظن) ، ومفاعيل (أعلم) .

— ومنهم من ذهب إلى أن العامل هو الفعل ، لأنه يقتضيه ويستدعيه وهو ماذهب إليه الأخفش وابن مالك .

— ومن البصريين من رأى أن العامل هو أداة الشرط وفعل الشرط معاً إذ أنهما يقتضيان الجواب معا ، فلما اقتضياه معا وجب أن يعملا فيه معا .

وقد رد ذلك بعض البصريين بأن الأصل فى الفعل أن لا يعمل فى الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير فى الفعل فكيف يضاف إلى العامل المؤثر فيه وهو الأداة ، إذ إضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

— ومنهم من عدل هذا الرأى إلى حد ما فقال إن العامل هو أداة الشرط بواسطة فعل الشرط وليس مع فعل الشرط ، ففعل الشرط شرط فى العمل لا عامل كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والوقود ، فإن التسخين إنما يحصل عند وجودهما لا بهما .

وأما الثالث. فهـــو مذهب المازنى الذى حاول الخلاص من أسر هذه الخلافات فى تحديد عامل الجزم فى الجواب ، فرأى أنه مبنى وليس بمعرب ؛ وذلك لأن الفعل المضارع إنما يعرب لوقوعه موقع الاسم ، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم ، لأنه ليس من مواضعه ، فوجب أن يكون مبنيا على الأصل، وحرصا منه على عدم التناقض لو ذهب إلى أن الفعل معرب فقد اضطر إلى القول بأن الفعل بدوره مبنى أيضاً لأنه تحقق فيه ما تحقق فى الجواب من عدم صحة وقوع الاسم موقعه .

وهذا رأى ـ عند جمهور البصريين ـ بين الفساد ، إذ لو صح ذلك لـكان ينبغى أن يبنى الفعل بعد النواصب والجوازم لعدم صحة وقوع الاسم بعدها ، وحيث أجمع النحاة على أن المضارع معرب منصوب بعد النواصب أو مجزوم بعد الجوازم فقد دل ذلك على فساد ما ذهب إليه المازنى .

ومرد هذا الخلاف كله ـ كما هو واضح ـ إلى التصور التقليدى لنظرية العامل ، الذى يجعل العامل مؤثراً تأثيراً إيجابيا فى المعمول ، ولو أن النحاة فهموا من العامل ما ينبغى أن يفهم منه وهو وصف الظواهر السياقية التى تترتب على وجود الصيغ فى التراكيب المعبرة عن الأساليب المختلفة فى المواقف اللغوية المتنوعة لاكتفوا فى مجالنا هذا بتحديد الصيغ الداخلة فى تركيب الشرط وحالاتها الإعرابية ، بدلا من الانزلاق فى متاهة البحث النظرى الذى لا التزام فيه بالواقع اللغوى .

* * *

وأدوات الشرط الجازمة ، أى التى يجزم بعدها مضارعان ، اثنتا عشرة أداة ، هى :

١ — إن ، نحو قوله تعالى : (وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله) ، فقد وقع بعدها فعلان مجزومان ، هما : (تبدوا) وهو فعل الشرط ، و (يحاسب) وهو جواب الشرط وجزاؤه .

٢ — ما ، نحو قوله تعالى . (وماتفعلوا من خير يعلمه الله) ، فقد وقع بعدها فعلان مجزومان ، هما . (تفعلوا) وهو فعل الشرط ؛ و (يعلم) وهو جواب الشرط وجزاؤه .

٣ — مَن ، نحو قوله تعالى . (من يعمل سوءا يجز به) ، فقد وقع بعدها فعلان مجزومان ، هما . (يعمل) وهو فعل الشرط ، و (يجز) وهو جواب الشرط وجزاؤه .

٤ — مهما ، نحو قول الشاعر .

ومهما تكن عند امرىء من خليقة   وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فقد وقع بعدها فعلان مجزومان ، أولهما فعل الشرط (تكن) وثانيهما جواب الشرط (تعلم) .

٥ — أي ، نحو قوله تعالى . (قل ادعو الله أو ادعوا الرحمن ، أيا ماتدعوا فله الأسماء الحسنى) وقد ظهر الجزم هنا على فعل الشرط ، وهو (تدعوا) وأما الجواب فلم يظهر عليه الجزم لكونه جملة اسمية مقرونة بالفاء وهو (فله الأسماء الحسنى) .

٦ — متى ، نحو قول الحطيئة .

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره   تجد خير نار عندها خير موقد

فقد جزم بعد (متى) هنا فعلان : أولهما (تأت) وهو فعل الشرط ، والثانى (تجد) وهو جوابه وجزاؤه . ومثله ماالستشهد به الحجاج .

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى

٧ ـ أيان ، نحو قول الشاعر :

أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

وقد جزم بعدها فعلان هما : (نؤمنك) وهو فعل الشرط ، و (تأمن) وهو الجواب والجزاء .

٨ ـ أين ، نحو قول ابن همام السلولى :

أين تصرف بها العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقى

فقد وقع بعدها فعلان مجزومان : الأول :(تصرف) وهو فعل الشرط، والثانى (تجد) وهو الجواب والجزاء .

والأكثر استعمال (أين) مضمومة إليها (ما) نحو قوله تعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت).

وقول كعب بن جعيل :

صعدة نابتة فى حائر أينما الرياح تميلها تمل

٩ ـ حيثما ، نحو قول الشاعر :

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الأزمان

فقد وقع بعدها فعلان مجزومان . أولهما فعل الشرط (تستقم)، والثانى جواب الشرط (يقدر) .

١٠ ـ إذ ما ، نحو قول عبد الله بن همام السلولى :

إذ ماترينى اليوم أزجى مطيتى أصعد سيراً فى البلاد فأفرع

فإنى من قوم سواكم وإنما   رجالى فهم بالحجاز وأشجع

فقد جزم بعدها فعل الشرط وهو « تربنى » وأما الجواب فهو الجملة الاسمية المصدرة بالفاء فى صدر البيت الثانى. وقد ظهر الجزم فى كل من الشرط والجواب فى قول الآخر :

وإنك إذا ما تأت ما أنت آمر   به تلف من إياه تأمر آتيـــا

حيث جزم فعل الشرط « تأت » وجوابه « تلف » .

١١ — إذا ما ، نحو قول الفرزدق :

يرفع لى خندف والله يرفع لى   نارا إذا ما خمدت نيرانهم تقد

وقد ظهر الجزم فى جواب الشرط (تقد) وأما الفعل فإنه ماض وهو قوله (خمدت) ولذلك لم يظهر جزمه .

واعتبار (إذا ما) من بين أدوات الشرط العاملة عمل (إن) رأى فريق من النحويين ، ولكن الجمهور يمنع ذلك ويرى كونها ظرفا لا شرطا .

ويرى جمهور النحاة أن (حيثما) و (إذ ما) الشرطية أصلها (حيث) و(إذ) ضمت إليها (ما) ضرورة .

١٢ — أنى ، نحو قول الشاعر :

خليلى أنّى تأتيانى تأتيا   أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

وقد جزم بعدها فعلان : الأول فعل الشرط ، وهو (تأتيانى) والثانى جوابه وهو (تأتيا) .

ومنه قول لبيد :

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها   كلا مركبيها تحت رجليك شاجر

* * *

ولهذه الأدوات عند النحاة تقسيمات مختلفة باختلاف اعتباراتها :

التقسيم الأول: من حيث التصنيف النحوى .

وتنقسم بهذا الاعتبار إلى أربعة أقسام :

١ — حرف باتفاق ، وهو: (إن) .

٢ — حرف على الأصح ، وهو:(إذ ما) و (إذا ما) .

٣ — اسم باتفاق ، وهو: (من) و (متى) و (أى) و(أين) و (أيان) و (أنى) و حيثما) .

٤ — اسم على الاصح ، وهو (مهما) .

التقسيم الثانى : بحسب المعنى .

وتنقسم بهذا الاعتبار إلى ستة أقسام ، هى :

١ — ماوضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو (إن)و (إذ ما).

٢ — ما وضع للدلالة على غير العاقل ثم ضمن معنى الشرط ، وهو: (ما) و (مهما) .

٣ — ما وضع للدلالة على العاقل ثم ضمن معنى الشرط ، وهو : (من) .

٤ — ما وضع للدلالة على معنى الزمان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو: (متى) و (أيان) .

٥ — ماوضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو : (أين) و (أنى) و (حيثما) .

٦ — ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة ، وهو: (أى) فإنها بحسب

ما تضاف إليه ، فى نحو : أيهم يقم أقم معه ، بمعنى (مَنْ) ، وفى : أى السيارات تركب أركب ، بمعنى (ما) ، وفى أى يوم تصم أصم ؟ ، بمعنى (متى) ، وفى : أى مكان تجلس فيه أجلس ؟ ، بمعنى : (أين)

والأصح عند جمهور النحاة أن (إذا ما) مثل (إذ ما) فى أنها حرف لمجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهكذا يتصورون أن تركيب (إذ) أو (إذا) مع (ما) قد أخرج الكلمة المركبة عن المعنى الذى كان لعناصرها ، فصارت لفظاً جديداً فى معناه ووظيفته وتصنيفه جميعاً .

* * *

وتقتضى تلك الأدوات عند النحويين جملتين ، تربط كلا منهما بالأخرى ، وتصيران كالجملة الواحدة فى إفادة المعنى ، ويطلق على الجملة الأولى جملة الشرط ؛ لتعليق الحكم عليه ، وعلى الجملة الثانية جملة الجواب والجزاء ؛ أما كونها جوابا فلأنها تترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال ، وأما كونها جزاء فلأنها بمثابة الجزاء لمضمون الفعل .

أما جملة فعل الشرط فلا تكون — عند جمهور النحاة — إلا فعلية « لأنها علة وسبب لوجود الثانى ، والأسباب لا تكون بالجوامد وإنما تكون بالأعراض ، والأفعال أعراض » .

ويشترط أن يكون فعلها ماضيا أو مضارعا ، ولا يقع فعل الأمر شرطاً .

ويشترط فى الفعل الواقع شرطاً ستة أمور ، هى :

١ — أن يكون غير ماضى المعنى ، فلا يجوز : إن قام محمد أمس قمت اليوم .

٢ — أن لا يكون طلبياً ، فلا يجوز : إن لا تحضر أحداً معك أقابلك ، ولا إن ليجلس محمد أجلس .

٣ — أن لا يكون جامدا ، فلا يجوز : إن عسى ، ولا : إن ليس .

٤ — أن لا يكون مقروناً بحرف تنفيس؛ فلا يجوز: إن سوف يقم.

٥ — أن لا يكون مقروناً بقد، فلا يجوز: إن قد قام، ولا: إن قد يحضر.

٦ — أن لا يكون مقروناً بحرف نفي غير (لم) و (لا)، فلا يجوز: إن لما يقم، ولا إن لن يقوم.

وقد أجاز بعض النحاة كون جملة الشرط جملة اسمية، استدلالا بكثير من النصوص التي وقع فيها الأسماء بعد أدوات الشرط، سواء كانت هذه الأسماء ظاهرة نحو قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) وقوله سبحانه: (إذا السماء انشقت ... الآيات) وقول كعب بن جميل التغلبي:

صعدة نابتة في حائر أينما الريح تميلها تمل

وقول عدي بن زيد:

فمتى واغل ينبهم يحيو • ويعطف عليه كأس الساقي

أو ضمائر نحو قول لبيد بن ربيعة:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل

وقول السموءل بن عاديا الغساني اليهودي:

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل

وقول هشام المري:

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره يمس منا مفزعاً

وقول الآخر:

يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ولديك إن هو يستزدك مزيد

وقد أول الجمهور هذه المواضع كلها، فذهب إلى أن الاسم الواقع بعد أداة الشرط فيها فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وأنه لا سبيل إلى ذكر

هذا الفعل المحذوف لأنه لا يجمع بين الفعلين : المفسِّر والمفسَّر . وجلى أن هذا ضرب من التعسف الذى لا مسوغ له إلا محاولة تصحيح ما وضعوا من قواعد، لم تستند ـ منذ البداية ـ إلى استقراء مافى نصوص اللغة من ظواهر .

والأصل فى جملة الجواب ـ عند النحاة ـ أن تكون فعلية، «لأن الجواب شىء موقوف دخوله فى الوجود على دخول شرطه ، والأفعال هى التى تحدث وتنقضى ويتوقف وجود بعضها على وجود بعض ، لا سيما والفعل مجزوم ؛ لأن المجزوم لا يكون إلا مرتبطاً بما قبله ولا يصح الابتداء به من غير تقدم حرف الجزم عليه » .

ويكون فعلها أمراً ونهياً ، ومضارعاً وماضياً .

وقد يكون جملة اسمية .

ويشترط فى جملة الجواب الإفادة ، فلا يكون بما لا يفيد ، فلا يجوز : إن يقم زيد يقم ، كما لا يجوز فى الابتداء : زيد زيد ، فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز نحو : إن لم تطع الله عصيت ، إذ أريد به التنبيه على العقاب فكأنه قال : وجب عليك ما وجب على العاصى ، كما جاز فى الابتداء نحو قول أبى النجم :

أنا أبو النجم وشعرى شعرى
لله درى ما أجن صدرى

ومنه قوله صلوات الله عليه: « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » .

* * *

وإذا كانت جملتا الشرط والجزاء فعليتين لم يشترط أن يكونا من نوع واحد :

— إذ تارة يكونان مضارعين ، مثل : إن تذاكر تنجح ، ومنه قوله تعالى : (وإن تبدوا مافى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله) .

— وتارة يكونان ماضيين ، مثل : إن حضر محمد سافر خالد ، ونحو قوله تعالى : (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم) .

— وتارة يكون فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً ، مثل : إن حضر محمد أكرمته . ومنه قوله تعالى : (من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه) وقوله تعالى : من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها) .

— كذلك قد يكون فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً ، وإن كان ذلك قليلا حتى خصه سيبويه والجمهور بالضرورة الشعرية ، نحو قول أبى زبيد الطائى :

مَنْ يكدنى بسيِّئ كنت منه
كالشجا بين حلقه والوريد

وقول قعنب بن أم صاحب :

إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا
منى ، وما سمعوا من صالح دفنوا

وقول الآخر :

إن تصرموا وصلنا كم وإن تصلوا
ملأتم أنفس الأعداء إرهابا

وقد أجاز بعض النحاة — ومنهم الفراء — وقوع ذلك فى غير الضرورة ، وجعلوا منه قول النبى صلوات الله عليه : « من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً

غفر له ما تقدم من ذنبه » وقوله تعالى : (إن نشأ ننزل عليهم آية من السماء فظلت أعناقهم لها خاضعين) فـ « ظلت » فعل ماض ، وهو معطوف على الجواب . فيكون جوابا .

— كذلك قد يكون فعل الشرط ماضيا والجواب أمراً ، كما فى نحو : إن قابلت سعيدا فبلغه تحيتى ، ومنه قوله تعالى : (وإن كنتم جنباً فاطهروا) .

ويرى جمهور النحاة أن جملتى الشرط والجزاء تدلان على الزمن المستقبل حتى وإن كانتا معا أو كانت إحداهما ، ماضية فى اللفظ فإنها من ناحية المعنى تتناول المستقبل وتنصب عليه .

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنه لا يتحتم كون جملتى الشرط والجزاء منصرفتين إلى المستقبل ويجوز أن تدل كلتاهما أو إحداهما على الماضى .

ومن ذلك ما رآه المبرد من أن لفظ (كان) يبقى على دلالته على الزمان الماضى وإن استخدم فى تركيب الشرط ، كما فى نحو : (إن كنت قلته فقد علمته) ونحو : (إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين ، وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين) ، ونحو : (إن كنتم جنبا فاطهروا) .

ومن ذلك أيضاً ما قرره ابن مالك من أن جواب الشرط إذا كان فعلا ماضياً مقرونا بـ (الفاء) و (قد) لفظا أو تقديرا فإنه يكون ماضى اللفظ والمعنى جميعاً ، أما اقترانه بالفاء وقد لفظا فكما فى نحو . (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) ، وأما تقديرا فكما فى نحو : (إن كان قميصه قد من دبر فكذبت) إذ التقدير : فقد كذبت .

وقد رد هذا الاتجاه جمهور النحاة ، يقول أبو حيان ممثلا وجهة نظرهم فى رفض دلالة أى من جملتى الشرط والجواب على الماضى . « ذلك مستحيل من حيث إن الشرط يتوقف عليه مشروطه ، فيجب أن يكون الجواب على

بالنسبة إليه مستقبلا ، وإلا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضى فى الخارج أو فى الذهن وذلك محال، فيتأول ماورد من ذلك على حذف الجواب ، أى : إن يسرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ، وسمى المذكور جوابا لأنه مغن عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفا » .

وواضح أن هذا الرد ينصب على نحو ما ذهب إليه ابن مالك ، دون أن يتناول بالضرورة ما ارتآه المبرد إلا إذا توسعنا فى تفسير كلام أبى حيان على نحو ما فعل بعض شراحه المتأخرين .

إعراب أدوات الشرط :

يرى النحويون أن أداة الشرط الإسمية إذا دلت على زمان أو مكان تعرب ظرفاً ، فتكون فى موضع نصب على الظرفية ، كما لو قلت : متى تسافر أصحبك ، ونحوه قوله تعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت) .

وإذا دلت على حدث أعربت مفعولا مطلقاً .

وإذا لم تدل على شيء مما سبق فلا يخلو الأمر عند الجمهور من أن يقع بعدها فعل لازم أو فعل متعد .

فإن كان بعدها فعل لازم أعربت أداة الشرط مبتدأ خبره ما بعده ، نحو : من يقم أقم معه .

وإن كان بعدها فعل متعد لم ينصب اسما ظاهرا أعربت مفعولا به ، نحو : من تكرم أحترمه ، فإن نصب اسماً ظاهراً ، نحو : من يكرم خالداً أحترمه ، جاز فى أداة الشرط عند الجمهور أن تكون فى موضع رفع أو نصب ، باعتبار أن المسألة من باب الاشتغال .

إعراب فعـــل الشرط :

قد يكون فعل الشرط مجزوماً ، وقد لا يكون كذلك ، وهو لا يجزم إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

١ — أن يكون مضارعاً.

٢ — ألا يكون ماضى المعنى .

٣ — ألا يكون طلبياً .

٤ — ألا يكون جامداً .

٥ — ألا يكون مقترناً بحرف تنفيس، وهو: السين ، و : سوف.

٦ — ألا يكون مقترناً بحرف نفى غير (لم) و (لا) .

٧ — ألا يكون مقترناً بقد .

فإذا لم يستكمل الفعل هذه الشروط امتنع جزمه لفظاً ، وفى جزمه محلا خلاف .

إعراب جواب الشرط :

قد يكون جواب الشرط مجزوما أيضا ، كما قد يكون غير مجزوم ، أى : مرفوعاً .

والجزم فى جواب الشرط قد يكون واجباً ، بحيث يمتنع رفعه ، كما قد يكون جائزاً ، بحيث يجوز فيه الرفع أيضا .

ولذلك يرى النحويون أى فى إعراب جواب الشرط إذا كان جملة فعلية حالات ثلاث ، هى :

(أ) وجوب الجزم .

(ب) جواز الجزم والرفع .

(جـ) وجوب الرفع .

(أ) وجوب الجزم :

يجب جزم جواب الشرط إذا تحقق أمران :

١ — أن يكون فعل الشرط مضارعاً مجزوماً .

٢ — أن يتوافر فى جواب الشرط الشروط التى سبق تحديدها لجزم الفعل.

وشاهد الجملة التى تحقق فيها هذان الأمران قوله تعالى : (ومن يتق الله يجعل له مخرجا) .

وشذ رفع الجواب مع توافر الشروط ، كما فى نحو قول عمرو بن خثارم البجلى :

يا أقرع بن حابس يا أقــــرع إنك إن يصرع أخوك تصرعُ

(ب) جواز الجزم والرفع :

يجوز جزم جواب الشرط ويجوز رفعه إذا تحقق الشرط الثانى الذى سبق اشتراطه لوجوب الجزم دون أن يتوافر الشرط الأول ، بمعنى أن فعل الشرط كان ماضيا فى حين تحقق فى الجزاء كافة الشروط الأخرى . مثال : إن قام محمد يقم خالد ، أو : يقوم خالد ، برفع الجواب وجزمه .

ويشهد لجواز الوجهين قول زهير :

وإن أتاه خليــــل يوم مسألة يقول لا غائب مالى ولا حرم

وقوله تعالى : (من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه) وقوله سبحانه : (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف لهم أعمالهم فيها) .

وقول الفرزدق :

دست رسولا بأن القوم إن قدروا   عليك يشفوا صدورا ذات توغير

(ج) وجـــوب الرفع :

يجب رفع الجواب ويمتنع جزمه إذا كان الجواب مقترنا بالفاء أو إذا الفجائية . أو لم يستكمل باقى الشروط التى حددناها فى جزم الفعل .

ويشهد للرفع قوله تعالى : (ومن عاد فينتقم الله منه) ، إذ الفعل هنا طلبى المعنى وإن كان خبرى اللفظ ، أى : لينتقم الله منه .

* * *

اقتران الجـــواب بالفاء :

القاعدة العامة أنه إذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون فعلا للشرط فإنه يجب اقترانه بالفاء ، وخصت بذلك عند النحويين لأنها تفيد السببية ، ولمناسبتها للجزاء فى المعنى ؛ إذ معناها التعقيب بلا فصل ، كما أن الجـــزاء يعقب الشرط .

وهكذا تدخل الفاء جملة الجواب التى يمتنع أن تكون شرطا كما فى المواضع الآتية :

١ — الجملة الاسمية ، نحو قوله تعالى : (وإن يمسسك بخير فهو على كل شىء قدير) .

٢ — الجملة الطلبية ، نحو قوله تعالى : (إن كنتم تحبون الله فاتبعونى) ، ونحوه باقى أنواع الطلب ، من نهى ودعاء وعرض وتحضيض وتمن ورجاء واستفهام .

وفى نحو قوله تعالى : (وإن يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده)

وقعت الجملة اسمية طلبية معا .

٣ — الجملة ذات الفعل الجامد ، نحو قوله تعالى : (إن تبدوا الصدقات فنعما هي) وقوله : (إن ترنى أنا أقل منك مالا وولداً فعسى ربى) .

٤ — الجملة المنفية بما ، نحو قوله تعالى : (وإن توليتم فما سألتكم من أجر) .

٥ — الجملة المنفية بلن ، نحو قوله تعالى : (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) .

٦ — الجملة المنفية بإن ، نحو قولك : إن تقم فإن أقوم ، أى: فما أقوم .

٧ — الجملة المقترنة بقد ، نحو قوله تعالى : (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) .

٨ — الجملة المقترنة بالسين ، نحو قوله تعالى : (وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى) .

٩ — الجملة المقترنة بسوف ، نحو قوله تعالى : (من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه) .

ويرى جمهور النحاة أن هذه الفاء الرابطة جملة الجواب بجملة الشرط هى فاء السببية الكائنة فى الإيجاب فى نحو قولك : يقوم محمد فيقوم خالد . وكما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير ، ومن ثم لا يجوز الربط بين جملتى الشرط والجواب بغيرها ؛ إذ هى هنا للربط السببى ، وليس للتشريك فى الحكم .

ورأى فريق آخر من النحاة أن الفاء الرابطة هنا هى العاطفة ، وأنها قد

عطفت جملة على جملة .

والأصل ذكر هذه الفاء الرابطة وعدم خلو التركيب منها ، لكن .. هل يجوز حذفها من التركيب أو لا يجوز ؟ اتجاهات ثلاثة عند النحاة :

الأول : جواز ذكرها وحذفها مطلقا ، وإليه ذهب بعض النحويين ، استدلالا بقوله تعالى : (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) . وقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن اللقطة : « إن جاء صاحبها وإلا استمتع بهـــــا » وقول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها   والشر بالشر عند الله مثلان

وقول الآخر :

من لا يزال ينقاد للغي والصبا   سيلفى على طول السلامة نادما

الثاني : وجوب ذكر الفاء في المواضع المحددة وعدم جواز حذفها مطلقاً ، ونسب أبو حيان هذا الرأي للمبرد ، وقد أول من اتجه إلى وجوب الذكر ما استشهد به القائلون بالجواز من نصوص تشهد لحذفها .

الثالث : يذهب إلى منع حذف الفاء الرابطة في النثر ، وفي الشعر في غير الضرورة ، وجواز حذفها لضرورة الشعر فحسب ، وهو مذهب سيبويه .

اقتران الجواب بـ (إذا) :

إذا كان جواب الشرطة جملة اسمية موجبة غير طلبية ولا مقرونة بإنّ التوكيدية جاز أن تربط بجملة فعل الشرط بإذا الفجائية ، إذا كانت أداة الشرط (إن) أو (إذا) وسر ذلك — عند الجمهور — ما بين الفاء وإذا من تشابه

فى كونهما لا يبدأ بهما «ولا يقع كل منهما إلا بعد ما هو معقب بها بعدها».

نحو قوله تعالى : (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون).

وبذلك لا يجوز الربط بإذا فى نحو : إن أطاع الإنسان دواعى الهوى فويل له ، وإن عصى شيطانه فسلام عليه ؛ إذ الجملة فى الموضعين طلبية . وفى نحو : إن قام محمد فما قام خالد ، لأن الجملة منفية ، وفى نحو : إن سافر محمود فإن محمداً قادر على إعانته . لأن الجملة مؤكدة بإن .

هل يجوز اجتماع (الفاء) و (إذا) :

يرى جمهور النحويين أن الأصل عدم اجتماع الفاء وإذا معا فى صدر الجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط ، ومرد ذلك عندهم إلى أن (إذا) عوض عن الفاء فى الربط بين جملتى الشرط والجواب ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض .

وأجاز بعض النحاة الجمع بين الفاء وإذا معاً ، استدلالا بقوله تعالى : (واقترب الوعد الحق فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا)، قال الزمخشرى: إن (إذا) هذه هى الفجائية ، وقد تقع فى المجازاة سادة مسد الفاء فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ، ولو قيل : إذا هى شاخصة ، أو فهى شاخصة كان سديداً .

* * *

العطف على الشرط أو الجواب :

— إذا وقع الفعل المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملتى الشرط والجزاء ، نحو قول الشاعر :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ... ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضما

فإن النحويين يجيزون فيه وجهين : الجزم عطفاً على فعل الشرط المجزوم لفظاً كما فى البيت ، أو محلا إذا لم يكن مجزوماً فى اللفظ ، والنصب على أن الواو للمعية ؛ لأن مضمون الجزاء ليس محقق الوقوع ، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام .

— أما إذا وقع الفعل المضارع المقترن بالفاء أو الواو بعد جملتى الشرط والجزاء ، نحو قوله تعالى : (وإن تبدو ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء) ، فإنه يجوز فيه ـ عند النحاة ـ ثلاثة أوجه : الوجهان السابقان ، وهما الجزم ، والنصب ، ووجه ثالث هو : الرفع ، باعتبار أن الواو أو الفاء للاستئناف ، وأن الفعل بعدها مستأنف ، وقد قرئت الآية السابقة بالأوجه الثلاثة ، فالرفع قراءة عاصم وابن عامر ، والجزم قراءة باقى السبعة ، وبالنصب قرأ ابن عباس والأعرج . وبالثلاثة أيضاً قرىء قوله تعالى : (من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فى طغيانهم يعمهون) ، والرفع قراءة أبى عمرو وعاصم ، والجزم قراءة باقى السبعة ، وأما النصب فقراءة الكسائى وحمزة . وكذلك وردت روايات ثلاث فى قول النابغة :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام

برفع : يأخذ ، ونصبه ، وجزمه .

— وجواز أكثر من وجه إعرابى فى الفعل المضارع الواقع بين جملتى الشرط والجواب ، أو بعدها ، مشروط عند جمهور النحاة بكونه مقروناً بالفاء ، أو الواو ، كما مثلنا . ولكن الكوفيين أجازوا تعدد الوجوه إذا كان مقترناً بـ (ثم) أيضا ، استدلالا بقوله تعالى : (ومن يخرج من بيته مهاجراً

إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله) ، فقد وقع الفعل [يدرك] بين جملتى الشرط والجواب مع اقترانه بـ [ثم] ، وقد قرأته الجماعة بالجزم ، وقرأه بالنصب قتادة والجراح .

* * *

الحذف فى تركيب الشرط :

ذكر النحويون أن الحذف يتناول جوانب متعددة من تركيب الشرط فى العربية الفصحى ، وسنحاول هنا أن نلخص أهم ما قرره النحويون فى هذا المجـــال :

[١] حذف الشرط والجواب معا :

يرى بعض النحويين جواز حذف جملتى الشرط والجواب معا ، شريطة كون الأداة هى [إن] « لأنها أم الباب ، ولأنه لم يرد غيرها » . مستشهدين بقول رؤبة :

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً قالت وإن

وجعلوا منه قوله تعالى : (أو تقولوا لو أنا أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة ، فمن أظلم ممن كذب بآيات الله) والتقدير عندهم : إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بينة ، وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم ، فمن أظلم ممن كذب بآيات الله . وإنما جعلت هذه الآية من قبيل حذف جملتى الشرط والجواب لأنه قد ذكر فى اللفظ جملة قائمة مقام الجواب ، وأما الجواب فلم يذكر .

وجوز فريق آخر من النحاة حذف الشرط والجواب وإن لم تكن الأداة إن، كقول النمر بن تولب :

فإن المنية من يخشها فسوف تصادفه أينما

أي : أينما يذهب تصادفه .

ويرى ابن مالك أن حذفهما معا ضرورة ، فلا يجوز في غيرها . ومفهوم هذا القول أنه يستوي في عدم الجواز كون الأداة إن،أو كون الأداة غيرها.

[ب] حذف الشرط والأداة :

يرى جمهور النحويين أن حذف أداة الشرط وفعل الشرط إما مطرد كثير ، أو جائز قليل .

— فهو مطرد كثير بعد الطلب ، نحو قوله تعالى : (فاتبعوني يحببكم الله) ، أي : فإن تتبعوني يحببكم ، وقوله : (ربنا أخرنا إلى أجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل) أي : إن تؤخرنا نجب .

— وهو جائز على قلة في غير الطلب ، نحو قوله تعالى : (إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون) أي : فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذا البلد فاعبدوني في غيرها . وقوله : (أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولي) ، أي : إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي .

[ج] حذف الشرط وحده :

يجيز جمهور النحاة حذف ما علم من شرط ـ دون أداته ـ بشرطين :

١ ـ أن تكون أداة الشرط [إن] .

٢ ـ أن تقترن الأداة بـ [لا] النافية .

ومن ذلك عندهم قول الأحوص :

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعل مفرقك الحسام

فحذف الشرط لدلالة فطلقها عليه ، وأبقى جوابه ، أى : إلا تطلقها .

ويرى ابن هشام أن الحذف مع توافر هذين الشرطين هنا يقع كثيراً فى اللغة ، نحو قولك : من يسلم عليك فرحب به ومن لا فلا تعبأ به . أى ومن لا يسلم عليك .

[د] حذف الجواب وحده :

يرى جمهور النحويين أن حذف جواب الشرط يقع جائزاً ، ويقع واجباً .

— وهو يجوز فى موضعين :

١ ـ إذا كان الشرط ماضياً وعلم الجواب ، نحو : (إن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض أو سلما فى السماء فتأتيهم بآية) ، فقوله : (فإن استطعت) شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه ، والتقدير . فافعل ، والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الأول .

٢ — إذا اجتمع القسم والشرط وتقدم القسم على الشرط وتقدم عليهما ما طالب خبر ، فإنه يجوز حذف جواب الشرط اكتفاء بجواب القسم ، نحو : أمحمد والله إن ينجح لأكافئنه .

— ويجب حذف الجواب فى مواضع ثلاثة :

١ — إن كان الدال عليه ماتقدم عما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعة ، وهو مذهب الجمهور .

نحو : أنت ظالم نفسك إن أهملت ، أى . إن أهملت فأنت ظالم، فلكونه جملة اسمية مجردة من الفاء لا يصح جعله جوابا .

ونحو : أقوم إن تقم ، أى : إن تقم أقم ، ولا يصح كون (تقوم) جوابا لكونه فعلا مضارعا مرفوعا لزوما .

ونحو : لم أرقه إن ينج منها ، أى : إن ينج منها لم أرقه ، ولا يصلح أن يكون المتقدم جوابا لأن الجواب المنفى بلم لاتدخل عليه الفاء .

وقد خالفهم فى ذلك الكوفيون والمبرد ، الذين يرون أنه لاحذف فى المواضع السابقة وأن المتقدم هو الجواب . وأجابوا عن الأول بأن الفاء إنما تدخل لأنها تناسب صدر الجواب إذا كان فى موضعه ، ولأنها خلف عن العمل ولاعمل مع التقديم ، وعن الثانى بأن رفع المضارع لضعف الحرف عن العمل فى متقدم ، وعن الثالث بجواز دخول الفاء على المنفى بلم أيضاً .

٢ — الموضع الثانى من مواضع حذف الجواب أن يكون الدال عليه ماتأخر عنه من جواب قسم سابق عليه ، نحو : (لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لايأتون بمثله) فجملة (لايأتون) جواب قسم سابق على الشرط ، ويدل على تقدمه تقدم اللام فى (لن) لأنها موطئة للقسم ، وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم .

٣ — الموضع الثالث أن يكون الدال على جواب الشرط ماتأخر عنه من جواب استفهام سابق عليه ، وهو قول يونس وحده ، نحو : أإن قام محمد تقوم ؟ . وقد رد ذلك سيبويه مستشهدا بقوله تعالى : (أفإن مت فهم الخالدون) لأن دخول الفاء على الجواب دليل على أنه جواب الشرط .

ومن الأمثلة السابقة فى هذه المواضع الثلاثة يتضح أن حذف الجواب وجوبا مشروط بكون فعل الشرط ماضيا .

. . .

والحق أن القول بالحذف يرتكز على افتراض حتمية وجود كل عناصر تركيب الشرط من أدوات وصيغ فى جميع المواقف والسياقات ، دون اعتبار لأثر هذه المواقف والسياقات فى الأساليب . مع أنه ينبغى على الباحث النحوى أن يدرس علاقة الموقف بالأسلوب الذى يقال فيه ، بحيث لا يقنن لما يفترض وإنما يستمد مقومات قواعده مما يجد .

ولو التزمنا بهذا المبدأ الذى يفرضه منهج التحليل اللغوى لانتهينا إلى نتيجة واضحة تتفق مع الواقع اللغوى ، هى أن مكونات تركيب الشرط تختلف باختلاف المواقف اللغوية ، فتارة يفرض الموقف أسلوبا مكونا من الأداة وجملة الفعل وجملة الجواب وتارة يكون الموقف من الوضوح بحيث لايحتاج إلى أداة ، أو يكتفى فيه بإحدى الجملتين .

. . .

اجتماع الشروط .

يجيز النحويون اجتماع أكثر من شرط واحد : كما لو قلت : إن حضر محمد إن فهم المحاضرة فهو ناجح . ومن ذلك قول الشاعر :

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا   منا معاقل عز زانها كرم

ويرى جمهور النحويين وجوب الاكتفاء بجواب واحد للأفعال المتعددة ، لكنهم اختلفوا فى هذا الجواب : هل هو جواب للأول ، أو هو جواب للأخير ، ذهب كثيرون إلى أن الجواب للأول دون غيره ، وأنه قد حذف الجواب من التالى له لدلالة جواب الأول عليه ، وذهب فريق آخر إلى أن الجواب للشرط الأخير ، والشرط الأخير وجوابه جواب ماسبقه على إضمار

الفاء، وهكذا وهو خلاف لاجدوى منه ، ولاتترتب عليه فائدة .

اجتماع الشرط والقسم

معلوم أن كلا من الشرط والقسم يستدعى جوابا ، وأن جواب الشرط إما مجزوم ، أو مقرون بالفاء أو إذا ، على نحو ماذكرنا ، وأما جواب القسم فقد يكون جملة اسمية أو جملة فعلية :

— فإن كان جملة اسمية أكد بـ (إن) و (اللام) ، أو بإحداهما فحسب مثل : والله إن زيداً لقائم أو : والله لزيد قائم ، أو : والله إن زيداً قائم .

— وإن كانت جملة فعليه مثبتة صـــدرت بمضارع أكد بـ (اللام) و (والنون) مثل : والله لأكرمن محمدا .

— وإن كان جملة فعلية مثبتة صدرت بماض أكد بـ (اللام) و (قد) مثل : والله لقد قام خالد .

— وإن كان جملة منفية وجب أن يكون النفي بـ (ما) أو (لا) أو (إن)، مثل : والله ماقام سعد والله لا يتخلف سعيد . . . الخ .

فماذا يكون الحال إذا اجتمع الشرط والقسم؟ .

القاعدة العامة أنه إذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدم عليهما معا مايتطلب خبرا يحذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب المتقدم عليه .

— ففي نحو : إن قام زيد والله يقم عمرو . حذف جواب القسم لتأخره ، لدلالة جواب الشرط المتقدم عليه .

— وفي نحو : والله إن قام زيد ليقومن عمرو ،حذف جواب الشرط لتأخره لدلالة جواب القسم المتقدم عليه .

أما إذا تقدم عليهما مما مايحتاج إلى خبر، فإنه يذكر جواب الشرط مطلقاً ويحذف جواب القسم :

سواء كان الشرط متقدما ، مثل : زيد إن حضر خالد والله أكرمه .

أو متأخرا ، مثل : زيد والله إن حضر خالد أكرمه .

وما يخالف هذه القواعد شاذ ، ومن ذلك قول الأعشى :

لئن منيت بنا عن غب معركة   لاتلفنا عن دماء القوم ننفتل[1]

حيث ذكر جواب الشرط مع تأخره عن القسم ، ودون أن يتقدم مايطلب خبرا.

* * *

نختتم هذا الفصل بعرض لما ذكره ابن مالك فى جوازم الفعلين، يقول :

واجزم بـ (إن) و (من) و (ما) و (مهما)
(أى) (متى) (أيان) (أين) (إذما)

و (حيثما) (أنى) . وحرف (إذما)
كـ (إن) ، وباقى الأدوات اسما

فيبدأ بسرد أدوات الشرط — ونلحظ أنه يحذف منها (إذا ما) — ثم يقسمها إلى قسمين فحسب : حروف ، وأسماء ، محيلا كلا من القسمين الآخرين إلى واحد من هذين القسمين . ثم ينتقل بعد ذلك إلى ذكر أحكام بقية تركيب الشرط ، وهو جملتا الشرط والجواب ، فيقول :

---

(١) اللام موطئة للقسم ، أى والله لئن، ومن ثم تقدم القسم على أداة الشرط (إن) ولم يتقدمها ما يحتاج إلى خبر ، والقاعدة أن يكون الجواب للقسم فى هذه الحالة لا للشرط ، ولكن الشاعر جعل الجواب للشرط مع تأخره ، وذلك شاذ .

فعلين يقتضين، شرط قدما   يتلو الجزاء ، وجوابا وسما
وماضـــيين أو مضارعين   تلفيهما أو متخالفـــين

فيقرر بادىء بدء أن أدوات الشرط تقتضي وجود جملتين ، فيكون منطقيا أن يقول بعد ذلك ما يقوله النحويون من حذف لإحدى الجملتين أو كليهما ، مادام لا مفر من اقتضاء الأداة لها ، ثم يتحدث عن الجملتين فيقرر ضرورة تقدم الشرط فى الذكر ، يتلوه الجزاء الذى يمكن أيضا أن يوصف بكونه جوابا،وبذلك يحظر تقدم الجزاء فى الذكر،فإذا تقدم لم يكن جزاء وإنما كان مفسرا للجزاء المحذوف وهو رأى جمهور النحاة كما أسلفنا ، ثم يتحدث عن نوع الصيغة الفعلية فى الجملتين ، فيرى أنهما يقعان متماثلين ماضيين ، أو مضارعين أو متخالفين . بأن يكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً ، أو عكس ذلك . ثم ينتقل بعد ذلك إلى إعراب جملة الجزاء فقط فيقول :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن   ورفعه بعـــد مضارع وهن
واقرن بفا حتما جوابا لو جعل   شرطا لإن أو غيرها لم ينجعل
وتخلف الفاء إذا المفـــاجأه   كإن تجـــد إذاً لنا مكافأة

فيرى أن الأحسن رفع الفعل الواقع فى الجزاء إذا كان فعل الشرط ماضياً، وأن الأفضل جزم هذا الفعل فى الجزاء إذا كان فعل الشرط مضارعاً. والتعبير كما ترى غير دقيق جملة ، لأنه لم يشر إلى شروط جواز الرفع والجزم أو شروط إحدى الحالتين ، ثم تحدث عن اقتران الجواب بالفاء إذا لم يصلح الجواب أن يكون شرطا ، أى لم يستكمل الشروط المنصوص عليها فيه ، واقترانه بإذا التى للمفاجأة ، أو وفق الاصطلاح النحوى الشائع إذا الفجائية وذلك إذا كان الجواب جملة اسمية ، وقد اكتفى بتحديد موضعها بالمثال .

ثم انتقل بعد ذلك إلى العطف على جملة الشرط أو الجزاء فقال :

والفعل من بعد الجزا إن يقترن بالفا أو الواو بتثليث قمن
وجزم أو نصب لفعل إثر (فا) أو (واو) إن بالجملتين اكتنفا

فذكر أن الفعل المضارع المقترن بالفاء أو الواو إذا وقع بعد جملتي الشرط والجزاء جازت فيه ثلاثة أوجه ، هي : الرفع على الاستئناف، والنصب على المعية أو السببية ، والجزم على العطف ، وأما إن وقع بينهما فإنه لايجوز فيه إلا وجهان فحسب ، هما . الجزم ، والنصب . ثم ينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن الحذف في تركيب الشرط فيقول .

والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد يأتي إن المعنى فهم

فيجمل المواضع التي فصلها النحويون في حالة واحدة ، هي وضوح المعنى المقصود من السياق . ويختتم أحكامه لأدوات الشرط الجازمة بالحديث عن مسألة اجتماع الشرط والقسم ، فيقول :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم
وإن تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر
وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم

فيقرر أنه إذا اجتمع الشرط والقسم فإما أن يتقدمهما ما يحتاج إلى خبر أولا ، فإن تقدمهما ما يحتاج إلى خبر جعل الخبر للشرط سواء تقدم أو تأخر واستغنى عن جواب القسم ، وإن لم يتقدم ما يحتاج إلى خبر اكتفى بجواب المتقدم منهما واستغنى به عن جواب المتأخر . وهذا هو رأي الجمهور، وإن كان من النحويين من يرجح جعل الجواب للشرط مطلقا .

دار الهاني للطباعة
شبرا الخيمة ت : ٢٢١٢٠٥٥